

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

التباين المكاني لتوزع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحته
(دراسة في جغرافية التنمية)

إعداد

صبحية عبد القادر دخل الله

إشراف

د. وائل عناب

قدمت هذه الرسالة إكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الجغرافيا من كلية الدراسات العليا
في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين

2012

التباين المكاني لتوزع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحته
(دراسة في جغرافية التنمية)

إعداد

صبحية عبد القادر دخل الله

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 12 / 8 / 2012 وأجيزت .

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....	د. وائل عناب (مشرفاً ورئيساً)
.....	د. وليد مصطفى (ممتحناً خارجياً)
.....	د. فيصل الزعنون (ممتحناً داخلياً)

الإهداء

إلى روح أحبائي (والدي، ووالدتي، وأخي) تغمدهم الله بواسع رحمته، وأسكنهم فسيح جناته.

إلى من وقف إلى جانبي دائماً حتى غدا نبراساً أستتير بنور علمه وفكره وخلقه، إلى زوجي
الدكتور أحمد رأفت غضية.

إلى ورود حياتي أبنائي قتيبة، شذى، محمد.

إلى سندي وعضدي أشقائي وشقيقتي وأبنائهم.

إليهم جميعاً أهدي هذه الأطروحة.

شكر وتقدير

بعد أن منّ الله عليّ في إنجاز هذا البحث، أتقدم بجزيل شكري وعظيم إمتناني من أستاذي الفاضل الدكتور وائل عناب، الذي أشرف على إعداد هذا البحث، وأسدى إليّ إرشاداته وتوجيهاته العلمية السديدة، مما مكّني من إخراج هذا البحث على هذه الصورة.

وأتقدم بالشكر والعرفان لكل من علمني حرفاً من أساتذتي في جامعة النجاح الوطنية، والى كل من ساعدني وأفادني بأية معلومة ساهمت في إنجاز هذا البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى زوجي لما قدمه لي من رعاية واهتمام طوال مدة إعداد هذا البحث، والى أبنائي الذين صبروا على انشغالي في إعداد الرسالة.

كما أقدم شكري الجزيل إلى جميع الأسر الكريمة التي شملتهم عينة الدراسة في مدينة نابلس على حسن الاستقبال في بيوتهم، وعدم ترددهم في الإجابة عن أسئلة الاستبانة.

واشكر أيضاً لجنة المناقشة الممثلة بكل من الدكتور وليد مصطفى والدكتور فيصل الزعنون لقبولهم المشاركة في مناقشة هذه الرسالة.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

التباين المكاني لتوزع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحته

(دراسة في جغرافية التنمية)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة، أو لقب
علمي، أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية، أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:

اسم الطالب: صبحية عبد القادر محمد دخل الله

Signature:

التوقيع: صبحية دخل الله

Date:

التاريخ: 2012/9/26

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ت
	شكر وتقدير	ث
	الإقرار	ج
	فهرس المحتويات	ح
	فهرس الجداول	س
	فهرس الأشكا	ع
	فهرس الخرائط	ع
	الملخص	غ
الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها		
1:1	المقدمة	2
2:1	مشكلة الدراسة	5
3:1	أهمية الدراسة	6
4:1	أهداف الدراسة	7
5:1	أسئلة الدراسة	7
6:1	فرضيات الدراسة	8
7:1	منطقة الدراسة	10
1:7:1	حدود منطقة الدراسة	10
2:7:1	أجزاء منطقة الدراسة	11
8:1	متغيرات الدراسة	13
9:1	منهجية الدراسة	13
10:1	عينة الدراسة	14
11:1	مصادر الدراسة	15
12:1	الدراسات السابقة	16

الرقم	الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: الإطار النظري لظاهرة الفقر		
1:2	تمهيد	30
2:2	مفهوم الفقر	31
3:2	أسباب الفقر	33
4:2	أشكال الفقر	34
1:4:2	فقر الدخل	35
2:4:2	الفقر البشري	35
5:2	أساليب قياس الفقر	37
6:2	تحديد خطوط الفقر	38
7:2	مؤشرات الفقر	42
1:7:2	مؤشرات فقر الدخل	42
1:1:7:2	نسبة الفقر	42
2:1:7:2	فجوة الفقر	43
3:1:7:2	شدة الفقر	43
2:7:2	مؤشرات الفقر البشري:	46
1:2:7:2	دليل الفقر البشري	41
2:2:7:2	دليل الفقر البشري	47
3:2:7:2	فقر القدرات	48
8:2	مراحل مواجهة الفقر	49
الفصل الثالث: الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة من واقع البيانات الرسمية الفلسطينية		
1:3	مقدمة	51
2:3	جذور الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة	51
3:3	توزع الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة	53
4:3	نسب ومعدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة	54
1:4:3	نسب الفقر وتوزعاته في الضفة غزة ما بين عامي (1996 1998)	54
2:4:3	نسب الفقر وتوزعاته في الضفة غزة ما بين عامي (1999-2003)	56
3:4:3	نسب الفقر وتوزعاته في الضفة الغربية وقطاع غزة (البيانات المعدلة 2004-2010)	57

الرقم	الموضوع	الصفحة
5:3	خصائص توزيع الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة	60
1:5:3	انتشار الفقر في قطاع غزة والضفة الغربية	60
2:5:3	انتشار الفقر حسب الاتجاه شمالاً - وجنوباً	61
3:5:3	انتشار الفقر في المناطق الريفية والحضرية	65
4:5:3	انتشار الفقر حسب حالة اللجوء	66
الفصل الرابع: خصائص منطقة الدراسة		
1:4	خلفية تاريخية	69
1:1:4	نابلس في العهد العثماني	69
2:1:4	نابلس في عهد الإنتداب البريطاني	70
3:1:4	نابلس في العهد الأردني	71
4:1:4	نابلس تحت الاحتلال الإسرائيلي	72
5:1:4	نابلس في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية	75
2:4	الموقع والموضع	77
3:4	المناخ	78
4:4	الأنشطة الاقتصادية في مدينة نابلس	79
1:4:4	النشاط الزراعي	79
2:4:4	النشاط الصناعي	79
3:4:4	النشاط التجاري	81
4:4:4	النشاط التعليمي والثقافي	81
5:4:4	النشاط الفندقي	83
5:4	الوضع الصحي في مدينة نابلس	84
6:4	حجم ونمو السكان	88
7:4	الكثافة السكانية في المدينة	90
8:4	الخصائص الديموغرافية للسكان في مدينة نابلس	92
1:8:4	التركيب العمري	92
2:8:4	نسبة الإعاقة	95
3:8:4	حجم الأسرة	96

الرقم	الموضوع	الصفحة
4:8:4	جنس رب الأسرة	97
5:8:4	متوسط عمر رب الأسرة	98
9:4	الخصائص الإجتماعية للسكان في مدينة نابلس:	100
1:9:4	المستوى التعليمي للسكان	100
2:9:4	المستوى التعليمي لرب الأسرة	102
3:9:4	حالة اللجوء لرب الأسرة	104
4:9:4	الحالة الزوجية لرب الأسرة	105
10:4	الخصائص الإقتصادية للسكان في مدينة نابلس:	106
1:10:4	الحالة العملية لرب الأسرة	106
2:10:4	طبيعة العمل لرب الأسرة	107
3:10:4	مكان عمل رب الأسرة	108
4:10:4	مهنة رب الأسرة	110
5:10:4	علاقة الزوجة بقوة العمل	112
6:10:4	عدد العاملين في الأسرة	113
11:4	خصائص المسكن في مدينة نابلس:	114
1:11:4	طبيعة المسكن	114
2:11:4	ملكية المسكن	116
3:11:4	الخدمات والسلع المعمرة المتوفرة في المسكن	117
الفصل الخامس: واقع الفقر وتبايناته المكانية في مدينة نابلس		
1:5	مقدمة	122
2:5	مستويات الدخل والإنفاق في مدينة نابلس	122
3:5	أوجه الإنفاق	125
4:5	معدلات الفقر حسب الإنفاق والدخل والمنطقة	127
5:5	مؤشرات الفقر حسب الإنفاق والدخل وتبايناتها بين أحياء مدينة نابلس	128
6:5	علاقة الفقر بالخصائص الديموغرافية للأسر وتوزيع الفقر:	138

الرقم	الموضوع	الصفحة
1:6:5	حجم الأسرة	138
2:6:5	جنس رب الأسرة	142
3:6:5	عمر رب الأسرة	145
7:5	علاقة الفقر بالخصائص الإجتماعية للأسر وتوزع الفقر:	147
1:7:5	المستوى التعليمي لرب الأسرة	147
2:7:5	حالة اللجوء لرب الأسرة	152
3:7:5	الحالة الزوجية لرب الأسرة	154
8:5	علاقة الفقر بالخصائص الإقتصادية للأسر وتوزع الفقر:	156
1:8:5	الحالة العملية لرب الأسرة	156
2:8:5	طبيعة العمل	159
3:8:5	مكان العمل	161
4:8:5	مهنة رب الأسرة	164
5:8:5	عمل الزوجة	167
6:8:5	عدد العاملين في الأسرة	171
9:5	علاقة الفقر بخصائص المسكن:	175
1:9:5	طبيعة المسكن	175
2:9:5	ملكية المسكن	178
3:9:5	توفر الخدمات والسلع المعمرة في المسكن	181
الفصل السادس: سبل مكافحة الفقر		
1:6	المقدمة	186
2:6	معوقات التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة	187
3:6	سياسات السلطة الفلسطينية لمكافحة الفقر	188
1:3:6	خطة التنمية متوسطة المدى (2004- 2006 2005- 2007 2006- 2008):	189
2:3:6	برنامج مساعدات البطالة والتشغيل:	190

الرقم	الموضوع	الصفحة
3:3:6	الهيئة الوطنية لمكافحة الفقر :	191
4:3:6	صندوق الرعاية الاجتماعية وشبكة الامان الاجتماعي	191
5:3:6	برامج حماية أفقر الفقراء	192
6:3:6	صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية	192
4:6	الفقر والدعم غير الحكومي	192
5:6	الجهات المسؤولة عن تقديم المساعدات في مدينة نابلس	193
6:6	علاقة الفقر بالجهة المساعدة	195
7:6	أنواع المساعدات	198
8:6	نقص التغطية وخطأ التضمين	199
9:8	استراتيجيات الصمود والتكيف الإقتصادي للأسر في مدينة نابلس	200
10:6	تجارب بعض الدول العربية والإسلامية في مكافحة الفقر:	202
1:10:6	التجربة المغربية	203
2:10:6	التجربة البحرينية	205
3:10:6	التجربة الماليزية	206
11:6	مقترح خطة شاملة لمكافحة الفقر في مدينة نابلس:	209
1:11:6	حلول مقترحة لمشكلات التعليم	210
2:11:6	حلول مقترحة لمشكلات البطالة	213
3:11:6	حلول مقترحة لمشكلات المرأة المعيلة	216
الفصل السابع: النتائج والتوصيات		
1:7	النتائج	219
2:7	التوصيات	227
	المراجع والمصادر	229
	الملاحق	237
	Abstract	b

فهرس الجداول

الرقم	الجدو	الصفحة
1:1	التوزيع النسبي لعدد السكان والأسر وعدد الاستثمارات لكل حي في مدينة نابلس لعام 2011	14
1:2	خط الفقر المعدل في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1997 - 2004 - 2009 (باستخدام عام 2004 سنة أساس) وبالشكل الإسرائيلي	41
1:3	نسبة الفقر وفجوة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة بين عامي 1996-1998	55
2:3	نسبة الفقر في الضفة وقطاع غزة ما بين الأعوام 1998 - 2003	57
3:3	نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2004-2009	58
4:3	نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة من عام 1996-2009	60
5:3	نسب الفقر في الضفة وقطاع غزة وتوزعته حسب المنطقة لعام 1996.	62
6:3	توزع الفقر في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1998	64
7:3	نسبة الفقر وتوزعها في الضفة والقطاع (عام 1998 كنموذج)	65
1:4	مؤشرات ثقافية مختارة في الضفة وقطاع غزة لعام 2009 (بالنسب المئوية)	83
2:4	توزع الامراض في مدينة نابلس عام 2011.	85
3:4	اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر ووجود مريض في الأسرة في مدينة نابلس 2011	87
4:4	التأمين الصحي في مدينة نابلس 2011.	87
5:4	النمو السكاني لمدينة نابلس ومخيماتها للفترة بين عامي 1922 - 2010.	89
6:4	الكثافة السكانية لأحياء مدينة نابلس حسب تقديرات 2010	91
7:4	توزيع فئات الأعمار في مدينة نابلس عام 2011 (بالنسبة المئوية)	93
8:4	متوسط حجم الأسرة في مدينة نابلس وعدد العاملين فيها عام 2011	97
9:4	جنس رب الاسرة في مدينة نابلس عام 2011	98

الرقم	الجدول	الصفحة
10:4	متوسط العمر لرب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011	99
11:4	المستوى التعليمي للسكان في مدينة نابلس عام 2011	101
12:4	المستوى التعليمي لرب الأسرة في مدينة نابلس 2011	103
13:4	حالة اللجوء لرب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011	104
14:4	الحالة الزوجية لرب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011 (بالنسبة المئوية)	105
15:4	الحالة العملية لرب الأسرة في مدينة نابلس 2011	106
16:4	طبيعة العمل لرب الأسرة في مدينة نابلس 2011	107
17:4	مكان عمل رب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011 (بالنسبة المئوية)	109
18:4	مهنة رب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011 (بالنسبة المئوية)	111
19:4	علاقة الزوجة بقوة العمل في مدينة نابلس عام 2011	112
20:4	خصائص المسكن في مدينة نابلس عام 2011	114
21:4	ملكية المسكن في مدينة نابلس عام 2011	117
22:4	الخدمات والسلع المعمرة المتوفرة في المسكن في مدينة نابلس 2011	119
1:5	متوسط الدخل والإنفاق في مدينة نابلس عام 2011 (بالشيك)	123
2:5	أوجه الإنفاق في مدينة نابلس عام 2011 (بالنسب المئوية)	126
3:5	معدلات الفقر حسب الإنفاق والدخل في الضفة والقطاع للأعوام (2009- 2010 و 2011)	128
4:5	مؤشرات الفقر حسب الإنفاق و الدخل في مدينة نابلس عام 2011	129
5:5	اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر ومتوسط دخل رب الأسرة في مدينة نابلس 2011	137
6:5	اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر ومكان السكن في مدينة نابلس 2011	138
7:5	نسبة الفقر والفقر المدقع في مدينة نابلس حسب حجم الأسرة لعام 2011	140
8:5	فجوة الفقر وشدته في مدينة نابلس حسب حجم الأسرة لعام 2011	141

الرقم	الجدول	الصفحة
9:5	اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر وحجم الأسرة في مدينة نابلس عام 2011	142
10:5	مؤشرات الفقر حسب جنس رب الأسرة في مدينة نابلس لعام 2011	143
11:5	نتائج اختبار T-Test بين الفقر وجنس رب الأسرة في مدينة نابلس 2011	144
12:5	مؤشرات الفقر في مدينة نابلس حسب عمر رب الأسرة لعام 2011	146
13:5	اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر وعمر رب الأسرة في مدينة نابلس 2011	147
14:5	نسبة الفقر والفقر المدقع حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة في مدينة نابلس لعام 2011	148
15:5	فجوة وشدة الفقر حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة في مدينة نابلس لعام 2011	150
16:5	اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر والمستوى التعليمي لرب الأسرة في مدينة نابلس 2011	151
17:5	مؤشرات الفقر حسب حالة اللجوء لرب الأسرة في مدينة نابلس لعام 2011	153
18:5	اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر وحالة اللجوء لرب الأسرة في مدينة نابلس 2011	153
19:5	علاقة الفقر بالحالة الزوجية لرب الأسرة في مدينة نابلس لعام 2011	154
20:5	اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر والحالة الزوجية لرب الأسرة في مدينة نابلس 2011	155
21:5	مؤشرات الفقر حسب الحالة العملية لرب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011	157
22:5	فجوة الفقر وشدة الفقر في نابلس حسب الحالة العملية لرب الأسرة لعام 2011	158
23:5	اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر وحالة رب الأسرة في نابلس 2011	159
24:5	مؤشرات الفقر حسب طبيعة العمل لرب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011	160

161	نتائج اختبار T-Test للعلاقة بين الفقر وطبيعة عمل رب الأسرة في مدينة نابلس 2011	25:5
162	نسبة الفقر والفقر المدقع حسب مكان عمل رب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011	26:5
163	فجوة الفقر وشدته حسب مكان عمل رب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011	27:5
164	اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر ومكان عمل رب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011	28:5
165	نسبة الفقر والفقر المدقع حسب مهنة رب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011	29:5
166	فجوة الفقر وشدّة الفقر حسب مهنة رب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011	30:5
167	اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر ومهنة رب الأسرة في مدينة نابلس 2011	31:5
168	نسبة الفقر والفقر المدقع حسب الحالة العملية للزوجة في مدينة نابلس عام 2011	32:5
169	فجوة الفقر وشدته حسب الحالة العملية للزوجة في مدينة نابلس عام 2011	33:5
171	اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر وعمل الزوجة في مدينة نابلس 2011	34:5
172	الفقر حسب عدد العاملين في الأسرة في مدينة نابلس عام 2011	35:5
173	مؤشرات الفقر حسب عدد العاملين في الأسرة في مدينة نابلس عام 2011	36:5
175	اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر وعدد العاملين في الأسرة في مدينة نابلس 2011	37:5
177	مؤشرات الفقر حسب طبيعة المسكن في مدينة نابلس عام 2011	38:5
178	اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر وطبيعة المسكن في نابلس 2011	39:5
179	مؤشرات الفقر حسب ملكية السكن في مدينة نابلس عام 2011	40:5
181	اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر وملكية المسكن في مدينة نابلس 2011	41:5

182	الفقر حسب توفر الخدمات والسلع المعمرة في المسكن في مدينة نابلس 2011	42:5
194	النسبة المئوية لعدد الأسر التي تتلقى المساعدات حسب الجهة المسؤولة عن تقديم المساعدة في مدينة نابلس عام 2011	1:6
196	نسبة الفقر والفقر المدقع حسب جهة المساعدات في مدينة نابلس عام 2011	2:6
167	فجوة الفقر وشدة الفقر حسب جهة المساعدات في مدينة نابلس عام 2011	3:6
198	نوع المساعدة المقدمة للأسرة في مدينة نابلس عام 2011	4:6
200	نسبة الأسر حسب تلقي المساعدات والإستحقاق في مدينة نابلس 2011	5:6
201	استراتيجيات الصمود والتكيف الإقتصادي للأسر في مدينة نابلس عام 2011	6:6

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1:3	توزعات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1996	62
2:3	توزع الفقر في الضفة وقطاع غزة عام 1998	64
3:3	توزع الفقر في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع ما بين عام 1998-2006	67
1:4	المستوى التعليمي في مدينة نابلس 2011	102
2:4	طبيعة عمل رب الأسرة في مدينة نابلس 2011	108
3:4	مكان العمل لرب الأسرة في مدينة نابلس 2011	109
4:4	نسبة عمل أرباب الأسر في المهن المختلفة في مدينة نابلس عام 2011	111
5:4	علاقة الزوجة بقوة العمل في مدينة نابلس عام 2011	113
6:4	متوسط مساحة المسكن في أحياء مدينة نابلس 2011	115
1:5	متوسط الدخل والإنفاق في أحياء مدينة نابلس عام 2011	124

فهرس الخرائط

الرقم	الخريطة	الصفحة
1:1	منطقة الدراسة (مدينة نابلس وأحيائها التسعة) 2011	11
1:4	أحياء مدينة نابلس 2011	78
2:4	الكثافة السكانية لأحياء مدينة نابلس حسب تقديرات 2010	92
3:4	درجة الإزدحام في أحياء مدينة نابلس 2011	116
1:5	الإنحراف المعياري لنسبة الفقر حسب الإنفاق في مدينة نابلس لعام 2011	130
2:5	الإنحراف المعياري لنسبة الفقر حسب الدخل في مدينة نابلس لعام 2011	131
3:5	الإنحراف المعياري لفجوة الفقر حسب الإنفاق في مدينة نابلس لعام 2011	132
4:5	الإنحراف المعياري لفجوة الفقر حسب الدخل في مدينة نابلس لعام 2011	133
5:5	الإنحراف المعياري لشدة الفقر حسب الإنفاق في مدينة نابلس لعام 2011	134
6:5	الإنحراف المعياري لشدة الفقر حسب الدخل في مدينة نابلس لعام 2011	134
7:5	الإنحراف المعياري للفقر المدقع حسب الإنفاق في مدينة نابلس لعام 2011	135
8:5	الإنحراف المعياري للفقر المدقع حسب الدخل في مدينة نابلس لعام 2011	136

التباين المكاني لتوزع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحته

(دراسة في جغرافية التنمية)

إعداد

صبحية عبد القادر دخل الله

إشراف

د. وائل عناب

الملخص

تناولت هذه الدراسة ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وتوزعاته وتبايناته المكانية في أحياء المدينة التسعة (رفيديا، المخفية، منطقة الدوار وغرب الدوار، البلدة القديمة، الجبل الشمالي رأس العين مع خلة العامود، الضاحية، المساكن الشعبية، المنطقة الصناعية) عام 2011 وقد استنتجت المخيمات من هذه الدراسة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستويات الفقر ومؤشراته وأنواعه على مستوى المدينة، وعلى مستوى أحيائها التسعة، والخروج بتوصيات لأصحاب القرار يمكن أن تسهم في التخفيف من شدة وطأة الفقر التي يعاني منها سكان المدينة.

لقد تم في هذه الدراسة إتباع المنهج الوصفي التحليلي، بأسلوب العينة الطبقية العشوائية، حيث تم توزيع استمارة البحث على أحياء المدينة التسعة باليد وبشكل مباشر من قبل الباحثة وتعبئتها من قبل أفراد العينة. وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS في تحليل البيانات التي تم جمعها. كما تم تمثيل نتائج التحليل على الخرائط بهدف إظهار التباينات المكانية لمستويات الفقر في أحياء المدينة.

أظهرت الدراسة أن انتشار الفقر في المدينة سببه الرئيسي هو الاحتلال الإسرائيلي وحصاره المتكرر للمدينة، وخاصة إثر انتفاضة الأقصى عام 2000. كما بينت الدراسة أن نسبة الفقر في المدينة حسب الإنفاق بلغت 47.9%، أما حسب الدخل فقط بلغت نسبة الفقر 42.6%.

وقد تباينت نسبة الفقر بين أحياء المدينة، فكانت أحياء البلدة القديمة ورأس العين مع خلة العامود والمنطقة الصناعية والمساكن الشعبية أكثر فقراً، تليها منطقة الضاحية، أما أحياء ريفديا والمخفية والجبل الشمالي والدوار فقد كانت نسب الفقر فيها أقل.

كما بينت الدراسة أن ما يتم توزيعه من مساعدات في المدينة والأحياء لا تقدم في معظمها لمستحقيها من الأسر المحتاجة حقاً، و أن نسبة نقص التغطية قد بلغت 86.2%، وهذا يعني أن أكثر من أربعة أخماس الأسر المحتاجة لا تتلقى أي نوع من المساعدات، في المقابل هناك 30.4% من الأسر التي تتلقى المساعدات غير محتاجة لها ولا تستحقها وهو ما يسمى خطأ التضمين.

وبينت الدراسة أيضاً أن مؤشرات الفقر للاجئين الذين يسكنون في أحياء المدينة أعلى من مؤشرات الفقر بالنسبة لغير اللاجئين، حيث بلغت نسبة الفقر بين أرباب الأسر من اللاجئين على مستوى المدينة 57.9% فيما بلغت لغير اللاجئين 45.4%، ويندرج هذا الأمر على باقي مؤشرات الفقر.

أوصت الدراسة بضرورة إقامة مشاريع إنتاجية في المدينة لخفض نسبة البطالة الدائمة والمؤقتة ورفع مستوى الدخل، خاصة في الأحياء الأكثر فقراً. كما أوصت بوضع حد أدنى للأجور من أجل مكافحة استغلال أرباب العمل للعمال.

كما توصي الدراسة بالعمل على الحفاظ على المساعدات التي تقدمها الأنثروا للاجئين الفلسطينيين والعمل على زيادتها، خاصة أن نسبة الفقر في صفوف اللاجئين هي الأعلى في المدينة.

ومن أجل الحصول على دخول مجزية لا بد من العمل على إعادة فتح سوق العمل للفلسطينيين في الدول العربية الغنية، بعد أن قامت بإغلاقه بصورة شبه كاملة إثر حرب الخليج الثانية عام 2003.

من أجل تأمين وصول المساعدات إلى مستحقيها توصي الدراسة بتشكيل فرق مسح اجتماعي متخصصة لتحديد الأسر المحتاجة بدقة.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1:1. المقدمة

2:1. مشكلة الدراسة

3:1. أهمية الدراسة

4:1. أهداف الدراسة

5:1. أسئلة الدراسة

6:1. فرضيات الدراسة

7:1. منطقة الدراسة

8:1. متغيرات الدراسة

9:1. منهجية الدراسة

10:1. عينة الدراسة

11:1. مصادر الدراسة

12:1. الدراسات السابقة

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.1: المقدمة:

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم الظواهر التي يُعاني منها العالم بأسره، فرغم التقدم التكنولوجي الهائل الذي تشهده البشرية، ورغم ارتفاع مستويات الإنتاج الاقتصادي العالمي بشكل غير مسبوق، إلا أن الفقر ما زال يشكل التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم. فقد وصف "ثابومبيكي" رئيس جنوب إفريقيا السابق معضلة الفقر التي تزداد يوماً بعد يوم بقوله: (العالم اليوم أصبح جزيرة أغنياء تحيط بها بحار من الفقراء)¹ ويعيش اليوم ربع سكان الأرض في حالة من الفقر الشديد بالرغم من إجماع الخبراء على أن موارد الأرض كافية لتقديم الرفاهية للسبعة مليارات من البشر الذين يعيشون فوقها لو تم توزيعها بالحد الأدنى من العدالة.

وتختلف شدة ونوعية الفقر من مجتمع لآخر، وذلك حسب الموارد التي يمتلكها ذلك المجتمع وقدرته على إدارة موارده وتوجيهها لصالح جميع فئات المجتمع. فالفقر ليس نقصاً في الدخل وحسب، بل هو تهيش لطبقة كبيرة من المجتمع وحرمانها الحد الأدنى من حاجاتها الضرورية التي تضمن لها المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتشابك مشكلة الفقر مع الكثير من القضايا التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية، فالفقر عملياً هو نقيض لعملية التنمية الشاملة.² كما يشكل الفقر والحرمان خطراً على الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني فالكثير من الثورات الاجتماعية والسياسية الكبرى في التاريخ الإنساني كان الفقر أحد أسبابها الرئيسية؛ وهذا ما جاء في مقولة أرسطو "الفقر هو مولد الثورات والجريمة". كما يحفلُ تراثنا

¹ الجزيرة نت، ظاهرة الفقر في العالم.. معضلة تنذر بالخطر العنوان الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/portal> تاريخ التصفح 2010/4/25.

² حسن عبدالله الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته حالة عملية (محافظة جنين) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2005 ص1.

الإسلامي بالطروحات والتصورات حول هذه الظاهرة وما تخلفه من تبعات، حيث نجد المقولة الشهيرة لعلي بن أبي طالب، كرم الله وجهه: "لو كان الفقر رجلاً لقتلته"¹.

ظهر الفقر مع الإنسان منذ الأزل ولكن لم تُظهر البحوث العلمية الاهتمام بهذه المعضلة إلا منذ نحو ثلاثة قرون من الزمان، ففي نهاية عصر الإقطاع وبروز الثورة الصناعية، ومع ازدياد الهجرة من الريف إلى الحضر، بدأ الفقر يظهر بشكل ملحوظ، وحتى منتصف القرن الثامن عشر، كان التحسن في مستويات المعيشة على الصعيد العالمي لا يكاد يذكر، ومعظم البلدان تقبلت الفقر على أنه إحدى حقائق الحياة التي لا مناص منها، وكان زهاء ثلاثة أرباع السكان يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم² الأمر الذي استدعى الكثير من المفكرين والعلماء للإشارة والكتابة بهذا الخصوص، فظهرت نظرية مalthus حول السكان نهاية القرن الثامن عشر، تقوم هذه النظرية على أساس المعادلة التي تعتبر أن عدد السكان يزيد وفق متوالية هندسية بينما يزيد الإنتاج الزراعي وفق متوالية حسابية مما سيؤدي إلى نقص الغذاء والسكن.

وقد أثارت هذه النظرية ضجة حين أورد فيها: "أن الرجل الذي ليس له من يعيله والذي لا يستطيع أن يجد له عملاً في المجتمع، سوف يجد أن ليس له نصيباً من الغذاء على أرضه فهو عضو زائد في وليمة الطبيعة حيث لا صحن له بين الصحن فإن الطبيعة تأمره بمغادرة الزمن". فكان حل الفقر من وجهة نظره هو القضاء على الفقراء ومنع التكاثر البشري من خلال التعقيم القسري للسكان.

وفي السبعينيات اتجهت الأنظار إلى موضوع مكافحة الفقر والتخفيف من بؤس الفقراء والتأكيد على أن النمو الاقتصادي والنتائج الإجمالية ليسا كافيان لقياس التغير في الرفاه الاجتماعي كون الفقراء يعانون من قلة فرص العمل كما أن استراتيجيات التصنيع أهملت التنمية الاجتماعية³.

¹ قطوش، سامية، معضلة الفقر: آثارها ومظاهرها بحث منشور الجزائر بدون سنة نشر ص1.

² العليمي، بيلي ابراهيم أحمد هذا هو الفقر أبعاده، أسبابه، مآسيه، نظرة اقتصادية إسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة القاهرة، ج1 ط1 أكتوبر، 2003 ص35.

³ اشتية معتصم نمر حسن ظاهرة الفقر الحضري وأثرها على التطور العمراني في مدينة نابلس رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين، 2007، ص2.

ثم تزايد الإهتمام بضرورة القضاء على الفقر بعد اختتام القمة العالمية للتنمية الإجتماعية في كوبنهاغن، الدنمارك عام 1995م حيث تباينت الآراء المؤيدة لمساعدة الفقراء بشكل مباشر أو العمل على إحداث تغيرات اقتصادية وهيكلية للحد من الفقر فاستقر الأمر على الخيار الثاني حيث اتفق ممثلون من 186 بلدا - من بينهم 117 من رؤساء الدول أو الحكومات - على برنامج يجعل من تحقيق التنمية الاجتماعية قضية ذات أولوية على الصعيد الدولي، فتضمن إعلان كوبنهاغن 10 التزامات بتحقيق التنمية الإجتماعية، وبرنامج عمل مؤلفا من 100 فقرة يحدد الاستراتيجيات والغايات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية الحياة بالنسبة للسكان في كل مكان. ومن هنا ثم بدأت الدول والمؤسسات العامة والخاصة تهتم بهذا الموضوع إلى أن أصبح محور اهتمام غالبية دول العالم¹ فأصبحت قضية عالمية تم على أساسها تصنيف البلدان إلى بلاد غنية وبلاد فقيرة، ووضعت مقاييس ومؤشرات للفقر على مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبية، فالفقر في الدول النامية لا يقاس بنفس المقاييس التي يقاس بها الفقير في الدول الصناعية المتقدمة، وبالتالي توسع الاهتمام بظاهرة الفقر من المجال الاقتصادي والاجتماعي إلى مجال العلاقات الدولية².

وبالرغم من هذا الإهتمام في العالم، إلا أن مسألة الفقر مازالت وحتى اليوم مشكلة مستعصية على الحل في جميع الدول ويعود ذلك الى أن معظم الأدبيات الإقتصادية المتعلقة بالتنمية قد ركزت في مراحلها الأولى على محاولة إيجاد تفسيرات لظاهرة التخلف، والبحث عن سبل التخلص منها، من خلال الإتجاه إلى التصنيع وإعادة الهيكلة، وأغفلت بالمقابل ظاهرة الفقر وتوزيع الدخل على وجه التحديد مما أدى الى إخفاق كثير من هذه الدول في القضاء على ظاهرة الفقر من مدخل النمو الإقتصادي مما يتطلب إعادة توجيه الجهود إلى معالجة الفقر من خلال قراءة خصوصياته وفهم آلياته وفق المرجعية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يعيش فيها الفقراء³.

¹ حسن عبدالله 2005 مرجع سابق، ص15.

² البكوش الطيب الفقر وحقوق الإنسان بحث مقدم لدورة عنبتاوي المعهد العربي لحقوق الانسان ناننت فرنسا 2004.

³ قطوش سامية مرجع سابق، ص2.

أما إذا نظرنا إلى الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإننا ننظر له بمنظار آخر، فقد كان الاحتلال الإسرائيلي ولا يزال السبب المباشر في إحداث الفقر بشكل عام وفقر المدن بشكل خاص ولاسيما بعد العام 1948 والعام 1967، وهي من أهم التغييرات في تاريخ الشعب الفلسطيني ومالها من أثر كبير على تفشي هذه الظاهرة، بالإضافة إلى التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت تلك الفترة. وبهذا لا يمكن دراسة الفقر في الضفة وقطاع غزة دون الأخذ بعين الاعتبار تلك الفترات، كونها خلقت حالة من التغير في جميع المستويات، الأمر الذي اثر أيضا على وضع المدن في الضفة الغربية بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص، حيث يعتبر الفقر في المدينة من أهم المحددات لشكل واقتصاد ونمو المدينة، ومدى تطورها.

2.1: مشكلة الدراسة

خضعت مدينة نابلس - كغيرها من مدن الضفة الغربية - لظروف اقتصادية وسياسية وتاريخية مختلفة، وحكمت من قبل قوى عديدة كالأتراك والإنجليز ثم الانضمام إلى الأردن ومن ثم وقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، وكان للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية أكبر الأثر على الإقتصاد الفلسطيني، حيث عمل الاحتلال على إلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي ملبياً بذلك حاجة الاقتصاد الإسرائيلي من القوى العاملة والمواد الخام اللازمة والسوق الضرورية لتصريف السلع والمنتجات الإسرائيلية. كما تعرضت مدينة نابلس بشكل خاص الى أذى كبير بسبب حالة الحصار الاسرائيلي الذي فرض على المدينة في انتفاضة الأقصى في سبتمبر عام 2000 واستمر لمدة سبعة سنوات، مما أدى إلى إعاقة عمليات الاستيراد والتصدير منها وإليها، وإلى عرقلة وصول المواد الخام الأولية اللازمة لإدارة عجلة التصنيع والإنتاج، وعرقلة وصول المتسوقين من المدن والقرى والبلدات الأخرى بما في ذلك فلسطيني أراضي عام 1948 الذين منعته سلطات الاحتلال تحت ما يسمى بالذرائع الأمنية من الوصول نهائياً إلى أراضي الضفة الغربية، بما في ذلك مدينة نابلس حتى شهر اب عام 2009 والذين بدورهم كانوا يشكلون أحد أهم العوامل المحركة للسوق في المدينة. وفي ظل هذا الوضع بدأت مختلف المؤسسات الاقتصادية في مدينة نابلس تواجه تحديات كبيرة في غاية الصعوبة والتعقيد وبدأت مؤشرات

خطيرة تطفو على السطح تهدد اقتصادها بالانهيار بالإضافة إلى سلسلة الاجتياحات التي تعرضت لها وما خلفته من دمار في البنية التحتية والمؤسسات الاقتصادية. وبالرغم من تحسن الأوضاع نسبياً بعد تخفيف الحصار والسماح للمتسوقين من فلسطيني الداخل بالوصول الى المدينة، إلا أن الإجراءات الاسرائيلية السابقة قد ألفت بظلالها على اقتصاد المدينة وانتشار ظاهرة الفقر داخلها، بعد أن كانت العاصمة الاقتصادية لفلسطين. كما أن تركّز الممارسات الإسرائيلية في أحياء دون أخرى في المدينة، جعل انتشار الفقر فيها يختلف من منطقة الى أخرى، مما يستدعي دراسة هذا التباين لمعرفة الأسباب الكامنة خلفه، ونتائجه، وسبل مكافحته.

3:1. أهمية الدراسة

1 - تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع البحث وهو الفقر، ولما له من ارتباط مباشر بالعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومدى قدرة السكان على الصمود على أرضهم.

2 - تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تدرس الفقر من وجهة جغرافية، وعلى مستوى مدينة نابلس بأحيائها التسعة.

3 - تعتبر هذه الدراسة مكملّة لدراسات سابقة كونها تدرس مشكلة الفقر من وجهة جغرافية، في حين ركزت الدراسات السابقة على موضوع الفقر وعلاقته بالخصائص العمرانية في المدينة، حيث سيتم التعرف على التوزيع المكاني لظاهرة الفقر ضمن حدود مدينة نابلس، وسيتم القاء الضوء على الأسباب الكامنة خلف تركّز هذه المشكلة في منطقة دون أخرى داخل حدود المدينة، والبحث عن حلول ووضع خطط واستراتيجيات لمواجهة ظاهرة الفقر في المدينة بحيث تكون صالحة لأن تُعمّم على باقي مناطق أراضي السلطة الفلسطينية.

4 - أهمية الدراسة للمخططين وأصحاب القرار من أجل رسم سياسات سكانية واقتصادية تنموية.

5 - جلب الاهتمام الإقليمي والعالمي لظاهرة الفقر في مناطق السلطة الفلسطينية وبالأخص مدينة نابلس، للاستفادة من البرامج والسياسات التي تقدم أو تطرح للحد من هذه الظاهرة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة إليها.

4:1. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. دراسة التباين المكاني لتوزيع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس.
2. التعرف على مؤشرات الفقر (نسبة الفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر والفقر المدقع) في المدينة والأحياء.
3. التعرف على الأسباب الكامنة وراء تركيز ظاهرة الفقر في منطقة دون أخرى داخل حدود المدينة.
4. محاولة وضع مقترحات واستراتيجيات لحل مشكلة الفقر في مدينة نابلس.

5:1. أسئلة الدراسة

سوف تحاول الدراسة الاجابة على مجموعة من الاسئلة التالية أهمها:

1. هل للاحتلال الاسرائيلي تأثير على انتشار ظاهرة الفقر في مدينة نابلس.
2. هل هناك تباين في مستويات الفقر بين أحياء مدينة نابلس.
3. ما العلاقة بين خصائص السكان الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وتركز ظاهرة الفقر في المدينة.
4. ما مدى فاعلية المساعدات المقدمة للأسر المحتاجة في تخفيف الفقر بين سكان المدينة.

6:1. فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على إختبار الفرضيات التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر ومكان السكن.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر ومجموع دخل الأسرة.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر ومتوسط الإنفاق الشهري.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر وحجم الأسرة.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر وجنس رب الأسرة.
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر وعمر رب الأسرة.
7. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر والحالة الزوجية لرب الأسرة.
8. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر والمستوى التعليمي لرب الأسرة.
9. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر وحالة اللجوء لرب الأسرة.

10. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر والحالة العملية لرب الأسرة.

11. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر وطبيعة عمل رب الأسرة.

12. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر ومكان العمل لرب الأسرة.

13. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر ومهنة رب الأسرة.

14. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر وعدد العاملين في الأسرة.

15. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر وعلاقة الزوجة بقوة العمل.

16. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر وطبيعة المسكن.

17. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر وملكية المسكن.

18. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر وتوفر المرافق والسلع المعمرة في المسكن.

19. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر وتلقي المساعدات.

20. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر ونوع المساعدات التي تتلقاها الأسرة.

21. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) بين مستوى الفقر ومدى انتشار الأمراض.

7:1. منطقة الدراسة:

تقع مدينة نابلس على دائرة عرض $32^{\circ} 14'$ شمال خط الاستواء وعلى خط طول $35^{\circ} 15'$ شرق خط غرينتش وتحتصر مدينة نابلس بين جبلين: من الشمال جبل عيبال الذي يرتفع عن مستوى البحر 940 متراً ومن الجنوب جبل جرزيم الذي يرتفع عن مستوى سطح البحر 881 متراً.

1:7:1. حدود منطقة الدراسة:

تمتد حدود مدينة نابلس حسب المخطط الهيكلي الصادر عام 1996م وعلى النحو التالي¹:

من الشرق: خط الباذان شرقي المساكن الشعبية بحوالي 1 كم.

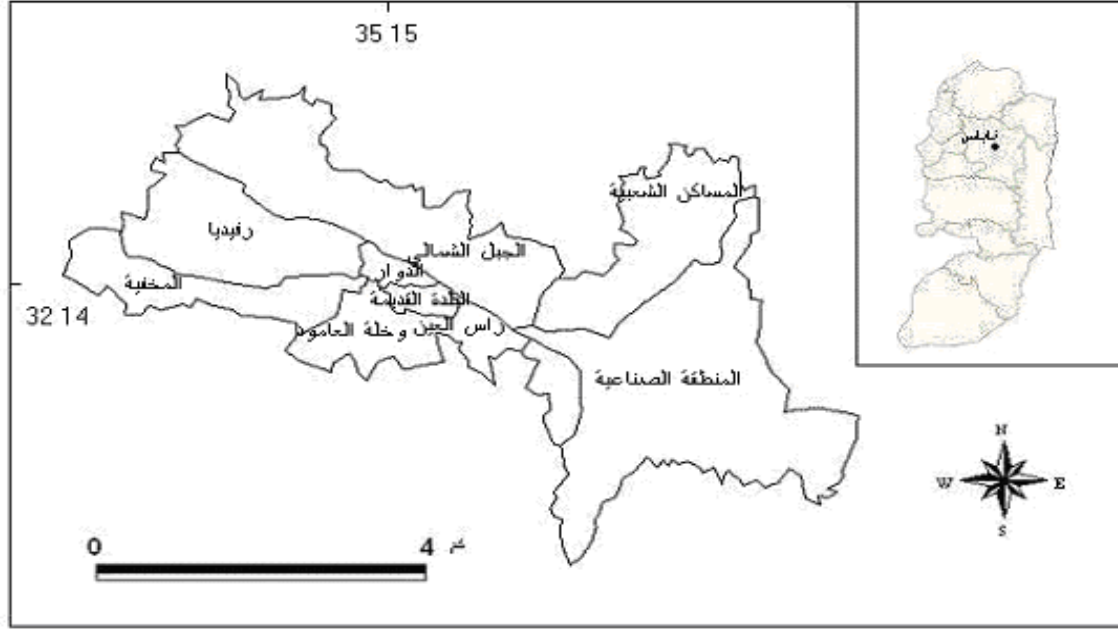
من الغرب: طريق نابلس - طولكرم والتي تقع غربي الطريق الغربية لقرية زواتا.

من الشمال: 200 متر شمال إسكان المهندسين.

من الجنوب: شارع نابلس - القدس على بعد 1 كم من مفرق قرية كفر قليل، والحد الآخر يقع على طريق تل من الجهة الجنوبية لمدينة نابلس.

¹ أبو صالح، ماهر، مدينة نابلس - دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1997، ص 8.

خريطة رقم(1:1): منطقة الدراسة (مدينة نابلس وأحيائها التسعة) 2011



المصدر: بلدية نابلس بتصرف الباحثة

2.7:1. أجزاء منطقة الدراسة:

تقسم منطقة الدراسة الى تسعة أقسام، كل قسم يسمى حي، وبهدف دراسة التباينات المكانية لظاهرة الفقر وتوزعها في مدينة نابلس، قامت الباحثة بعمل مسح ميداني لجميع الأحياء وهي¹:

1. ريفديا: تقع هذه المنطقة الى الجنوب من شارع حيفا والى الشمال من شارع الكفير والى الغرب من شارع الأمير محمد وشارع السلام، وتشتمل هذه المنطقة على الأحياء التالية: حي كمال جنبلاط، الجنيد، شارع عكا، شارع حيفا، وشارع ريفديا.

2. المخفية: تقع هذه المنطقة الى الجنوب من الجنيد، وشارع عبد الرحيم محمود، وشارع الكفير، والى الغرب من مقبرة رأس العين، وتشتمل على المناطق التالية: منطقة الجامعة وشارع تل، وشارع 24، وشارع المخفية.

¹حلبى، رائد، استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في دراسة استعمالات الأراضي في مدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2002، ص8.

3. الدوار وغرب الدوار: تقع هذه المنطقة جنوب شارع فيصل وحتى شارع السلام غرباً، ومن شارع عمر بن الخطاب جنوباً وحتى شارع حطين شرقاً، وتشتمل هذه المنطقة على: شارع سفيان، وشارع العدل، وشارع المطحنة، وشارع الأمير محمد.

4. البلدة القديمة: تقع هذه المنطقة في وسط المدينة، وتشتمل على: حي الياسمين، وحي الشيخ مسلم، وحارة الففوس، وحي القيسرية، وحي القريون، وحارة الجوزة، وحارة الحبلية، وخان التجار، وسوق الحدادين.

5. الجبل الشمالي: تقع هذه المنطقة الى الشمال من شارع فيصل ابتداء من خلة الرهبان شرقاً، وحتى ضاحية زواتا غرباً، وتشتمل هذه المنطقة على: خلة الرهبان، وضاحية الروضة، وشارع بن رشد، وشارع بيكر، وشارع بليبوس، وشارع عصيرة الشمالية.

6. رأس العين وخلة العامود: تقع هذه المنطقة غربي مبنى المقاطعة، وجنوبي البلدة القديمة، والى الشرق من مقبرة رأس العين، وشارع صلاح الدين جنوباً، وتشتمل هذه المنطقة على: حي خلة العامود، وشارع حلاوة، وشارع رأس العين، شارع المدارس، وطلعة الطور، شارع عشرة، شارع عمر بن الخطاب، شارع ابو عبيدة، شارع جرزيم.

7. الضاحية: تقع هذه المنطقة جنوبي شارع جمال عبد الناصر والى الشرق من مبنى المحافظة والى الغرب من شارع القدس وحتى حدود قرية كفر قليل.

8. المساكن الشعبية: تقع الى الغرب من شارع عمان وتمتد حتى خلة الرهبان غرباً.

9. المنطقة الصناعية: تقع هذه المنطقة الى الشرق من شارع القدس إلى الشرق من شارع عمان، وتشتمل على: قرية عسكر، مخيم بلاطة، مخيم عسكر الجديد، مخيم عسكر القديم، بلاطة البلد، إسكان الأطباء، إسكان روجيب. وسيتم في هذه الدراسة استثناء المخيمات والقرى؛ لإقتصار هذه الدراسة على مدينة نابلس.

8:1. متغيرات الدراسة:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات وهي:

1:8:1. المتغيرات التابعة : وتنحصر بمؤشرات الفقر (نسبة الفقر، وفجوة الفقر، وشدة الفقر، والفقر المدقع).

2:8:1. المتغيرات المستقلة: وتنقسم الى ما يلي:

1. الخصائص الديموغرافية وتشمل: (حجم الأسرة، جنس رب الأسرة، عمر رب الأسرة).
2. الخصائص الاجتماعية لرب الأسرة وتشمل: (المستوى التعليمي لرب الأسرة، حالة اللجوء لرب الأسرة، الحالة الزوجية لرب الأسرة).
3. الخصائص الاقتصادية لرب الأسرة وتشمل: (الدخل، الإنفاق، الحالة العملية، طبيعة العمل، مكان العمل، المهنة، عدد العاملين في الأسرة، علاقة الزوجة بقوة العمل).
4. خصائص المسكن وتشمل: (مكان السكن، طبيعة المسكن، ملكية المسكن، الخدمات والسلع المعمرة المتوفرة داخل السكن)
5. المساعدات المقدمة للأسر المحتاجة وتشمل: (نوع المساعدة، الجهة المسؤولة عن تقديم المساعدة).

9:1. منهجية الدراسة:

أستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وذلك لملائمة هذين المنهجين لأغراض الدراسة، وبخاصة أن هناك تركيزاً على إظهار الفروقات والتباينات في مستويات الفقر بين السكان في منطقة الدراسة. بالإضافة الى استخدام المنهج التاريخي في تتبع الأسباب المؤدية لتجذر ظاهرة الفقر بين سكان منطقة الدراسة.

10:1. عينة الدراسة:

بلغ حجم عينة الدراسة (711) إستمارة، بهامش خطأ ($\pm 3.6\%$)، حيث يشكل حجم العينة 3% من إجمالي عدد الأسر. وقد تم اختيار عينة طبقية عشوائية حيث شملت جميع أحياء مدينة نابلس التسعة وهي: رفديا، والمخفية، والدوار وغرب الدوار، والبلدة القديمة، والجبل الشمالي، ورأس العين وخلة العامود، والضاحية، والمساكن الشعبية، والمنطقة الصناعية. وبعد اختيار العينة تم جمع البيانات الخاصة بمنطقة الدراسة ميدانياً وعن طريق المقابلة الشخصية، وبعد ذلك تم ترميز البيانات وادخالها الى جهاز الحاسوب ومعالجتها احصائياً باستخدام البرنامج الاحصائي الإجماعي (SPSS) وبعض المؤشرات الإحصائية (مربع كاي، تحليل التباين الأحادي، واختبار شيفيه) ومن ثم إخراج النتائج الخاصة بالدراسة.

جدول (1:1): التوزيع النسبي لعدد السكان والأسر، وعدد الاستمارات لكل حي في مدينة نابلس لعام 2011

الرقم	المنطقة	عدد الأفراد في الحي (1)	عدد الأسر في الحي (2)	النسبة المئوية لكل حي (3)	عدد الإستمارات في الحي (3)
1	رفديا	14034	2699	10.3%	73
2	المخفية	13224	2543	9.7%	69
3	الدوار وغرب الدوار	9428	1813	6.9%	49
4	البلدة القديمة	29824	3666	13.9%	99
5	الجبل الشمالي	19062	5735	23.3%	166
6	راس العين وخلة العامود	22606	4347	16.3%	116
7	الضاحية	11670	2244	8.4%	60
8	المساكن الشعبية	11007	2117	8.0%	57
9	المنطقة الصناعية	4207	809	3.1%	22
	المجموع	135062	25973	100%	711

المصدر:

- (1) تقديرات الباحثة حسب عدد اشتراكات الكهرباء في المدينة.
- (2) تقديرات الباحثة: تم استخراج عدد الأسر (بقسمة عدد الأفراد على متوسط حجم الأسرة في المدينة وتساوي 5 أفراد).
- (3) الباحثة، 2011.

11:1. مصادر الدراسة:

في ضوء أهداف ومنهجية الدراسة المشار إليها سوف يعتمد الباحث على عدد من مصادر

المعلومات، أهمها:

1. المصادر المكتبية: وتشمل المراجع والكتب والدوريات والأبحاث والخرائط ورسائل

الماجستير ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمتوفرة لدى المكتبات العامة والخاصة.

2. المصادر الرسمية: وتشمل المعلومات والإحصائيات والبيانات والنشرات الصادرة عن

المؤسسات الرسمية ذات العلاقة مثل:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

بلدية نابلس

وزارة الشؤون الاجتماعية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

3. المصادر غير الرسمية: مثل التقارير والنشرات التي تصدرها مراكز البحوث والدراسات

التابعة للجامعات والمؤسسات الأهلية وبعض المنظمات والجهات الدولية (مثل البنك الدولي،

والأمم المتحدة).

4. المصادر الشخصية: وتشمل المعلومات والبيانات التي قامت الباحثة بجمعها عن طريق

المسح الميداني، الاستبيانات، الملاحظات والمشاهدات في منطقة الدراسة.

12:1. الدراسات السابقة

تتناول موضوع هذه الدراسة العديد من الدراسات المحلية والعربية ومن أهمها:

1. تقرير صادر عن الأمم المتحدة بعنوان "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية" 2009م.

وقد تم إعداد هذا التقرير استكمالاً لسلسلة تقارير التنمية العربية التي بدأت منذ العام 2002 حيث تناول التقرير الأول مكامن النقص في مجالات المعرفة والحريات وتمكين المرأة معتبراً هذه العوامل الثلاثة هي الأكثر أهمية وإلحاحاً. ثم جاءت التقارير الثلاثة التي صدرت بعده تباعاً ليتناول كل منها بالبحث والتحليل المعمق إحدى هذه النواقص. لكنها ركزت جميعها على أمن الدولة أكثر من أمن الناس. فجاء تقرير عام 2009 مُتناولاً أوضاع التنمية البشرية في الدول العربية من خلال التركيز على أمن الإنسان.

جاء هذا التقرير في تسعة فصول، ففي الفصل الأول تم إلقاء الضوء على مدى تطبيق مفهوم أمن الإنسان في البلدان العربية. والفصل الثاني تناول البيئة والضغط على الموارد والعلاقة بأمن الإنسان في البلدان العربية. وتم استكمال موضوع أمن الإنسان في الدول العربية بنوع من التفصيل في الفصل الثالث، حيث جاء في قسمين: الأول تناول أداء الدولة في ضمان أمن الإنسان، والقسم الثاني تناول السبيل إلى الإصلاح. أما الفصل الرابع فقد تناول انعدام الأمن الشخصي للفئات الضعيفة كالنساء والأطفال واللاجئين والمُهجرين داخلياً. والفصل الخامس تناول تحديات الأمن الاقتصادي المتمثلة بضعف الاقتصاد، ومدى فاعلية السياسات الإقتصادية بالنسبة للبطالة والفقر (فقر الدخل و الفقر البشري)، وفجوات في السياسات المعتمدة. أما الفصل السادس فقد تناول موضوع الجوع والتغذية وعلاقتها بأمن الإنسان. وفي الفصل السابع فقد تناول الصحة وأمن الإنسان: مقارنة جديدة.

بينما تناول الفصل الثامن موضوع الإحتلال والتدخل العسكري وانعدام أمن الإنسان، والتهديد الواقع على الحياة والحرية وعلى الأوضاع الإقتصادية وسبل العيش، بالإضافة الى تهديد الحق في الحصول على الغذاء والصحة والتعليم، وأخيرا تهديد البيئة. وألقى هذا الفصل الضوء على بعض الأمثلة للدول الواقعة تحت الإحتلال أو التدخل العسكري كالعراق وفلسطين والصومال. وتناول الفصل التاسع والأخير ملاحظات ختامية.

2. دراسة بعنوان "تعدد الفقر ومناهج ودراسة" إعداد نعمة، أديب 2009.

وهي عبارة عن ورقة بحثية، قدمت خلال اجتماع فريق خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول قياس الفقر، والذي انعقد في بيروت عام 2009. وكان الهدف من هذه الدراسة هو ترسيخ القناعة بأن دراسة ظاهرة الفقر ومكافحتها من خلال سياسات واجراءات مناسبة، تتطلب استخداما اصيلا لجملة المعارف والمهارات المتراكمة في هذا المجال، بما فيها الاستخدام المتزامن والتكاملي لحزمة من اساليب القياس التي تغطي الابعاد المختلفة لهذه الظاهرة المركبة، والتي تسمح بتحقيق الاهداف المعرفية والعملية المتعددة بدورها. كما انها تعتمد اسلوبا يكثر من نقد ومسائلة المقاربات والاساليب المعتمدة حاليا في هذا المجال، خصوصا في البلدان العربية، من اجل اظهار ان المعرفة المتولدة عن اعتماد اسلوب وحيد في دراسة الفقر، والفائدة العملية في رسم السياسات الناجمة عن ذلك، تبقى غير كافية من اجل بلوغ افضل النتائج الممكنة، وهو ما يؤمل تحقيقه في حال اعتماد مقاربة اكثر مرونة وشمولا. وقد توصلت الدراسة الى أنه لا يوجد جواب وحيد لمسألة تعريف الفقر وقياسه، ولكن الإقتصار على مفهوم واحد وقياس واحد، وهو فقر الدخل قد بات يولد من المشكلات ويطرح من الأسئلة أكثر مما يقدم من أجوبة. ولذلك كانت توصيته الوحيدة هي أن يجري التعامل مع تعريف الفقر وقياسه بصفته عملية فنية، وأن يجري اعتماد أساليب متنوعة من أجل التقاط الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة، ومن اجل تلبية الحاجة الى رسم سياسات اجتماعية واقتصادية ناجعة لمواجهة الفقر.

3. دراسة بعنوان "تحديات قياس الفقر في منطقة الإسكوا"، إعداد الليثي، هبة، 2009.

وهي عبارة عن ورقة بحثية قدمت خلال اجتماع خبراء اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا

(الإسكوا)، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول قياس الفقر والذي انعقد في بيروت عام 2009.

وتهدف هذه الدراسة الى تحسين قدرات بلدان الإسكوا من حيث تطوير ووضع نظام سليم لمقارنة إحصاءات الفقر. وتقدم إطاراً منهجياً واضحاً لقياس الفقر، بما في ذلك مصادر وأساليب جمع البيانات والتحقق منها ونشرها. وتوفر الدراسة المبادئ التوجيهية في جمع البيانات ذات الأهمية وفي حساب المؤشرات اللازمة لتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية والخاص بالقضاء على الفقر.

وتأتي هذه الدراسة في خمس أجزاء أساسية فبالإضافة إلى المقدمة يتم التعرف في الجزء الثاني على مفهوم الفقر وتستعرض فيه الباحثة منهجية قياس الفقر البشري وخرائط الفقر وطرق قياس الفقر مع التطبيق على دول الإسكوا. وفي الجزء الثالث تتناول الحاجة إلى إطار لقياس الفقر وتستعرض مصادر البيانات المستخدمة في قياس الفقر مع تقديم أوجه الاختلاف بين دول الإسكوا في هذا المجال. ويقدم الجزء الرابع صورة للفجوة في القدرات الإحصائية في دول الإسكوا والإجراءات التي يمكن إتباعها لبناء وتحسين هذه القدرات ويوضح كذلك الجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية لتوحيد طرق جمع البيانات والمفاهيم في دول المنطقة. ويختم الجزء الخامس بتقديم مجموعة من التوصيات والإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الدول الأعضاء في منطقة الإسكوا لتحسين جمع البيانات اللازمة لقياس الفقر ورسم استراتيجيات مكافحته. وقد لخصت الدراسة الفجوات التي تعاني منها الدول العربية فيما يلي:

- البيانات الخاصة بالقوى العاملة، والتوظيف، والفقر، وتوزيع الدخل، هي بيانات محدودة للغاية، والتعريفات ومناهج العمل غير متناسقة وغير متماثلة خاصة البيانات ذات التسلسل الزمني على المدى البعيد.

- لم تقم سوى سبع دول عربية بتحديث خط الفقر الوطني الخاص بها وهي: مصر، وسوريا، والأردن، والمغرب، ولبنان، واليمن، وتونس.

- البيانات ليست دائماً متاحة لمستخدمين ثانويين أو للباحثين.

- النقص في المعلومات حول منهجيات المسوح والممارسات الإحصائية، يخلق صعوبة أو مخاطر في استخدام البيانات، بالإضافة الى عدم اتساق المنهجيات والمفاهيم في السنوات المختلفة.

- برامج المسوح غالباً ما توجه من قبل المانحين، حيث اهتمت المنظمات الدولية بتطوير طرق عرض المؤشرات وتسهيل الوصول إليها أكثر من اهتمامها بتطوير القدرات الإحصائية الوطنية لاستخراج المؤشرات الداخلة في نظام معلومات التنمية.

وأوصت الدراسة بعدد من القواعد والإجراءات التي ينبغي الإتفاق عليها والتأكد من إتساقها قبل القيام بإجراء أي دراسة لتطور ظاهرة الفقر في السنوات المختلفة في دول ما أو عقد أي مقارنات لظاهرة الفقر بين دول الإسكوا.

4. دراسة "ظاهرة الفقر الحضري وأثرها على التطور العمراني في مدينة نابلس" للباحث اشتيه معتم 2007.

حيث هدف البحث الى دراسة ظاهرة الفقر الحضري في مدينة نابلس ومدى تأثيرها على التطور العمراني للمدينة التي تعتبر من المدن الفلسطينية الكبيرة من حيث عدد السكان والنشاط الاقتصادي والعمراني عبر التاريخ.

ولتحقيق هذا الهدف تم دراسة بعض المفاهيم النظرية ذات العلاقة بموضوع الفقر الحضري في الدول النامية بشكل عام وفي الأراضي الفلسطينية بشكل خاص، وارتكزت الدراسة في منهجيتها على المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي من خلال المسح الميداني واستخدام الاستبانة التي وزعت على عينة عشوائية من سكان أربعة أحياء سكنية في المدينة تمتاز باختلاف خصائصها الاقتصادية والعمرانية.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين الفقر الحضري والامتداد والتطور العمراني

لمدينة نابلس، كما أظهرت وجود فروق ذات دلالة بين متوسط الدخل للأسرة والمنطقة السكنية، ودخل رب الأسرة والمستوى التعليمي له، وعدد العاملين فيها ومتوسط الإنفاق لهم. كما وأشارت الدراسة إلى أن سياسة وإجراءات الإحتلال الإسرائيلي تجاه مدينة نابلس كان لها الأثر المباشر في تراجع الأهمية الاقتصادية والنشاط العمراني في المدينة.

وأوصت الدراسة بضرورة التصدي لظاهرة الفقر الحضري والعمل على تشجيع حركة التطور العمراني في المدينة، وكذلك أهمية تنمية وتعزيز سوق العمل في المدينة من خلال توفير فرص عمل للعمال المتضررين جراء إغلاق أسواق العمل الخارجية. وأوصت أيضاً بضرورة الاهتمام ببرامج التوعية المجتمعية وضرورة إجراء الدراسات والبحوث التي تهتم بظاهرة الفقر الحضري وعلاقتها بالتطور العمراني والحضري.

5. "الفقر في الأراضي الفلسطينية" بحث من اعداد الخالدي جميل 2006م.

وقد تناول الباحث في دراسته مفهوم الفقر ومعطيات تحديد وقياس حجم الفقر ثم مسببات الفقر وأهم خصائص ومظاهر الفقر في الأراضي الفلسطينية وتناول البرامج والخطط التي تقدمها المؤسسات الحكومية والدولية، والأهلية لمكافحة ظاهرة الفقر. وخرجت الدراسة بعدة نتائج وتوصيات أهمها:

1 - تختلف التقديرات في تحديد نسبة الفقر وفق المفهوم المعتمد والمقاييس المستخدمة وفرضيات ودقة البيانات التي يعتمد عليها الباحث، غير أنه أياً كان المفهوم أو المقياس لظاهرة الفقر، فإنه من الملاحظ بوضوح ازدياد هامش الفئات التي تعيش تحت خط الفقر خلال السنوات الأخيرة، وذلك على خلفية منع الآلاف من الأيدي العاملة من الالتحاق بأعمالها داخل إسرائيل وازدياد معدلات البطالة تصل إلى أرقام قياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. إضافة إلى الاجراءات الإسرائيلية الأخرى والتي تهدم جميع الفرص التي قد تؤدي إلى تنشيط الحركة الاقتصادية داخل أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

2 - إن استمرار مشكلة البطالة وما يرتبط بها من انقطاع الدخل لآلاف الأسر الفلسطينية سوف

يؤدي الى اتساع دائرة الفقر لتشمل نسبة كبيرة من السكان الفلسطينيين وهذا يتطلب وضع الخطط الكفيلة بالتخفيف من حدة الفقر. فبالرغم من الإيجابيات التي تقدمها البرامج والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في إمداد الفقراء والمعوزين بالمعونة، وبالرغم من أهمية ممارسة العمل الإغاثي الى أن الأهم هو وضع خطط استراتيجية تهدف التخفيف من حدة الفقر على المدى البعيد، وإيجاد فرص عمل لهؤلاء الفقراء من خلال خطة استراتيجية تنموية متوسطة الأجل، ويُمثل هذا الأمر أحد أهم وأخطر المسؤوليات الملقة على عاتق المسؤولين والرسميين بالدرجة الأولى في السلطة الوطنية الفلسطينية.

6. "الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته حالة عملية (محافظة جنين) للباحث حسن عبد الله 2005.

تناولت هذه الدراسة الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته حيث ركزت على وسائل تعايش الأسر الفقيرة مع تدني مستوى المعيشة في محافظة جنين، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الوسائل الذاتية والخارجية التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة في المحافظة، وذلك من أجل التعايش مع الفقر بحيث تم تصميم استبانة خاصة بالأسرة الفقيرة من أجل معرفة هذه الوسائل، ومدى مساهمتها في تلبية احتياجات الأسرة الأساسية، بالإضافة إلى التعرف على آراء الفقراء في المحافظة حول بعض سياسات مكافحة الفقر، ودور السلطة الفلسطينية في هذا المجال. وقد خرج الباحث بعدد من النتائج أبرزها :

1- كانت سياسة تخفيض الاستهلاك من أكثر الوسائل التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة في محافظة جنين، بحيث اعتمدت عليها (95.8%) من أسر العينة، وقد خفضت الأسرة الفقيرة من مستوى استهلاكها حوالي (46.7%).

2- المساعدات التي تتلقاها الأسر الفقيرة سواء كانت من المؤسسات الحكومية أو الأهلية أو الأجنبية أو من الأهل والأقارب، لا تكفي لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية.

3- انخفض متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين بعد اندلاع انتفاضة

الأقصى وتشديد الحصار العسكري والاقتصادي، من 902 إلى 117 شكيل.

4 - لم تكن برامج التشغيل ومكافحة البطالة موجهة بشكل أساسي للفئات الفقيرة والمعرضة للفقر، بحيث أن (79%) من الأسر الفقيرة في العينة لم تستفد من هذه البرامج.

5 - معظم الأسر الفقيرة في العينة يعتبرون أنفسهم ضحية الفساد الإداري والمالي المتفشي في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية، بحيث أكد (88.7%) من أسر العينة على أن الفساد الإداري والمالي أثر سلباً على مستوى حياتهم المعيشية.

6 - بينت الدراسة أن 82.7% من الأسر الفقيرة في العينة لا يوافقون على وجود دور للسلطة الفلسطينية في مكافحة مشكلة الفقر في محافظة جنين، مقابل 8.9% يوافقون على وجود مثل هذا الدور.

وأوصى الباحث بضرورة توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل والذين فقدوا عملهم داخل الخط الأخضر (خط الهدنة) ورفع الأجور بما يتناسب مع مستوى خط الفقر. وكذلك بضرورة محاربة الفساد المالي والإداري وإشراك الفقراء في صياغة برامج وسياسات لمكافحة الفقر مؤكداً على ضرورة عمل تقييم دائم ومستمر لدور هذه السياسات والبرامج ومدى نجاحها في مكافحة الفقر في محافظة جنين.

7. "دراسات في الفقر والعولمة: مصر والدول العربية" كريم كريمة 2005.

وقد تناولت في هذا الكتاب أثر السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في البلدان العربية وفق اتفاقياتها مع الصندوق والبنك الدوليين، وتبين أن الآثار الاجتماعية السلبية لهذه السياسات تظهر بوضوح في جوانب ثلاثة:

أ- الفقر، إذ تغلب على معظم البلدان العربية التي طبقت برامج الصندوق والبنك الدوليين زيادة معدلات الفقر مع تطبيق هذه السياسات، نظراً لإلغاء برامج الدعم التي كانت تقدمها الدولة قبل تطبيق هذه البرامج، سواء كان دعماً مباشراً أو مستتراً.

ب - انخفاض الإنفاق على الخدمات العامة، ومحاولات ما يسمى بسياسات "استرداد سعر التكلفة" وتوقف الدولة عن تنفيذ برامج التشغيل، والدخول في سياسة الاستغناء عن بعض العاملين لديها.

ج - التسعير، في إطار برامج الصندوق والبنك الدوليين، فإن عملية التسعير تأتي مصحوبة بمحاولة الدول الارتفاع بها إلى الأسعار العالمية، في حين أن دخول معظم الأفراد خاصة الموظفين تكون ثابتة أو تشهد معدلات زيادة طفيفة، لا تتناسب مع الزيادة في أسعار السلع والخدمات.

8. "العولمة والنمو والفقير: بناء اقتصاد عالمي شامل" تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات ترجمة: هشام عبد الله 2003.

يبحث هذا الكتاب، وهو مجموعة من الدراسات، في تأثير التكامل الاقتصادي على الدول النامية، وبخاصة الشعوب الفقيرة التي تعيش في تلك الدول، ويعيش خمس سكان العالم على أقل من دولار واحد يوميا، وهو أمر غير مقبول في عالم ينعم بقدر هائل من الوفرة. ويناقش أساسا مقولة كيف يمكن للاقتصاد العالمي أن يدعم خفض الفقر إن كان ذلك ممكنا.

9. "محددات الفقر وأثرها على التنمية العمرانية في محافظة نابلس" للباحثة النوري علا 2001.

وركزت الباحثة في أطروحتها على مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكامنة خلف وجود ظاهرة الفقر، وتاصيلها في أوساط سكان المحافظة ومدى تأثيرها على التنمية العمرانية وقد توصلت الى عدد من النتائج أهمها:

1 - تتشابه مجموعة المحددات الكامنة خلف وجود ظاهرة الفقر وتأصلها في المجتمع الفلسطيني الى حد كبير فيما بينها، وذلك لتشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها السكان سواء كان في قرية أو مدينة أو مخيم.

2- ضعف ووهن جهود المؤسسات الرسمية والدولية القائمة على معالجة ظاهرة الفقر في محافظة نابلس، نظرا للضعف والوهن الذي ينتاب برامجها ولوائحها الداخلية، والتي تضع في مقدمة توجهاتها وأولوياتها فكرة سد الرمق للأسرة الفقيرة ورفع حالة البؤس عنها، كما تدخل في اعتباراتها الأهواء والميول الشخصية، ولم تلتفت الى إقامة مشاريع انتاجية تحقق للأسرة العيش المستدام.

وقد أوصت الباحثة بضرورة توفير الحماية الاجتماعية للفئات الراححة تحت خط الفقر من خلال أشكال متباينة من شبكات الأمان الاجتماعي العامة والخاصة. كما أوصت بضرورة النهوض بمشاريع اسكانية طموحة تقام على الأراضي الخاصة بالدولة أو الحكومة الفلسطينية والمعروفة بأراضي الخزينة قادرة على استيعاب الزيادة الطبيعية للسكان تقوم بتمويلها المؤسسات العامة والخاصة الشعبية منها والرسمية والدولية وتقديمها لمستحقيها وفق جدولة زمنية محددة وأسعار تتناسب ودخولهم المحددة.

10. "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي" الفارس عبد الرزاق 2001.

وناقش الفارس في هذا الكتاب مفاهيم الفقر وقياسه ومؤشراته، ثم خصص النقاش بالوطن العربي مستعرضاً الفقر في الأقطار النفطية ثم الأقطار متوسطة الدخل ثم المنخفضة الدخل. وبعدها يتعمق أكثر في خصائص "الفقر العربي" و"الفقراء العرب" باحثاً في شدة الفقر، وتوزعه على الحضر والريف العربيين ثم يربط ذلك بحجم الأسرة ومعدلات الأمية في العالم العربي. وينتقل إثر ذلك لاستعراض التفاوت المريع في الدخل في الوطن العربي مستخدماً وسائل إحصائية ورياضية وقياسية تشي بعمق المعضلة في الواقع العربي الراهن.

11. "تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر" دراسة قام بها كل من عبد الرزاق عمر وموسى نائل 2001م.

تأتي هذه الدراسة في إطار الاهتمام الوطني العام لظاهرة الفقر، وسبل مكافحته، واستكمالاً للجهود السابقة بهذا الموضوع، وهذه الدراسة عبارة عن مراجعة لخطط الوزارات المختلفة من

أجل التخفيف من الفقر، وكذلك تطرقت إلى الخطط التنموية المختلفة، وتبين الدراسة الأثر المباشر للاحتلال الإسرائيلي وما تبع ذلك من حالات فقر واختلال في الموازين الاقتصادية، كما تطرقت الدراسة إلى عدد من البرامج الإنمائية للاقتصاد الوطني لفترات متتالية، كما وتبين الرؤية الفلسطينية للفقر، كذلك اهتمت الدراسة للتعريف بمفاهيم الفقر، وتعرضت أيضا لدراسة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة وبينت الدراسة أيضا أهم خصائص الفقر في الأراضي الفلسطينية، وعملت على وضع آلية تقييم الخطط والبرامج الفلسطينية، وبينت الدراسة كذلك من هم المستفيدون من البرامج والخطط الموضوعة واعتمدت الدراسة في توصياتها، خطط التنمية، وان تكون مكافحة الفقر محورا أساسيا للتنمية الشاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

12. دراسة صادرة عن جامعة بير زيت - برنامج دراسات التنمية بعنوان "تقرير التنمية البشرية، فلسطين، 1998-1999" والمنشور عام 2000.

والدراسة عبارة عن أول تقرير رسمي حول التنمية البشرية الفلسطينية، تعاون في إعداده وتنسيقه مجموعة من الجهات هي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (دائرة التنمية البشرية وبناء المؤسسات)، وبتنويل من حكومة اليابان.

يعالج هذا التقرير مجموعة من القضايا التنموية، جاء في ستة فصول: يمثل الفصل الأول الإطار العام للتنمية البشرية من حيث الأهداف والمنهجية التي إعتمدت على المشاركة، ثم يتناول إشكالية مفهوم التنمية المستدامة، وإشكالية قياس التنمية، ثم يلقي الضوء على البيئة التنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتناول الفصل الثاني ملف التنمية البشرية في قسمين: الأول يتناول مؤشرات دليل التنمية البشرية، والقسم الثاني يتناول الأحوال الإنسانية: ملامح وقضايا. والفصل الثالث يتناول مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وإدارة التنمية. والفصل الرابع يتناول السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية من حيث التوظيف، والأجور، والاستثمار والتنمية، والعلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص، والسياسات الاقتصادية الكلية. وتناول الفصل الخامس منظمات المجتمع المدني والتنمية البشرية. وأخيرا جاء الفصل السادس بعنوان "نحو منظور تنموي لفلسطين"، تطرق فيه للخصوصية الفلسطينية، وألقى الضوء على مجموعة من

القضايا الأساسية الخاصة بالتنمية مثل: البيئة التنموية، والمشاركة الشعبية في التنمية، والمجموعات الحيوية، والمأسسة والديمقراطية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. ثم قدم مجموعة من المؤشرات المستقبلية الخاصة بالتنمية، وأخيرا الخلاصة والتوصيات العامة.

ومن أهم التوصيات التي جاء بها هذا التقرير هو التأكيد على ضرورة الترابط بين عمليات التنمية والبناء واستكمال المشروع الوطني الفلسطيني، فالتنمية المرغوبة هي تنمية إعتاقية تستند الى حق الشعب الفلسطيني في حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، والحق في التنمية، والحقوق الأخرى التي تنص عليها المواثيق الدولية.

13. "الفقر في فلسطين - دراسة حالات" القزاز هديل، وسعيد نادر عام 1999م

تطرقا في هذه الدراسة للتعرف على واقع الفقراء، من خلال دراسة حالات معينة في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد عرفت هذه الدراسة الفقراء وحالات الفقر في منطقة الدراسة، كما بينت طريقة جديدة للتعرف على الفقر من خلال تعريف الفقراء أنفسهم لهذه الظاهرة، فقد بين الفصل الأول الفقر في فلسطين من ناحية خلفية مفاهيمه، والفصل الثاني بين تحليل الفقر من وجهة نظر الفقراء، أما الفصل الثالث فقد كان عبارة عن توجهات عامة منه العوامل التي تؤدي إلى الفقر سواء البطالة أو الحالة الاجتماعية أو كبر السن، كما بينت الدراسة مظاهر الفقر المتمثلة في، وضع المسكن، أو الوضع الصحي، وعمالة الأطفال وغيرها من الأسباب، كما وتناولت أنواع المساعدات التي يتلقاها الفقراء واقتراحات الفقراء في حل مشكلة الفقر.

14. دراسة الفريق الوطني لمكافحة الفقر بعنوان "فلسطين تقرير الفقر 1998"، الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الوطنية الفلسطينية، 1998.

وقد أشرف على إعدادة فريق وطني ضم جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). ويعتبر أول تقرير رسد مي يعالج ظاهرة

الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، كما ناقش من خلاله أهم عوامل تأصيل الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوضيح خصائص الفقراء الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع الجغرافي للفقر، بالإضافة الى خصائص الأسر التي تتلقى مساعدات إنسانية، وقد قام التقرير بتقدير خط الفقر الوطني بمقدار 1390 شيكل، وخط الفقر المدقع بمقدار 1140 شيكل لأسرة معيارية مكونة من ستة أفراد (بالغين وأربعة أطفال)، وقد تم تقديم توصيات وتوجيهات عامة من أجل محاربة الفقر في الضفة الغربية والقطاع.

15. سلسلة التخطيط من أجل التنمية - العدد الثاني: تمويل التنمية في فلسطين، تحرير سعيد، نادر عزت، ونصيف، نوران، 1998.

وتأتي هذه النشرة ضمن سلسلة من النشرات التي يصدرها وينظمها برنامج دراسات التنمية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (ادارة التنمية البشرية وبناء المؤسسات)، حول مسألة التخطيط من أجل التنمية.

وتهدف هذه السلسلة الى وضع الأسس، والدعائم النظرية والتطبيقية التي لابد لعملية التخطيط أن تستند اليها في محاولة للوصول لمنظور تنموي لأراضي السلطة الفلسطينية يحدد الإتجاهات والأولويات، كما تعالج هذه السلسلة مواضيع متعلقة بالتخطيط الإقتصادي، والتخطيط للتعليم، والصحة والبيئة والتنمية الإجتماعية، والمرأة والمشاركة المحلية واللاجئين والمنظمات الأهلية والتنمية الثقافية والحقوق والحريات، والقطاع الخاص، وعلاقة هذا جميعه بالتخطيط من أجل التنمية. كما يهدف هذا العدد لمناقشة إحدى القضايا الحيوية وهي تمويل التنمية وذلك من حيث التمويل الدولي، والتمويل المحلي من خلال الضرائب والتمويل الناتج عن القطاع الخاص، ودور التمويل خاصة التمويل الدولي في تنمية أو تخلف المجتمع الفلسطيني.

تختلف هذه الدراسة عن مجموع الدراسات السابقة؛ من حيث اهتمامها بدراسة ظاهرة الفقر في مدينة نابلس بشكل أساسي، بحيث تناولت هذه الظاهرة من وجهة جغرافية واعتمدت على الخرائط لإبراز الاختلافات المكانية لتوزع الفقر في أحياء المدينة، كما قامت الباحثة بقياس الفقر

واستخراج مؤشراتته بشكل كامل من خلال بيانات المسح الميداني للمدينة عام 2011 وذلك لعدم توفر بيانات تفصيلية لظاهرة الفقر ومؤشراتته على مستوى المدينة والأحياء، فجاءت هذه الدراسة لتكون الأولى من نوعها بهذا الخصوص، كما قامت الباحثة بدراسة ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وربطها بالخصائص الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية الخاصة بسكان المدينة بهدف التوصل الى أسباب الفقر فيها، ومن ثم سبل مكافحته.

الفصل الثاني

الإطار النظري لظاهرة الفقر

1:2. تمهيد

2:2. مفهوم الفقر

3:2. أسباب الفقر

4:2. أشكال الفقر

5:2. أساليب قياس الفقر

6:2. تحديد خطوط الفقر

7:2. مؤشرات الفقر

8:2. مراحل مواجهة الفقر

الفصل الثاني

الإطار النظري لظاهرة الفقر

1.2: تمهيد

يعتبر الفقر مشكلة اقتصادية عالمية ذات ابعاد وامتدادات اجتماعية متعددة، وهي ظاهرة يكاد لا يخلو منها اي مجتمع، مع التفاوت في حجمها والآثار المترتبة عليها. وقد واجه العالم هذه المشكلة خلال العقدين الأخيرين وبالأخص دول العالم الثالث والدول النامية التي مازالت غير قادرة على التخلص من هذه المشكلة من خلال السياسات الاقتصادية التقليدية التي تنتهجها¹، بل قد تكون هذه السياسات من العوامل التي ساهمت في ظهور الفقر وتعميقه، حيث يعتبر سوء توزيع الدخل أو الثروات، وسوء إدارة الموارد وتهميش دور فئات مهمة في المجتمع كالمرأة وسكان الريف، وفئات اجتماعية عانت من التمييز ضدها على أساس ديني أو عرقي أو سياسي² من أهم العوامل التي ساهمت تاريخيا في ظهور الفقر وتعميقه في المجتمعات خاصة النامية منها، وهي في مجموعها عوامل بشرية المسؤول عنها الحكومات وسياساتها الاقتصادية التقليدية، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالضغط السكاني والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي. وإذا ما نظرنا إلى مشكلة الفقر بتعمق فإننا نجد أنها بتزايد مستمر، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عمق الفجوة التي تتسع يوما بعد يوم بين الدول المتقدمة والدول النامية³.

ولأهمية هذه المشكلة، فقد اهتم العالم بها وسعى بشكل حثيث للقضاء على الفقر، وظهر هذا الاهتمام بشكل جلي عندما انعقد في قصر الأمم المتحدة في نيويورك مؤتمر قمة الألفية في أيلول من العام 2000م، حيث أقر إعلان الألفية عدة أهداف منها القضاء على الفقر، وتقليل نسبة الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم إلى النصف، وتقليل نسبة الذين يعانون من الجوع أيضا

¹حسن عبدالله صادق أمين 2005 مرجع سابق ص14.

²باقر محمد قياس الفقري دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا سلسلة مكافحة الفقر الأمم المتحدة نيويورك 1996، ص1.

³اشتية معنصم 2007 مرجع سابق، ص23.

إلى النصف بحلول عام 2015م كما أعلن الالتزام بالعمل على تحسين حياة ما لا يقل عن 100 مليون شخص من قاطني الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020 م¹.

ولكن قبل مواجهة الفقر لابد لأي باحث أن يعلم أن الفقر من أكثر القضايا تعقيداً وقياساً وقراءة ومن الطبيعي عند دراسة اي ظاهرة او مشكلة اقتصادية أن يتوفر تعريفاً واضحاً لتلك المشكلة، إضافة الى توفر مؤشرات ومقاييس اقتصادية تمكن من قياس تطور هذه المشكلة عبر الأزمان المختلفة وبين المجتمعات والدول المختلفة أيضاً، بحيث تبنى هذه المؤشرات والمقاييس على أسس ومنهجيات علمية واضحة وفقاً لبيانات احصائية ذات كفاءة ودقة عالية. من هنا اتجه الباحثون والاقتصاديون الى السعي نحو ايجاد مؤشرات ومقاييس للفقر وفقاً للنظريات الاحصائية والاجتماعية². لذا وقبل دراسة الفقر في مدينة نابلس لا بد من تقديم إستعراضاً مرجعياً لمفهوم الفقر وأساليب قياسه في التطبيق، ومؤشراته.

2:2. مفهوم الفقر:

يختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة وحتى الآن لا يوجد إتفاق دولي حول تعريف الفقر نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه³ غير أن هناك اتفاق بوجود ارتباط بين الفقر والإشباع من الحاجات الأساسية المادية أو غير المادية لذا يُعرّف مفهوم الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كماً ونوعاً، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها⁴.

¹ الأمم المتحدة، استراتيجيات التنمية الحضرية واستراتيجية المأوى لمساعدة الفقراء مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الدورة التاسعة عشرة، نيروبي 5-6 مايو 2002، ص1.

² الرفاعي، عبدالله محمد، معوقات بيانات قياس الفقر، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان، الأردن، 12-13 نوفمبر، 2007، ص469.

³ باقر، محمد، قياس الفقر في التطبيق، بحث منشور، 2007، ص2.

⁴ الرفاعي، 2007 مرجع سابق، ص470.

وقد عرف البنك الدولي الفقر بأنه: "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" إلا أن هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة، كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف¹ فالحد الأدنى من مستوى المعيشة هو أمر نسبي ويختلف من دولة إلى أخرى. ولكن مفهوم الفقراء جاء أكثر تحديداً من مفهوم الفقر عندما عرفهم البنك الدولي بأنهم: أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية والصحة والمواصلات والتعليم².

و يُعرف أيضاً بأنه حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي ينبغي أن يعيشها المرء أو المجتمع؛ فالفقر لا يعنى فقط الإفتقار إلى ما هو ضروري لرفاه المرء المادي ولكنه يعنى أيضاً الحرمان من الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية مثل: العيش حياة طويلة يتمتع فيها المرء بالصحة والقدرة على الإبداع، والتمتع بمستوى معيشي لائق وبالحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين. وإلى جانب الحرمان المادي هناك أوجه أخرى للفقر منها الإعتزال والإغتراب الناجمين عن التهميش والتمييز الإجتماعي والسياسي وفقدان القدرة على الاختيار³. وهذا يتفق مع ما اقترحه المجلس الأوروبي في أحد التعريفات التي ترى أن الفقر يخص "الأشخاص الذين تكون مصادرهم المادية، والثقافية أو الاجتماعية ضيقة إلى حد الإقصاء من أنماط الحياة المقبولة في الدولة الواحدة التي يعيشون فيها"⁴.

أما في الضفة الغربية وقطاع غزة فيستند تعريف الفقر إلى التعريف الرسمي الذي تم وضعه من قبل الفريق الوطني لمكافحة الفقر عام 1997، وقد ضم التعريف المستخدم ملامح مطلقة ونسبية تستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية للأسرة، حيث تعتبر الأسرة فقيرة بشكل مطلق إذا لم تستطع تأمين حاجاتها الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن، وتعتبر الأسرة فقيرة نسبياً إذا لم

¹ قطوش، مرجع سابق، بدون سنة نشر، ص2.

² المجلس الإقتصادي الفلسطيني للإعمار والتنمية "بكدار" تقرير صادر بمناسبة اليوم العالمي للفقر 2006، ص3.

³ باقر، 2007 مرجع سابق، ص2.

⁴ قطوش، مرجع سابق، بدون سنة نشر، ص3.

تستطع تأمين حاجاتها الأساسية جنباً إلى جنب مع احتياجات أخرى كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والمواصلات والرعاية الشخصية والأنية والمفروشات، وغير ذلك من مستلزمات المنزل¹.

3:2. أسباب الفقر

يعتبر الفقر محصلة تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية. لذلك فإن أسباب زيادة حدة الفقر تختلف من مجتمع إلى آخر، فالأسباب التي تؤدي إلى الفقر في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة. ففي الدول النامية يعود الفقر لعدة أسباب منها ارتفاع معدلات النمو السكاني والذي يرافقه عدم التخطيط الاقتصادي بما يكفل استيعاب هذه الزيادة في سوق العمل، بالإضافة الى سوء إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وهدر الموارد الاقتصادية والمالية واستخدامها في مشاريع فاشلة وغير إنتاجية مما يحرم الفقراء من ثمارهما. بالإضافة الى الهجرة المعاكسة والتي تسبب زيادة في عدد السكان والضغط على الموارد الاقتصادية كما حدث في الأردن في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1990م² حيث أجبر العديد من الأردنيين والفلسطينيين للعودة من الخليج الى أراضيهم مما حمل الدولة عبئاً بهدف إيوائهم، وتغذيتهم وتشغيلهم، فأدى ذلك الى تدهور قيمة العملة المحلية والى ارتفاع مستوى الأسعار، وضعف القدرة الشرائية للأفراد³. كما أن حرمان فئات لها دورها الاجتماعي والاقتصادي من المشاركة في كافة مجالات الحياة مثل المرأة وسكان المناطق الريفية قد يؤدي الى الفقر⁴. وكذلك هناك علاقة وثيقة بين الفقر واللامساواة، وسوء توزيع الموارد، والإمكانات في السلطة، أي ضعف أداء المؤسسات الحكومية، والاجتماعية، فيما يخدم مصلحة الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع، كذلك تبقى البطالة محدداً أساسياً ورئيسياً في وجود الفقر بكافة أوجهه وأشكاله، وفي بعض الحالات يكون الاحتلال وما ينتج عنه عاملاً أساسياً لظاهرة الفقر كالعراق

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أهم معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية: 2004 - 2009 وفقاً للمنهجية الجديدة لتقدير معدلات الفقر لعام 2010، رام الله، فلسطين، ص3.

² حسن، 2005 مرجع سابق، ص24.

³ الأمم المتحدة، 1997 مرجع سابق، ص13-19.

⁴ باقر، 1996 مرجع سابق، ص1.

وفلسطين، كما أن تكوين الأسرة هو أحد أهم العوامل المرتبطة بالفقر، فالأسر ذات الأطفال أكثر معاناة من تلك الأسر التي ليس لديها أطفال وكلما ازداد عدد الأطفال ازدادت معاناة الأسر، كما أن التعليم المنخفض يؤدي إلى انتقال الفقر بين الأجيال¹.

أما في الدول المتقدمة فيعتبر الركود الإقتصادي أحد أسباب الفقر فيها، وما ينتج عنه من آثار اقتصادية سلبية تلحق الضرر بالمنتجين والمستهلكين وتفشي ظاهرة البطالة، وتضرر فئات ذوي الدخل المحدود في المجتمع بالإضافة لفشل بعض الحكومات في وضع سياسات اقتصادية واجتماعية فاعلة لصالح الطبقات الفقيرة² وكذلك ممارسة بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية للتمييز العنصري والعنصري بين مواطني الدولة³ مما أدى الى ظهور شريحة واسعة من الفقراء خاصة بين السود والمهاجرين وقد تزايد عددهم سنة 2001 من 32.9 مليون فقير إلى 34.6 أي بزيادة 1.7 مليون فقير في سنة واحدة⁴. ومن أسباب الفقر في الدول المتقدمة أيضا سوء توزيع الدخل في بعض هذه الدول كما أن الحروب والنزاعات الدولية لها دور كبير في إفقار فئات كبيرة من المجتمع⁵.

أما في الضفة الغربية وقطاع غزة فيعود الفقر الى الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الاقتصادية كما سيتضح لاحقاً.

4:2. أشكال الفقر:

انحصرت أشكال الفقر في السابق في اتجاه واحد وهو فقر الدخل، إلا أن هذا المفهوم قد تغير وأصبح يشير إلى أبعاد متعددة تتجاوز الدخل المنخفض إلى الصحة المعتلة والتعليم والحرمان من المعرفة والاتصالات وعدم قدرة الفرد على ممارسة حقوقه الإن سانية والسياسية، وحرمانه من

¹ اشتية، 2007 مرجع سابق، ص47.

² عيوش، ذياب، وجهة نظر سوسيولوجية في معالجة المشكلات الاجتماعية بحث مقارن، مطبعة الأمل، 1992 ص162-165.

³ سراج، ويوسف، الفقر والأزمات الاقتصادية، سلسلة كتيبات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1997، ص26.

⁴ البكوش، 2004 مرجع سابق.

⁵ حسن ، 2005 مرجع سابق، ص25.

الكرامة والثقة واحترام الذات¹. وبناءاً على ذلك فقد تعددت أشكال الفقر لتضم الفقر المادي أو الدخل والفقر البشري:

2:4:1. فقر الدخل:

يعرف فقر الدخل بأنه: عدم القدرة المادية على تأمين مستوى معيشي لائق (يوفر الاحتياجات الأساسية) ويتم على أساسه تصنيف حالة الأفراد إلى فقراء وغير فقراء. إن تحديد من هم الفقراء يتطلب تحديد مناسب لمعنى الفقر والفقراء وبالتالي فإن تعريف الفقر يتطلب اختيار معيار لقياس مستوى المعيشة وتحديد خط الفقر الذي يقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء. وبهذا الصدد يجب ألا يعتمد تصنيف الأفراد إلى فقراء وغير فقراء على الفئة التي ينتمي إليها الفرد. وقد ذكر Ravallion عام 1991 "إن تشخيص الفقر وخصائص الفقراء يجب أن تكون متسقة"² ويقصد بالإتساق أن يكون لخط الفقر قيمة ثابتة عبر الزمن أو بين المناطق أو فئات المجتمع المختلفة. وبالتالي فإن المقارنة المتسقة بين الأفراد تعني أن أي فردين لهم نفس مستوى الاستهلاك الحقيقي يتم تصنيفهما إلى فقراء أو غير فقراء بصرف النظر عن الزمان أو المكان. ويتطلب قياس هذا النوع من الفقر، بيانات مفصلة عن دخل واستهلاك كل أسرة على جميع السلع خلال فترة مرجعية معينة، مثل مسوح الدخل والإنفاق أو الاستهلاك أو مسوح مستويات المعيشة التي تجريها العديد من الدول العربية.

2:4:2. الفقر البشري :

يدل مصطلح التنمية البشرية "بأنها عملية توسيع نطاق الخيارات أمام البشر ورفع مستوى ما يحققونه من رفاهة" حسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية عام 1991³، وأهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة في صحة جيدة، والتعلم، والتمتع بمستوى معيشة لائق، والحرية

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا: محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص5.

² الليثي، هبة، تحديات قياس الفقر في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وقائع اجتماع الخبراء حول قياس الفقر، 28-29 نيسان/أبريل 2009، بيروت، ص9.

³ الأمم المتحدة، 2002 مرجع سابق، ص14.

السياسية، وحقوق الإنسان، ومختلف مكونات احترام النفس - بما في ذلك ما أطلق عليه أدم سميث القدرة على الاختلاط بالآخرين "دون شعور بالخجل من الظهور على الملأ"¹. إن مفهوم القدرة يركز على قدرات الشخص بناء على الفرص المتاحة له. ومفهوم القدرات يشير إلى مختلف الأشياء التي يستطيع الفرد القيام بها أو الصفات التي يمكن أن يتمتع بها مثل الحياة المديدة، والصحة والتغذية السليمة، والاختلاط مع المجتمع وغيرها من العناصر². وإذا كانت التنمية البشرية هي أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات، فإن الفقر البشري يعني إنعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية وهي: العيش حياة طويلة في صحة وإبداع، والتمتع بمستوى معيشة لائق، وبالحرية، والكرامة واحترام الذات، وكذلك احترام الآخرين.

قدم تقرير التنمية البشرية الصادر عام 1997 عن برنامج الأمم المتحدة مؤشراً لا يركز فقط على فقر الدخل ولكن أيضاً على الفقر بوصفه أحد وجوه الحرمان من الخيارات والفرص في العيش حياة محتملة ومقبولة. ويعد مؤشر الفقر البشري مؤشراً مجعاً لثلاثة مؤشرات أساسية للحرمان هي: مؤشر للحرمان من حياة طويلة بصحة جيدة: ويتمثل في نسبة الأفراد الذين يتوقع ألا يعيشوا حتى سن الأربعين. والمؤشر الثاني هو: مؤشر تعليمي معرفي يتمثل في نسبة الأمية، وتعتبر هذه النسبة عن درجة الحرمان من التسلح بالعلم والمعرفة. أما المؤشر الثالث فيقيس درجة الحرمان من مستوى معيشي لائق، ويتكون من مؤشر مركب من نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة ومؤشر غذائي صحي يتمثل في نسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون سن الخامسة³.

ومن الجدير بالذكر انه لا يمكن الفصل بين فقر الدخل والفقر البشري كونهما متداخلان بحيث يكون أحدهما مقدمة والآخر نتاجاً.

¹ الليثي، 2009 مرجع سابق، ص11.

² برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 1996، ص13.

³ الأمم المتحدة، 2003، مرجع سابق، ص5.

5:2. أساليب قياس الفقر:

هنالك طرق وأساليب مختلفة لقياس الفقر حسب الغرض الذي تستهدفه عملية القياس وحسب توفر البيانات اللازمة لتطبيق أي من هذه الطرق والأساليب، وعوامل أخرى.

وفقاً للمفهوم العام للفقر والمتمثل بانخفاض مستوى المعيشة، اعتمدت المحاولات الأولى لقياس الفقر على مؤشرات مباشرة أهمها إجمالي دخل أو إنفاق الأسرة أو الفرد وحصّة الفرد أو الأسرة من الإنفاق ونسبة الإنفاق على المواد الغذائية وحصّة الفرد من الأسعار الحرارية.¹ إلا أن أساليب قياس الفقر شهدت مؤخراً تطوراً كبيراً، فظهرت أساليب عديدة وأكثرها شيوعاً في مجال التطبيق هي ما يلي²:

- أسلوب خط الفقر: يقوم هذا الأسلوب على تقسيم المجتمع إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء، وذلك عن طريق ما يدعى بخط أو عتبة الفقر. وعلى أساس خط الفقر يتم تقدير عدد من مؤشرات الفقر، أهمها نسبة الفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر وهذا الأسلوب هو الأسلوب الأوسع استخداماً لقياس وتحليل الفقر خاصة في الدول العربية، ويتطلب تطبيقه توفر بيانات ملائمة عن نفقات و دخول الأسر.
- أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة: يستعيز هذا الأسلوب عن القدرة الدخلية للأسرة كما في أسلوب خط الفقر ويعتمد ملاحظة واقع إشباع الحاجات الأساسية للأسرة أو الفرد³. ويمتاز هذا الأسلوب بأنه لا يعتمد فقط على الحاجات الأساسية المعتمدة على دخل الأسرة، إضافة إلى أن البيانات المطلوبة لتطبيق هذا الأسلوب تكون أكثر إتاحة وتوفر ودقة⁴.

¹ الرفاعي، 2007 مرجع سابق، ص471.

² باقر، 2007 مرجع سابق، ص3.

³ بدران، عدنان، تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي 1997 و 2002 بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر من خلال بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة للأعوام 1992 و 1997 و 2002 الإحصاءات العامة، الأردن، 2002 ص9.

⁴ أوزال، عبد القادر، ملاحظات حول الفقر في العالم، البلدة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص10.

أما في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد اختلفت منهجيات قياس الفقر بين عامي 1995 و1998 ففي عام 1995 تم الاعتماد على مؤسسات الدعم الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية لتقدير حجم الفقر ولم يتم في تلك الفترة تحديد خطأ للفقر، وذلك لعدم توفر البيانات اللازمة عن إنفاق واستهلاك الأسرة في ذلك الحين ولكن تم اعتبار كل من يتلقون الدعم من هذه المؤسسات هم فقراء بناءً على تقدير المؤسسة الاجتماعية نفسها، وبعد إجراء مسوحات الإنفاق والإستهلاك للأسرة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 1997 تم الاعتماد على هذه المسوحات لقياس الفقر¹ وتم تحديد قيمة خطي الفقر كما سيرد لاحقاً.

ومن أجل إختيار وسائل القياس المناسبة لا بد أن تُحدد خطوط الفقر كخطوة أولى:

2.6: تحديد خطوط الفقر:

يُعد تحديد خطوط الفقر خطوة هامة لاختيار وسائل قياس مناسبة إذ يؤدي اختلاف الوسائل المستخدمة إلى تباين معدلات الفقر ومن ثم قد يتسبب في عكس الترتيب بين الجماعات الفرعية المختلفة وأحياناً بين الفترات الزمنية.

ويحدد خط الفقر تبعاً لتعريف الفقر المعتمد في البلد المعني حيث يختلف من بلد إلى آخر تبعاً لطبيعة الدخل والاستهلاك. وبشكل عام يعرف خط الفقر "بأنه قيمة الدخل أو الإنفاق التي يجب الوصول إليها حتى لا يعد الفرد فقيراً"². وبالتالي يعتبر الفرد أو الأسرة التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والفرد أو الأسرة التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة. وهناك نوعان رئيسيان من خطوط الفقر هما:

2.6:1 خط الفقر المدقع (Abject Poverty Line)

يعرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته، وقد

¹ حسن، 2005 مرجع سابق، ص17.

² باقر، 1996 مرجع سابق، ص13.

حدده البنك الدولي بما يعادل إنفاق 1.25 دولار للفرد في اليوم، حيث يتم تقييم الدولار مستخدمين تعادل القوة الشرائية¹.

2:6:2 خط الفقر المطلق (Absolute Poverty Line):

يعرف خط الفقر المطلق على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات الاعتيادية اليومية، وقد حدده البنك الدولي بما يعادل إنفاق دولارين للفرد يومياً، ويتم تقييم الدولار مستخدمين تعادل القوة الشرائية². وبالتالي يتم تقسيم المجتمع إلى فئتين: فئة يقع إنفاقهم دون خط الفقر فيُطلق عليهم (فقراء)، وفئة يقع إنفاقهم فوق خط الفقر فيكونوا غير فقراء.

وهناك خط فقر يدعى بخط الفقر النسبي الذي يعتمد على أن من يقل دخله أو إنفاقه عن قيمة محددة في سلم الدخل يعتبر فقيراً، وقد اختلف على قيمة هذه القيمة حيث اعتبرها البعض الوسيط والبعض الآخر اعتبرها العشير الرابع³. ويعتبر هذا الخط هو الأنسب للدول المتقدمة حيث يُعبر هذا المقياس عن عدم المساواة وليس الفقر⁴.

بينما يعتبر خط الفقر المطلق هو الأنسب للدول النامية التي تسعى إلى توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية لسكانها، كما يتميز خط الفقر المطلق عن النسبي بصلاحيته للمقارنة بالرغم من التباين الزمني والمكاني، نظراً لاعتماده على معيار الاحتياجات الأساسية للأسرة التي تتميز بالثبات والتشابه إلى حد كبير، في حين يفتقر الخط النسبي لهذه الميزة وذلك لاعتماده على

¹ علي عبد القادر علي الفقر: مؤشرات القياس والسياسات بحث منشور، بدون سنة نشر ص3.

² الليثي 2009 مرجع سابق، ص12.

³ بدران 2002 مرجع سابق ص8.

⁴ الليثي 2009 مرجع سابق ص17.

مستويات الدخل وتوزيعاته المتباينة على الصعيدين المكاني والزمني، بالإضافة الى خضوعه لتغيرات سعر صرف العملة والتضخم¹.

وهناك أيضا ما يعرف بخط الفقر الاجتهادي أو الذاتي: ويسمى بخط فقر ليدين (LeydenPoverty Line)² ويعتمد تقدير هذا الخط على اجابات المستجوبين أنفسهم حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم ان كان أعلى أو أقل أو مطابقا لمستوى الدخل أو الانفاق الذي يرونه مناسباً ومقبولاً اجتماعياً. وهناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الأدنى للرواتب والاجور أو على الحد الاعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة.

أما في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد حدد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خطّي الفقر (خط الفقر العادي أو الوطني وخط الفقر المدقع أو الشديد) عام 1997، لأسرة مكونة من بالغين وأربعة أطفال، حيث بلغ خط الفقر الوطني 1390 شيك شهريا للأسرة، بما يعادل 231 شيكل للفرد الواحد شهريا ويعادل 7.7 شيكل يوميا للفرد (1.8 دولار للفرد يوميا³). وخط الفقر الشديد بلغ 1141 شيكل لنفس الأسرة حيث يبلغ نصيب الفرد الواحد 190 شيكل بالشهر ويساوي 6.3 شيكل يوميا للفرد الواحد أي يعادل (1.5 دولار) يوميا، ثم تم تعديل خطي الفقر بشكل يمكن من إبراز احتياجات أنواع أخرى من الأسر، وتم ذلك من خلال تخصيص أوزان مختلفة تبعاً لعدد الأطفال والبالغين في الأسرة (تركيبية وحجم الأسرة)⁴.

وفي عام 2010 قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بنشر بيانات الفقر المعدلة بعد أن تم تثبيت خطّي الفقر لعام 1997، وتحديثهما باستخدام أسعار سنة الأساس مستخدمين الرقم القياسي

¹النوري، علا، محددات الفقر وأثرها على التنمية العمرانية في محافظة نابلس رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية نابلس 2001، ص46.

²بدران 2002 مرجع سابق ص12.

³سعر صرف الدولار = 4.3 شيكل عام 1997.

⁴الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أهم معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية 2004- 2009 وفقا للمنهجية الجديدة لتقدير معدلات الفقر لعام 2010، ص1.

لأسعار المستهلك (CPI) بهدف رصد التضخم في قيمة خط الفقر للسنوات 2004 - 2009 ¹ كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (1:2) خط الفقر المعدل في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1997 2004 - 2009 (باستخدام عام 2004 سنة أساس) وبالشيكل الإسرائيلي

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	خط الفقر الوطني لعام 1997 بأسعار سنة الأساس	خط الفقر الشديد لعام 1997 باسعار سنة الأساس
1997	75.87	1390	1141
2004	100.00	1832	1504
2005	104.11	1907	1566
2006	108.11	1981	1626
2007	110.12	2017	1652
2008	121.01	2217	1820
2009	124.34	2278	1870

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات الفقر المعدلة، 2010.

وبناء على ما سبق فقد بلغ متوسط خط الفقر لنفس الأسرة المرجعية السابقة حوالي 2278 شيكل، أي ما يعادل حوالي 581 دولار، في الوقت الذي بلغ فيه خط الفقر المدقع 1870 شيكل، أي ما يعادل حوالي 477 دولار ² وذلك حسب نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في الفترة ما بين شهر كانون ثاني 2009 وحتى شهر كانون ثاني 2010 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسيتم اعتماد قيم خطوط الفقر المعدلة بين عامي 2009 - 2010 في هذه الدراسة.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أهم معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية 2004 - 2009 وفقا للمنهجية الجديدة لتقدير معدلات الفقر لعام 2010 ، ص3.

² حسب سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل والبالغ (3.9) خلال عام 2009.

7:2. مؤشرات الفقر

1:7:2. مؤشرات فقر الدخل

تُعنى مؤشرات قياس الفقر بتجميع المعلومات حول الفقراء الذين تم تحديدهم على أساس خط الفقر لقياس متوسط درجة الحرمان التي يعانون منه¹. هناك بديهتان يجب توافرها في مؤشرات الفقر هما: بديهية الرتبة وبديهية التحويلات² أما الأولى فتعني أن أي انخفاض في دخل الفقير يؤدي إلى زيادة فقره عند ثبات جميع المتغيرات الأخرى مثل أسعار السلع، والثانية تعني أن تحويل أي جزء من دخل فرد فقير إلى فرد آخر أكثر دخلا لا بد وأن تؤدي إلى زيادة الفقر، بشرط ثبات المتغيرات الأخرى.

هناك عدة مؤشرات للفقر أهمها مؤشر خط الفقر والذي تكمن أهميته في اعتماد العديد من مؤشرات الفقر عليه عند تقديرها، ومن هذه المؤشرات:

1:1:7:2. نسبة الفقر head count index :

ويسمى بمؤشر تعداد الرؤوس، ويعرف بأنه النسبة الناتجة عن قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي، ويمكن حسابه من خلال قسمة عدد الأسر الفقيرة على أعداد جميع الأسر (الفقيرة وغير الفقيرة في المجتمع)، وهو من أكثر مؤشرات الفقر شيوعا واستخداما مع أنه لا يعكس الميزتان المطلوبتان في مؤشرات الفقر (بديهية الرتبة وبديهية التحويلات)³. ولكن يؤخذ على هذا المؤشر أنه غير حساس لتوزيع الفقر بين الفقراء، فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقرا إلى الفقراء الذين هم أحسن حالا، فإن المؤشر قد لا يتغير بل ربما يتحسن مما يظهر عكس النتائج الحاصلة⁴.

¹ علي، عبدالقادر، مرجع سابق، ص6.

² نفس المرجع ونفس الصفحة.

³ بدران، 2002 مرجع سابق، ص13.

⁴ الليثي 2002 مرجع سابق، ص20.

2.1:7:2. فجوة الفقر Poverty Gap:

يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين استهلاك الفقراء و (خط الفقر)، أي إجمالي المبالغ المطلوبة لرفع مستويات استهلاك الفقراء الى خط الفقر، ويُفضل حساب هذا المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان، عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوٍ لخط الفقر. نلاحظ أن مؤشر فجوة الفقر يحقق ميزة من الميزات المطلوبة في مؤشر الفقر، وهي ميزة الرتبة، فعندما ينخفض الدخل لأي من الفقراء ترتفع فجوة الفقر¹.

3.1:7:2. شدة الفقر Severity of poverty :

يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم وبنفس الوقت يقيس فجوة الفقر، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية. ومن أجل حساب هذه المؤشرات اقترح فوستر وجريير وثوربيك عام 1984 مقياس طبقة الفقر التفكيكية² التالي:

$$P\alpha = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left[\left(\frac{z - y_i}{z} \right)^\alpha \right]$$

وهو يعتبر مقياساً شاملاً للفقر³ يعتمد على تغيير قيمة a وهي عبارة عن معلمة مقياس الفقر⁴ حيث تبين a أن الانتباه موجه للأكثر فقراً بين الفقراء: فكلما ازداد حجمها ازدادت نسبة الابتعاد عن خط الفقر، وبالتالي ازدياد التركيز على الأسر الأكثر فقراً.

¹ بدران، 2002 مرجع سابق، ص14.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 الفقر في الأراضي الفلسطينية، 2006. تقرير النتائج الرئيسية. رام الله - فلسطين، ص41.

³ الليثي 2009 مرجع سابق ص20.

⁴ مصطلح اعتمده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عند شرح منهجية قياس الفقر المعتمد في جميع تقاريره الخاصة بالفقر في الأراضي الفلسطينية.

*فعندما تأخذ a القيمة صفر يكون مقياساً لمدى انتشار الفقر، ويعد مؤشراً لنسبة الفقراء من إجمالي السكان.

بينما يعبر y_i عن إنفاق الفرد (الأسرة)، وقيمة i و z عن قيمة خط الفقر، و q هو عدد الأفراد الذين ينفقون أقل من خط الفقر المحدد في العام، و n هو عدد الأفراد في المجتمع.

وعند تطبيق مقياس طبقة الفقر التفككية على مدينة نابلس فقد ظهرت النتائج التالية:

1 - نسبة الفقر :

$$P_0 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q n_i \left[\left(\frac{z - y_i}{z} \right)_0 \right]$$

$$P_0 = \frac{1}{711} 341 \left(\frac{2278 - 1543}{2278} \right)_0$$

تبلغ نسبة الفقر حسب مؤشر نسبة الفقر السابق 47.9% من سكان منطقة الدراسة يقعون تحت خط الفقر، وذلك حسب بيانات المسح الميداني للعام 2011.

2 - فجوة الفقر:

*عندما تأخذ a القيمة 1 يعتبر مؤشراً لفجوة الفقر، ويقاس عمق الفقر وهو الفجوة بين مستويات الإنفاق الملاحظة للأسر الفقيرة وخط الفقر.

$$P_1 = \frac{1}{711} 341 \left(\frac{2278 - 1543}{2278} \right)_1$$

تبلغ نسبة فجوة الفقر حسب مؤشر فجوة الفقر السابق 15.5% من سكان منطقة الدراسة يقعون تحت خط الفقر، وذلك حسب بيانات المسح الميداني للعام 2011.

3 - شدة الفقر:

عندما تأخذ a القيمة 2 يصبح مؤشرا لشدة الفقر ويقاس درجة عدم المساواة في التوزيع تحت خط الفقر ويعطى وزن أكبر للأسر التي تأتي في قاع توزيع الدخل "أو الإنفاق"¹.

$$P2 = \frac{1}{711} 341 \left(\frac{2278 - 1543}{2278} \right)_2$$

تبلغ نسبة شدة الفقر حسب مؤشر شدة الفقر السابق 5.0% من سكان منطقة الدراسة يقعون تحت خط الفقر، وذلك حسب بيانات المسح الميداني للعام 2011.

وهناك مقاييس أخرى من الممكن استخدامها كمؤشرات للفقر تعنى بعدالة توزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر، ومن هذه المقاييس:

*منحنى لورنز: وهو من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة التوزيع بين الأفراد أو الأسر من خلال رسم منحنى بياني المحور السيني فيه يمثل المجموع التراكمي لنسب الأسر أو الأفراد والمحور الصادي يمثل المجموع التراكمي لنسب الدخل للأفراد أو الأسر. وتأخذ هذه النسب بعد ترتيب بيانات الأسرة (عدد أفرادها، دخلها، ومتوسط دخل الفرد بها) تصاعديا نسبة إلى دخل الأسرة أو دخل الفرد².

*معامل جيني: يعتبر معامل جيني من المقاييس الهامة والاكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل، وتعتمد فكرته على منحنى لورنز، ويمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الاصل والنقطة (1,1) في الرسم البياني) وقسمة هذه المساحة على 0.5، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والحدائين الأفقي

¹ الأمم المتحدة 2003 مرجع سابق ص32.

² بدران 2002 مرجع سابق ص14.

والعمودي تساوي 0.5، لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفراً عندما ينطبق منحني لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساوياً لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساوياً للواحد عندما ينطبق منحني لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحني لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله. إذن كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.¹

2:7:2. مؤشرات الفقر البشري:

الفقر البشري كمفهوم يشمل أبعاد متعددة لا يمكن قياسها أو لا يتم قياسها. فمن الصعوبة بمكان التفكير في هذه الأبعاد من خلال مقياس مركب للفقر البشري، حيث استبعدت بعض الأبعاد الهامة للفقر البشري من مقياس الفقر البشري مثل غياب الحرية السياسية وعدم القدرة على المشاركة في صنع القرار، وغياب الأمن الشخصي، وعدم القدرة على المشاركة في الحياة المجتمعية، والمخاطر التي تتهدد الاستمرارية، والمساواة بين الأجيال. وكجميع المقاييس الأخرى، فإن دليل الفقر البشري له مواطن ضعفه من حيث البيانات ومن حيث المفهوم، وكجميع المقاييس أيضاً، فليس بمقدوره أن يضع يده على الفقر البشري في مجموعه. ولكن دليل الفقر البشري يجمع في رقم واحد الجوانب التي غالباً ما يتم تجاهلها عندما يكون التركيز على الدخل وحده، ومن هنا فإن دليل الفقر البشري يشكل إضافة مفيدة لقياس الفقر. ويجمع دليل الفقر البشري بين العناصر الأساسية للفقر، وقد يكشف عن تناقض أو تكامل مع فقر الدخل.²

¹ بدران 2002 مرجع سابق ص15.

² الليثي، 2009 مرجع سابق ص23.

1:2:7:2. دليل الفقر البشري-1

يعتبر دليل الفقر البشري من المقاييس الخاصة بالدول النامية، ويركز على الحرمان من ثلاثة أبعاد أساسية لحياة الإنسان والتي تنعكس كذلك في دليل التنمية البشرية، وهي طول العمر و المعرفة ومستوى معيشي لائق.

والحرمان من البعد الأول يتعلق بالبقاء على قيد الحياة أي التعرض للموت في سن مبكرة نسبياً ويقاس بالنسبة المئوية للناس الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين ويُرمز له بالرمز (ح1)، ويتعلق الحرمان من البعد الثاني بالمعرفة أي الاستبعاد من عالم القراءة والاتصالات، ويقاس بالنسبة المئوية للبالغين الأميين ويُرمز له بالرمز (ح2). بينما يمثل الحرمان من مستوى المعيشة اللائق بمركب من ثلاثة متغيرات -هي النسبة المئوية لمن لا يحصلون على مياه مأمونه، والنسبة المئوية لمن لا يحصلون على خدمات صحية، والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص شديد أو متوسط في الوزن. وهذا المركب الأخير يتكون من المتوسط البسيط للمتغيرات السابقة ويُرمز له بالرمز (ح3) و يتم حساب دليل الفقر البشري بالمعادلة التالية¹:

$$* \text{دليل الفقر البشري} = 1 - \{ (a(1) + a(2) + a(3)) \times (3 \setminus 1) \}$$

$$a = 3^*$$

2:2:7:2. دليل الفقر البشري-2

هناك مقياس آخر للفقر البشري يستخدم عادة عند قياس حالته في الدول المتقدمة وهو يتكون من أربع مؤشرات هي نسبة الأشخاص المتوقع وفاتهم قبل سن الستين (ل1)، معدل الأمية (2) نسبة فقراء الدخل (3) ويعرف خط الفقر هنا على أساس نصف قيمة الوسيط للإنفاق على مستوى الفرد، ومعدل البطالة طويلة الأمد (4) ويتم حسابه حسب المعادلة التالية²:

¹ الليثي، 2009 مرجع سابق ص24.

² نفس المرجع ونفس الصفحة.

$$* \text{ دليل الفقر البشري} - 2 = \{ [a(4J) + a(3J) + a(2J) + a(1J)] \times (4 \setminus 1) \} \setminus (a \setminus 1)$$

$$3 = a^*$$

ولكن نقطة الضعف الأكثر أهمية في دليل الفقر البشري، في حال اردنا استخدامه كمقياس مباشر للفقر، تكمن في كونه دليلاً مجمعاً لقياس مستوى الحرمان على مستوى البلد او منطقة جغرافية معينة، ومؤشراته غير مخصصة لقياس وضع الاسر نفسها (او الافراد)¹، بل يعتمد على نسبة البيانات المجمعة على مستوى الأقاليم². ولذا لا يمكن استخدام هذه المؤشرات في هذه الدراسة كونها تعالج الفقر الأسري في مدينة نابلس.

3:2:7:2. فقر القدرات

يعتمد قياس فقر القدرة علي ثلاثة مؤشرات أساسية هي : مؤشر غذائي صحي يتمثل في نسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون سن الخامسة، وتعتبر هذه النسبة عن درجة القصور في القدرة علي تأمين الغذاء الجيد وما يرتبط به من حالة صحية جيدة والأطفال أشد تأثراً بصفة خاصة، حيث يصابون بسوء التغذية والمرض في الوقت الذي تتشكل فيه عقولهم وأبدانهم. ومؤشر صحي إيجابي يتمثل في نسبة حالات الولادة التي تتم دون إشراف صحي بواسطة أيدي مدربة على ذلك. وتعتبر هذه النسبة بطريقة تقريبية عن درجة الحرمان من القدرة على تأمين الإنجاب الصحي. والمؤشر الثالث هو مؤشر تعليمي معرفي يتمثل في نسبة الأمية بين الإناث، وتعتبر هذه النسبة عن درجة الحرمان من التسلح بالعلم والمعرفة. ويتكون مقياس فقر القدرة من الوسط الحسابي البسيط للمؤشرات السابق ذكرها. ومن مميزات الدليل (مقياس فقر القدرة) أنه يتمحور حول تقدير درجة الحرمان الذي تعانيه المرأة³، ولهذا الحرمان تأثيراً سلبياً علي درجة الرفاهة داخل كل من الأسرة والمجتمع.

¹ نعمة اديب 2009، مرجع سابق، ص16.

² الليثي 2009 مرجع سابق، ص24.

³ نفس المرجع، ص25.

8:2. مراحل مواجهة الفقر:

بالنظر لما يمثله الفقر من مشكلة ذات جذور عميقة ومسببات متشابكة، تتطلب مواجهته والتخفيف منه العمل الحثيث بشكل علمي وبمراحل متعددة. وأولى تلك المراحل: هي تحديد من هم الفقراء وتقدير حجم ومدى عمق وشدة معاناتهم من الفقر بشكل كمي دقيق قدر الإمكان. وبهذا فإن هذه المرحلة تسمى بقياس الفقر (poverty measurement) وهناك أساليب عديدة لقياس الفقر سيتم التطرق إلى أهمها لاحقاً.

والمرحلة الثانية: وهي تحديد السمات الأساسية للفقراء من حيث توزيعهم الجغرافي وخصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم التعليمية وأنشطتهم الاقتصادية وأوضاعهم السكنية والصحية. وكذلك اختبار مدى ما ينطبق من بعض المظاهر المعروفة للفقر، كتأنيث الفقر أو تركزه ضمن فئات اجتماعية معينة، والاستفادة من ذلك لتقصي جذور الفقر ومسبباته. وتسمى هذه المرحلة بملامح الفقر (poverty profile).

والمرحلة الثالثة: تشتمل على تحليل آثار السياسات والبرامج المختلفة على الفقراء ومعرفة مدى ارتباط الفقر ببعض المسائل الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تحليل البنية المؤسسية ودورها في تنفيذ البرامج وتقديم الخدمات والبحث في الفرص المتاحة لتمكين الفقراء ومعرفة العوامل الخارجية المؤثرة على الفقر. ومن ثم توظيف ذلك، إضافة لما يتوفر من معلومات من المرحلتين السابقتين، لغرض الوصول إلى سياسات لتخفيف الفقر وإلى إعادة النظر في السياسات المعمول بها لزيادة فاعليتها في تخفيف الفقر، وتسمى هذه المرحلة بتقييم الفقر poverty (evaluation).

والمرحلة الرابعة: خاصة بالدول وهي وضع سياسات تخفيف الفقر موضع التنفيذ بعد إقرارها. وينبغي أن يرافق تنفيذ ما تؤول إليه تلك السياسات من مشاريع وبرامج، عملية متابعة ومراقبة مستمرة للتعرف على آثارها الفعلية على الفقراء ولتشخيص مواطن الخلل فيها وتحديد سبل زيادة فعاليتها في التخفيف من الفقر وتدعى هذه العملية بمراقبة الفقر poverty (monitoring).

الفصل الثالث

الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة من واقع البيانات الرسمية الفلسطينية

1:3. مقدمة

2:3. جذور الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة

3:3. توزع الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة

4:3. نسب ومعدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة

5:3. خصائص توزيعات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة

الفصل الثالث

الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة من واقع البيانات الرسمية الفلسطينية

1.3: مقدمة

كان الاهتمام بظاهرة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة واضحا باعتبارها قضية وطنية لها أولوية ضمن الخطط والسياسات الرسمية وعليه تم إجراء العديد من الدراسات ذات العلاقة للوقوف على ظاهرة الفقر هذه ومدى انتشارها وخصائصها كونها ترتبط باعتبارات عديدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو السياسي، وبالتالي لا يمكن دراسة ظاهرة الفقر دون الاهتمام بتحليل العوامل السياسية المؤثرة فيها كما لا يمكن فهمها على صعيد أراضي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بمعزل عن التطورات والأحداث التي تعرض لها الشعب الفلسطيني ككل منذ مطلع القرن العشرين وحتى الآن.

2.3: جذور الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة

الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة ناتج عن عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، بسبب ما تعرض له الشعب الفلسطيني من مؤامرات لمحاولة اقتلعه وتشريده من أرضه، ومارافق ذلك من احتلال وحرمان من حقوقه الأساسية، بداية من عملية التهجير القسري عام 1948 وما أدى إليه من تشريد آلاف الفلسطينيين الى شتى بقاع العالم، ليصبحوا لاجئين يعيشون في مخيمات تفقر الى أبسط الحقوق فكان ذلك محورا رئيسيا في مسلسل الفقر في الضفة وقطاع غزة، مرورا في العام 1967 وقيام قوات الاحتلال الاسرائيلي باحتلال ما تبقى من الاراضي الفلسطينية وما نتج عنها ايضا من تشريد ولجوء، واحكام السيطرة على لقمة العيش الفلسطينية ومصادرة الأراضي والممتلكات والموارد الطبيعية، وتحويل الضفة وقطاع غزة الى سوق للمنتجات الاسرائيلية، ومصدر للأيدي العاملة الرخيصة. ثم اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987 وما رافقها من تضيق على الفلسطينيين واتساع ظاهرة الفقر في المجتمع، حيث فرضت نظام التصاريح على العمال الفلسطينيين منذ ذلك الوقت، الأمر الذي أدى الى تقييد حركتهم مما أدى

لالتحاق العديد من العمال في صفوف العاطلين عن العمل وما صاحبه من ارتفاع وتيرة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة . وبعد ذلك حرب الخليج في العام 1991 وما صاحبها من فقدان عدد كبير من الفلسطينيين الى عملهم وبالتالي ارتفاع حدة الفقر .

أما جذور الفقر في الضفة الغربية فترجع في الفترة الأخيرة الى عدد من العوامل والتي رافقت الحصار الاسرائيلي خلال انتفاضة الاقصى التي اندلعت في اواخر أيلول من العام 2000. أهمها عمليات القتل والدمار وتجريف الأراضي واقتلاع الأشجار، وكذلك ما حدث من اغلاقات وتحويل مدن الضفة الى كنتونات وسجون كبيرة بالإضافة الى عزل قراها عن بعضها البعض من قبل القوات الاسرائيلية، حيث أقامت ما يقرب من 500 حاجز في الضفة الغربية حتى 2006¹. مما أدى الى شلل الاقتصاد الفلسطيني بشكل كامل ومشوه المعالم، فقد حُرم أكثر من 120 ألف عامل فلسطيني من الوصول الى أعمالهم داخل اسرائيل، بالإضافة الى تعطل آلاف الفلسطينيين من العمل داخل الضفة الغربية بسبب ما ألحقه الاحتلال من أضرار على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتدمير البنية التحتية، ومصادرة 250 ألف دونم زراعي لصالح الجدار العازل، وتجريف 80 ألف دونم زراعي حيث تضرر بذلك حوالي 16500 مزارع واقتلاع ما يقارب 1.35 مليون شجرة، وتدمير 70 ألف بيتا تدميرا كاملا أو جزئيا، بالإضافة الى نصف مليون جريح و4500 شهيد حسب احصائيات 2006 وقد بلغت خسائر الاقتصاد الفلسطيني بما يقرب 16.5 مليار دولار بين خسائر مباشرة وغير مباشرة لنفس العام².

كذلك ما حدث بعد الانتخابات الفلسطينية وتشكيل حكومة حماس وما رافقها من موقف الدول المانحة من توقف في المنح والمساعدات وحجز السلطات الاسرائيلية عائدات السلطة من الضرائب والجمارك واشتداد حدة المعاناة خاصة بعد سيطرة حماس على السلطة في قطاع غزة عام 2007، وما تبعها من تشديد للحصار وعمليات عسكرية اسرائيلية كان أشدها عام 2008 حيث قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بشن حرب شرسة على قطاع غزة سقط على اثره حوالي

¹ المجلس الإقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار) تقرير عن الفقر في الأراضي الفلسطينية بمناسبة اليوم العالمي للفقر 2006، ص3.

² نفس المرجع، ص4.

1500 شهيد معظمهم من الأطفال مما زاد من معدلات وفيات الأطفال. بالإضافة لقيام الحكومة المصرية بإغلاق معبر رفح أمام الفلسطينيين، كل تلك العوامل أدت الى تفاقم ظاهرة الفقر وارتفاع وتيرتها، لكي تصل معدلات الفقر والبطالة الى مستويات قياسية.

3.3. توزيع الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة

ينتشر الفقر في مختلف دول العالم ولا يقتصر على دولة دون غيرها، ولكن ترتفع معدلاته في البلدان النامية أكثر من أي مكان في العالم كونها تعاني من قلة الموارد والاستثمارات.

كما ينتشر الفقر أيضا في الدول التي تشهد نموا اقتصاديا مطردا، والتي تُصنف على أنها دول غنية ومتقدمة اقتصاديا وتكنولوجيا. ففي أمريكا مثلا بلغ معدل الفقر 12.3% في العام 2006م حسب تقرير مكتب الإحصاء الأمريكي عام 2007¹. وفي اسرائيل فقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر 23.6% حسب احصائيات عام 2007. والجدير بالذكر ان خط الفقر في اسرائيل هو 7.30 دولار للشخص الواحد في اليوم الواحد أي 219 دولار شهريا للشخص²؛ وبالتالي يبلغ متوسط الدخل لأسرة فقيرة مكونة من بالغين وأربعة أطفال 1314 دولار شهريا ويعادل 5256 شيكل اسرائيلي. وفي الأردن فقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (57 دينار للفرد الواحد شهريا) 13% عام 2006³.

أما في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد تذبذبت فيها معدلات الفقر صعودا وهبوطا تبعا للعوامل السياسية الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي في المقام الأول، وتأثيره السلبي على الإقتصاد الفلسطيني، حيث تراوحت نسب الفقر في الضفة الغربية ما بين 20.0% عام 1998 و 35.5% عام 2003⁴ أي بعد عام واحد من الاجتياح الاسرائيلي لمدن الضفة.

¹ باكير، علي، الفقر في أمريكا : شواهد وأرقام، مجلة الإسلام اليوم، عدد شوال 1428 20 تشرين الأول، 2007.

² جهاز الإحصاء الاسرائيلي 2010 <http://www.Cbs.gov.il/reader> تاريخ التصفح 15\11\2010.

³ Comprehensive guide to civil Society organizations in Jordan، الفقر في الأردن 2010

⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية، بيانات الفقر للأعوام 2002 2000

4:3. نسب ومعدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإعداد نشرات حول نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة وتقديرات معدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بدأ تنفيذ المسح منذ عام 1996 وتقديرات الفقر تمت في عامي 1997 و 1998 من خلال فريق وطني متخصص. وقام هذا الفريق بوضع تعريف رسمي للفقر ضم ملامح مطلقة ونسبية تستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة معيارية مؤلفة من ستة أفراد، تم على إثره تحديد خطّي الفقر (خط الفقر وخط الفقر الشديد) حيث بلغ خط الفقر 1390 شيكل، وخط الفقر الشديد بلغ 1141 شيكل كما ذكر سابقاً. تم تعديل خطّي الفقر أكثر من مرة منذ العام 1997م؛ مع العلم أن اختلاف قيمة خط الفقر، تؤدي إلى اختلاف في تقديرات نسب الفقر¹. وبناءً على ذلك سيتم في هذا القسم دراسة نسب ومعدلات الفقر وتوزعته في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد تقسيم البيانات إلى قسمين: الأول سيعتمد على خط الأساس المثبت في العام 1997، ويضم الفترة ما بين 1996 إلى 2003 والثاني من 2004 إلى 2010 وستعتمد المقارنة على خط الفقر المعدل وحسب سنة الأساس 2004.

3:4.1. نسب الفقر وتوزعته في الضفة والقطاع ما بين عامي (1996 - 1998)

يبين الجدول (3:1) أن نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغت 24.0% عام 1996 بواقع 16.2% في الضفة الغربية و 41.9% في قطاع غزة)، وتعتبر نسبة الفقر في القطاع مرتفعة جداً مقارنة بنسبته في الضفة؛ ويعود ذلك إلى فرض قوات الاحتلال الإسرائيلي الحصار الشامل على قطاع غزة بتاريخ 1996/2/25. وتضمن هذا الحصار حرمان السكان من حرية الحركة، وتواصل القيود على المعاملات التجارية الغزية عبر أراضي فلسطين (48) ومنع العمال الغزيين من التوجه لأعمالهم في إسرائيل منع زيارات الأهالي لأبنائهم المعتقلين في السجون الإسرائيلية². فكان لهذه الإجراءات الأثر الكبير في ارتفاع معدلات الفقر في ذلك العام.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 مرجع سابق، ص 2.

² المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، نشرة خاصة حول الطوق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة، العدد 18، الأربعاء

1997/4/23.

جدول رقم(1:3): نسبة الفقر وفجوة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة بين عامي (1996 -

(1998

1998		1997		1996		المتغيرات
فجوة الفقر	نسبة الفقر	فجوة الفقر	نسبة الفقر	فجوة الفقر	نسبة الفقر	
3.7	14.5	3.9	15.6	3.8	16.2	الضفة الغربية
9.4	33.0	10.8	38.2	12.3	41.9	قطاع غزة
5.5	20.0	6.0	22.5	6.2	24.0	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - قاعدة بيانات مسح انفاق واستهلاك الأسرة للأعوام 1996-1998.

ويبين الجدول أعلاه أيضاً أنه قد طرأ تحسناً واضحاً على معدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1998 مقارنة بعامي 1996 و 1997 حيث ظهر هذا التحسن في قطاع غزة بشكل أكبر منه في الضفة الغربية فقد انخفض الفقر في الضفة الغربية بأقل من 1% العام 1998 مقارنة مع العامين السابقين 1996، 1997، بينما انخفض معدل الفقر في قطاع غزة بحوالي 5% و 9% للفترة نفسها وعلى التوالي، ويظهر هذا التفاوت بصورة أكبر في مؤشر فجوة الفقر حيث كان الإنخفاض كبيراً وملحوظاً في قطاع غزة مقارنة بفجوة الفقر في الضفة حيث كان الإنخفاض بسيطاً ولا يُذكر؛ فقد انخفضت فجوة الفقر خلال السنوات الثلاث بنسبة 0.2% ويعود تحسن هذه المؤشرات هي حالة الهدوء والاستقرار النسبيين التي سادت الضفة الغربية وقطاع غزة خلال تلك الفترة، والبدء في مفاوضات الوضع النهائي مع الجانب الإسرائيلي، مما كان له كبير الأثر في تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالبيئة الاستثمارية، كما تزايدت ثقة المانحين بأهمية تنفيذ المشاريع في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية في (الضفة والقطاع) خاصة في القطاع كون مركز السلطة كان في قطاع غزة، مما انعكس ذلك في زيادة انتشار الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية وتعظيم استفادة السكان منها¹.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد . تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية 1997-2007، رام الله فلسطين، 2009، ص19.

2:4:3. نسب الفقر وتوزعته في الضفة والقطاع ما بين عامي (1999 - 2003)

لم يرق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في هذه الفترة بعمل مسوح للفقر بشكل منتظم بسبب الأوضاع السياسية المتأزمة على الساحة الفلسطينية ونشوب انتفاضة الأقصى عام 2000 والإجتياح الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية عام 2002. وكانت البيانات المنشورة في تلك الفترة عبارة عن مسوح اقتصادية تتركز جميعها على العمل والبطالة، والخسائر الناجمة عن الإجتياح. ولكن يمكن فهم الوضع في هذه الفترة من خلال بيانات السنوات السابقة، فقد بينت المعطيات تراجعاً في نسبة الفقر العام 1998 مقارنة بالعامين السابقين وتشير معدلات الأجور والبطالة إلى تحسنهما في العام 1999 مما يسمح بالافتراض أن نسبة الفقر قد سجلت تراجعاً آخر في العام 1999، ومن خلال البيانات السابقة نستنتج أن معدل الفقر خلال العام 1999 كان أقل مما كان عليه خلال الأعوام 1996 1997 1998، بنسبة 24%، 22.5 % و 20% على الترتيب حسب الجدول رقم (1:3) ويرجع ذلك إلى انفتاح سوق العمل الإسرائيلي وانخفاض معدلات البطالة وتحسن الأجور وزيادة الوظائف في القطاع العام واستمرار برامج مكافحة الفقر في عملها كالمعتاد في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتوضح بيانات الجهاز المركزي للإحصاء (الجدول رقم 2:3) إلى ارتفاع في نسبة الفقر منذ عام 2001 لتصل إلى 27.9 % حسب الإنفاق، بواقع 18.9 % في الضفة الغربية و 46.7 % في قطاع غزة.

وحسب الجدول رقم (2:3) أدناه أيضاً يظهر أن نسبة الفقر والفقر المدقع عام 2003 قد بلغت في الضفة الغربية وقطاع غزة (35.5% و 24.3) على التوالي بواقع (بواقع 30.9% و 20.3%) في الضفة الغربية، و (44.7% و 32.2%) في قطاع غزة. كما يعتبر العام 2003 من الأعوام التي شهدت مستويات فقر عالية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مقارنة بالعام 2001 حيث بلغت نسبة الفقر والفقر المدقع فيه (27.9% و 19.5%) على الترتيب وذلك نتيجة الإجتياح الإسرائيلي لمدن الضفة عام 2002، وحصار غزة. مع ملاحظة أن جميع بيانات الفقر السابقة تستند إلى خط الفقر المثبت عام 1997 والبالغ 1390 شيكلاً وخط الفقر المدقع البالغ 1141 شيكلاً إسرائيلي.

جدول (2:3): نسبة الفقر في الضفة وقطاع غزة ما بين الأعوام 1998 - 2003

2003		2001		1998		المتغيرات
الفقر المدقع	نسبة الفقر	الفقر المدقع	نسبة الفقر	الفقر المدقع	نسبة الفقر	
20.3	30.9	12.0	18.9	8.4	14.5	الضفة الغربية
32.2	44.7	35.4	46.7	21.6	33.0	قطاع غزة
24.3	35.5	19.5	27.9	12.5	20.0	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - قاعدة بيانات مسح انفاق واستهلاك الأسرة - للأعوام 1998

2003، 2001.

3:4:3. نسب الفقر وتوزيعاته في الضفة والقطاع حسب البيانات المعدلة 2004 - 2010

من خلال الجدول (3:3) يظهر أن معدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة قد أخذت بالانخفاض منذ العام 2004 وحتى 2006 في الضفة الغربية من 22.6% في العام 2004 لتصل إلى 20.2%، أما في قطاع غزة فقد بدأت معدلات الفقر بالإنخفاض خلال العام 2004 - 2005 ولكنها أخذت بالارتفاع منذ العام 2006. مع ملاحظة أن جميع البيانات الواردة في الجدول تعتمد على خط الفقر المعدل عام 2009 والبالغ 2278 وخط الفقر المدقع البالغ 1870 شيكل إسرائيلي، ولنفس الأسرة المرجعية.

ويظهر الجدو أيضا انخفاض نسب الفقر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث انخفضت من 20.5% عام 2007 إلى 15.5% عام 2009 في الضفة. ومن 49.5% إلى 33.2% في قطاع غزة على التوالي ولنفس الفترة الزمنية. وهذا ينطبق على باقي مؤشرات الفقر.

جدول (3:3): نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2004-2009

السنة	نسبة الفقر		الفقر المدقع		فجوة الفقر		شدة الفقر	
	الضفة	قطاع غزة	الضفة	قطاع غزة	الضفة	قطاع غزة	الضفة	قطاع غزة
2004	22.6	30.2	12.5	17.2	5.6	7.5	3.0	3.8
2005	21.7	28.4	14.3	16.8	5.8	7.3	3.2	4.0
2006	20.2	30.0	11.7	16.9	4.6	6.6	2.4	3.0
2007	20.5	49.5	10.5	32.8	4.9	14.8	2.4	8.9
*2008	16.1	43.0	7.8	26.3	3.5	11.7	1.8	6.9
2009	15.5	33.2	7.5	20.0	3.1	8.1	1.4	4.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات الفقر المعدلة، 2010.

*مؤشرات الفقر لعام 2008 مبنية على تقديرات وذلك لعدم تمكن جهاز الإحصاء الفلسطيني من جمع البيانات عن قطاع غزة لتلك السنة.

يُعزى ارتفاع مؤشرات الفقر عام 2007 إلى التغيرات التي شهدتها الاقتصاد الفلسطيني بعد الانتخابات الفلسطينية لعام 2006 وفوز حكومة حماس وما نجم عنها من ردود فعل سلبية من الجانب الإسرائيلي وغالبية القوى الرئيسية في المجتمع الدولي وفرضت إسرائيل والمجتمع الدولي حصارًا اقتصاديًا محكمًا على مناطق الضفة والقطاع، وشمل هذا الحصار الجوانب المالية والتجارية. ورافق هذه الإجراءات حملة مقاطعة دولية وحصار سياسي للحكومة التي شكلتها حماس. حيث تأثر السكان بشكل كبير بسبب هذا الحصار، حيث انقطعت رواتب الموظفين بسبب احتجاز إسرائيل لعائدات الجمارك التي اعتادت توريدها للخزينة الفلسطينية بشكل دوري، وانحسار ملحوظ للمساعدات الخارجية الموجهة لدعم موازنة السلطة. كما تراجع تدفق المواد الأولية اللازمة للإنتاج، وتراجع تدفق عدد من السلع الأساسية كالوقود والطحين لقطاع غزة. فتزايدت معدلات الفقر والبطالة وتراجع الناتج المحلي ونصيب الفرد منه، كما شهد النصف الثاني من العام 2007 ارتفاعًا حادًا في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية الأساسية،

وخصوصاً الغذائية منها بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية وعانى الاقتصاد الفلسطيني خلال تلك المرحلة من حالة الركود التضخمي، حيث الارتفاع الكبير والمتزايد في الأسعار مع حالة من الركود الاقتصادي والتراجع في المؤشرات الاقتصادية¹.

في حين انخفضت معدلات الفقر عام 2009، وهذا يتناسق مع الاتجاه العام للتغيرات التي حصلت على مؤشرات الناتج المحلي ومعدلات البطالة خلال نفس الفترة، حيث أظهر الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 2007 - 2009، نمواً بما لا يقل عن 5%، وتراجعت معدلات البطالة بما لا يقل عن 28% لنفس الفترة². بالرغم من تثبيت خط الفقر وتعديل فروق الأسعار بين المناطق، (دون إجراء أية تعديلات منهجية أخرى)، انعكس على مؤشرات الفقر ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام حيث أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر في الضفة الغربية وانخفاضها في قطاع غزة بعكس ما كان يعتقد سابقاً، إلا أن نسب الفقر في قطاع غزة ما زالت أعلى منها في الضفة الغربية. كما أظهرت البيانات أن الأفراد الفقراء في قطاع غزة أكثر فقراً من الأفراد في الضفة الغربية، حيث يظهر هذا من خلال النتائج التي تم التوصل لها من خلال مقياس شدة الفقر، حيث بلغت شدة الفقر في قطاع غزة 4.2% مقابل 1.4% في الضفة الغربية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدلات الفقر ترتفع في الضفة الغربية في حال تم استثناء القدس بصرف النظر عن ماهية المقياس المستخدم (الفقر، الفقر المدقع، فجوة الفقر وشدة الفقر)³.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 مرجع سابق، ص 21.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 مرجع سابق، ص 3.

³ نفس المرجع، ص 4.

5:3. خصائص توزع الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة

1:5:3. انتشار الفقر في قطاع غزة والضفة الغربية:

يبين الجدول رقم(4:3) أن معدلات الفقر في قطاع غزة ترتفع بشكل كبير مقارنة بمعدلاته في الضفة الغربية. وهذا يعود الى عدة عوامل أهمها التركيبة السكانية حيث أن حوالي 68.4% من مجموع السكان في قطاع غزة هم من اللاجئين حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2005¹ وهم من أكثر الفئات اعتماداً على العمل في أراضي 48. وقد أدى تخفيض نسبة العمال الفلسطينيين من قطاع غزة العاملين داخل أراضي(48) والمستوطنات الإسرائيلية من 15.4% من مجموع القوى العاملة إلى 2.7% خلال الربع الأخير من عام 2000 مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة في قطاع غزة، وقد وصلت نسبة البطالة في القطاع عام 2010 إلى 43.0% من مجموع القوى العاملة مقابل 23.4% في الضفة.

والبطالة تعني فقدان مصدر الدخل الأساسي مما يجبر العديد من الأسر الفلسطينية على استنزاف مدخراتهم إن وجدت أو إلى الإستدانة أو بيع ما يملكون من مقتنيات وأثاث، هذا إضافة إلى تخفيض مستوى الإنفاق الاستهلاكي.

جدول رقم(4:3): نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة من عام 1996- 2009

السنة	1996	1998	2001	2004	2007	2009
المنطقة	*	*	*	**	**	**
الضفة الغربية	16.2	14.5	18.9	22.6	20.5	15.5
قطاع غزة	41.6	33.0	46.7	30.2	49.5	33.2
المجموع	24.0	20.0	27.9	25.6	29.5	21.9

المصدر:

(1) *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - قاعدة بيانات مسح اتفاق واستهلاك الأسرة - للأعوام 1996

2001، 1998.

(2) ** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات الفقر المعدلة، 2010.

¹لوي شبانة خلال مؤتمر في البيرة بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، يوم الثلاثاء، 20/6/2006.

وهناك عوامل أخرى تفسر ارتفاع معدلات الفقر في القطاع عن الضفة الغربية أهمها، المساحة الجغرافية المحدودة؛ حيث تبلغ مساحة قطاع غزة حوالي 365 كيلو متر مربع، في المقابل يبلغ عدد السكان فيه وفقاً لبيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية لعام 2010 حوالي 1.561.906 فلسطيني¹ وتعتبر الكثافة السكانية في قطاع غزة من أعلى النسب في العالم وذلك بالمقارنة مع حجم الأراضي التي يقيم عليها السكان.

بالإضافة إلى خصائص السكان في قطاع غزة؛ حيث أظهرت بيانات الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتياً بشكل كبير مما هو عليه في الضفة الغربية، حيث قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0-14) سنة نهاية العام 2010 بحوالي 41.3% من مجمل السكان في الضفة والقطاع، بواقع 39.4% في الضفة الغربية و 44.4% في قطاع غزة. كما ترتفع معدلات الخصوبة للمرأة الفلسطينية في القطاع عنها في الضفة، وبلغت النسبة في القطاع 6.3 مقابل 5.5 في الضفة الغربية. جميع هذه العوامل جعلت من معدلات الفقر مرتفعة في قطاع غزة.

2.5:3. انتشار الفقر حسب الإتجاه شمالاً - جنوباً:

يبين الجدول رقم(3:5) والشكل رقم(3:1)، أن المناطق الجنوبية تعتبر الأكثر فقراً من المناطق الشمالية، وهذا ينطبق على أراضي الضفة وقطاع غزة، جنباً إلى جنب مع كل منطقة على حدة. فباستثناء وسط الضفة الغربية، يزداد الفقر كلما تحركنا من الشمال إلى الجنوب. ويترتب على انتشار الفقر في الضفة الغربية اختلافات هامة بين المناطق الجغرافية من حيث الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة.

ومن الجدير بالذكر أن الحديث عن انتشار الفقر من الشمال إلى الجنوب ليس فكرة مجردة وإنما له علاقة بتوفر الموارد الاقتصادية وتاريخ التطور لأي منطقة في العالم.

¹ الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، 2011، ص12.

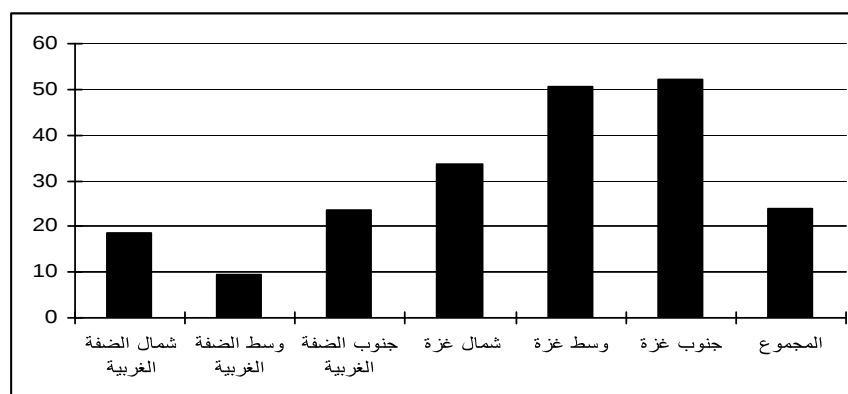
جدول رقم(5:3): نسب الفقر في الضفة وقطاع غزة وتوزعاته حسب المنطقة لعام 1996.

المنطقة	نسبة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	الفقر المدقع
شمال الضفة الغربية	18.4	4.3	1.6	9.2
وسط الضفة الغربية	9.3	1.8	0.6	3.9
جنوب الضفة الغربية	23.5	6.2	2.3	14.4
شمال غزة	33.7	9.0	3.4	21.4
وسط غزة	50.5	15.8	6.8	37.5
جنوب غزة	52.2	16.4	6.9	37.8
المجموع	24.0	6.2	2.4	14.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في فلسطين 1996 (كانون ثاني - كانون أول)، رام الله، 1996.

ويبين الجدول (5:3) أعلاه والشكل (1:3) أدناه أن نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغت 24.0% عام 1996 ، حيث كانت مناطق قطاع غزة هي الأكثر فقرًا من بين المناطق الفلسطينية، وقد تركز الفقر في المناطق الجنوبية من القطاع وبلغت النسبة 52.2 % يليها وسط غزة بنسبة 50.5% أما شمال غزة فكانت 33.7 % وهي أقلها فقرًا، أما في الضفة الغربية فقد توزع الفقر في المناطق الجنوبية والشمالية وذلك بنسبة 23.5% و 18.4% على التوالي أما منطقة الوسط فقد بلغت النسبة 9.3% وهي الأقل فقرًا.

شكل رقم (1:3): توزيعات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1996



المصدر: الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم(5:3)

ويستمر توزيع الفقر بنفس الشكل بالنسبة لجميع المؤشرات، وهذا يعطي لمحا عاما على شكل

انتشار الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1996؛ حيث تعتبر المناطق الجنوبية هي الأكثر فقراً، بينما تعتبر مناطق وسط الضفة وشمال القطاع الأفضل حالاً من بقية المناطق؛ و يعود ذلك لوجود مدينة غزة في شمال قطاع غزة والتي تُشكل مركز القطاع. ويعود أيضاً لاستقرار العائدين في مدينة رام الله والبيرة في وسط الضفة، ويعود أيضاً إلى أن معظم مؤسسات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني تتمركز في وسط الضفة الغربية أي مدينة رام الله على وجه التحديد. وهذا ما أكدته بيانات الجدول (6:3) والشكل رقم (2:3) أدناه حيث أظهرت أن مدينة غزة والتي تقع في شمال القطاع سجلت أدنى مؤشرات للفقر بنسبة 25.9% وكذلك مدينة رام الله الواقعة في وسط الضفة كانت هي الأخرى الأفضل حالاً والأقل فقراً.

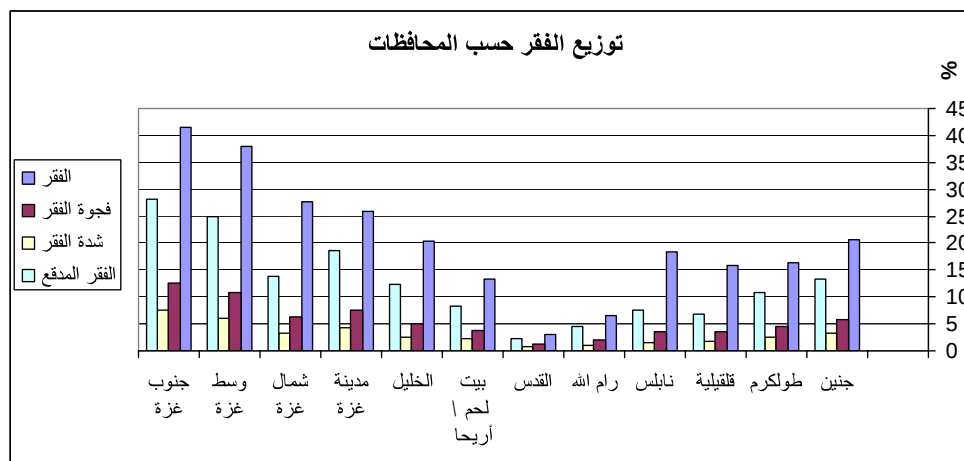
ويبين الجدول رقم (6:3) والشكل رقم (2:3) أيضاً أن محافظات جنوب غزة كانت أكثر المحافظات فقراً، وبلغت نسبة الفقر فيها 41.4% لعام 1998 على الرغم من تحسن هذه النسبة مقارنة بالعامين السابقين كانت نصف أسر جنوب القطاع تحت خط الفقر في السنتين السابقتين يليها وسط غزة 37.9%، ثم شمال غزة وأقلها فقراً مدينة غزة التي سجلت نسبة انتشار للفقر بلغت 25.9% لعام 1998. في حين يظهر من الجدول أن محافظة جنين تعتبر الأكثر فقراً بين محافظات الشمال بنسبة 20.50% ومحافظة الخليل هي الأفقر من بين المحافظات الجنوبية 20.46%، مما يتطلب الإهتمام بإقامة المشاريع الانتاجية والإنمائية فيهما خاصة في المناطق الريفية وتحسين ظروف سكانهما. بينما تقل نسبة الفقر كثيراً في محافظة القدس إذ وصلت إلى 3.1% العام 1998.

جدول (6:3): توزيع الفقر في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1998

المحافظة	الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	الفقر المدقع
جنين	20.5	5.8	3.3	13.3
طولكرم	16.4	4.5	2.5	10.7
قلقيلية	15.9	3.4	1.8	6.7
نابلس	18.4	3.6	1.6	7.6
رام الله	6.6	1.9	1.0	4.6
القدس	3.1	1.2	0.8	2.3
بيت لحم / أريحا	13.3	3.7	2.2	8.3
الخليل	20.4	5.0	2.6	12.2
مدينة غزة	25.9	7.6	4.2	18.7
شمال غزة	27.6	6.4	3.3	13.9
وسط غزة	37.9	10.8	6.1	25.0
جنوب غزة	41.4	12.6	7.6	28.1
المجموع	20.3	5.5	3.0	12.5

المصدر: الجهاز المركزي الفلسطيني، الفقر في فلسطين، (كانون ثاني - كانون أول 1998) رام الله 2000

شكل رقم (2:3): توزيع الفقر في الضفة وقطاع غزة عام 1998



المصدر: الباحثة حسب بيانات الجدول (6:3)

ومن الجدير بالذكر أن استثناء محافظة القدس يتمخض عنه ازدياد طفيف في نسب الفقر، حيث أن استثناء محافظة القدس أدى إلى ارتفاع الفقر بحوالي 2%؛ إذ ازدادت نسبة الفقر في الضفة الغربية من 14.5% إلى 16.3% في باقي الضفة الغربية العام 1998.

3:5:3. انتشار الفقر في المناطق الريفية والحضرية:

يعتبر مكان الإقامة من جملة الأبعاد التي يتوقع أن تساهم في حدوث تفاوت في معدل الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تم استخدام التصنيفات الإدارية والتي بنيت على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1997، حيث تم تقسيم التجمعات حسب نوع التجمع السكاني إلى ثلاثة تقسيمات : حضر، ريف، ومخيمات. ومن خلال الجدول (7:3)، يظهر ارتفاع نسبة الفئات المعرضة للفقر بين الأسر التي تقيم في الأرياف مقارنة بالأسر التي تقيم في المناطق الحضرية. حيث بلغت نسبة الفقر في الريف 18.3% مقابل 17.3 في الحضر على مستوى الضفة الغربية ويعود السبب في ارتفاع معدلات الفقر في الريف الى بعدها الجغرافي عن أماكن العمل في الحضر واعتمادها وسائل تقليدية في العمل وكسب الرزق، وكذلك اعتمادها على الزراعة والذي أضحي قطاعاً مهماً غير مدر للدخل.

جدول(7:3): نسبة الفقر وتوزعها في الضفة والقطاع (عام 1998 كنموذج)

التجمع	الضفة الغربية	قطاع غزة
حضر	17.3	40.8
ريف	18.3	15.3
مخيمات	23.8	43.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الفقر في الأراضي الفلسطينية، 1998

أما انتشار الفقر في قطاع غزة فيختلف ما بين الريف والحضر؛ حيث أظهرت البيانات الى ارتفاع معدلات الفقر في الحضر بشكل كبير مقارنة بمناطق الريف وبلغت النسبة (40.8% و15.3%) على التوالي، ويعود السبب في ذلك الى انخفاض نسبة سكان الريف مقابل سكان الحضر في قطاع غزة وبلغت نسبة الأسر الريفية في القطاع 5.6% مقابل 62.7% من الأسر حضرية. أما في الضفة الغربية فقد بلغت نسبة الأسر الحضرية 47.8% والريفية 45.6%¹.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 مرجع سابق، ص 29.

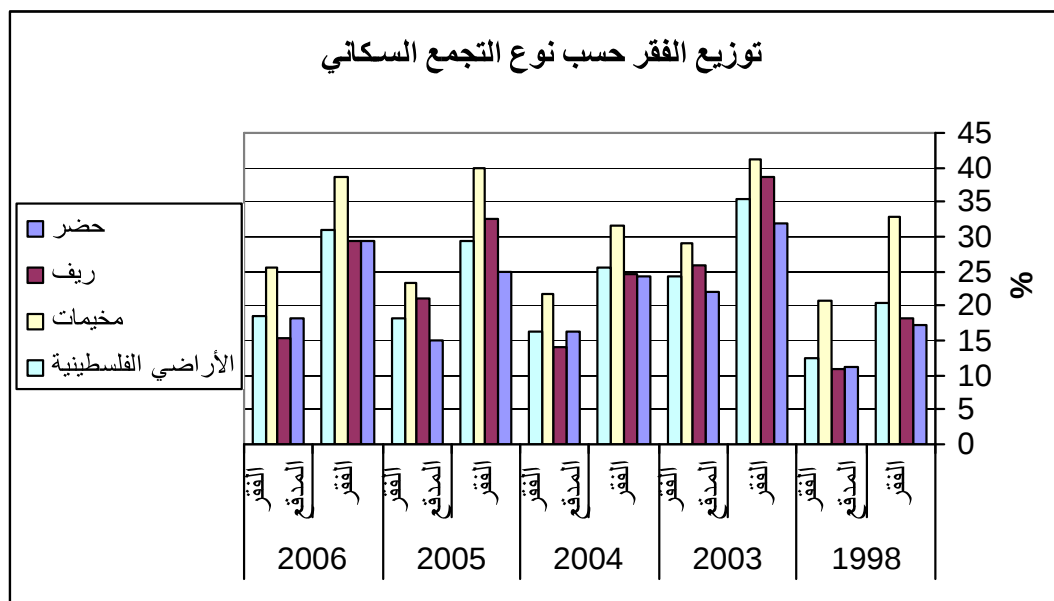
أما المخيمات فقد سجلت أعلى نسب الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة (23.8% و 43.9%) على التوالي؛ ويعود ذلك الى عدة أسباب وعوامل سيتم توضيحها في الفقرات اللاحقة.

4:5:3. انتشار الفقر حسب حالة الجوع:

تؤكد جميع بيانات المسوح الخاصة بانفاق واستهلاك الأسرة والتي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ العام 1997 وحتى اليوم، أن أسر اللاجئين تُعاني من أعلى معدلات للفقر، مقارنة مع غير اللاجئين في الضفة والقطاع. كما يظهر من خلال الشكل رقم (3:3) أن هناك انخفاض في نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع بالمقارنة بخط الفقر في كل التجمعات وعلى مدى كل السنوات، ويتضح أن العام 1998 كان الأكثر تحسناً بالأوضاع الاقتصادية خاصة في الريف والحضر، أما في المخيمات فكانت الفجوة كبيرة حيث ازداد نسبة الفقراء فيها وقد يكون السبب هو سماح سلطات الاحتلال لعمال المدن والقرى من دخول إسرائيل ومنعت سكان المخيمات.

ويتضح من الشكل أدناه أيضاً أن نسبة الفقر قد ارتفعت بصورة كبيرة في العام 2003 في جميع الفئات وهذا يتوافق مع الأحداث السائدة في تلك الفترة والمرتبطة بالإجتياحات المتكررة لجميع المناطق. بالإضافة للإرتفاع الحاصل في معدلات الفقر في العام 2005، حيث أظهرت نتائج أنماط الاستهلاك بين الأسر في الضفة والقطاع أن (39.9%) من أسر المخيمات تعاني من الفقر عام 2005 والذي قد يكون مرتبطاً باستشهاد الرئيس ياسر عرفات، وربما يعود ارتفاع معدلات الفقر في مخيمات اللاجئين إلى ارتفاع معدلات البطالة حيث بلغت عام 2006 28.3% بين اللاجئين مقابل 23.3% لغير اللاجئين.

شكل رقم (3:3): توزيع الفقر في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع ما بين عام 1998- 2006



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قاعدة بيانات مسوح إنفاق واستهلاك الأسرة - لعدة سنوات.

وتشير نتائج مسح القوى العاملة للربع الأول، 2006 بأن نسبة المشاركة في القوى العاملة بين اللاجئين 15 سنة فأكثر أقل مما هي لدى الفلسطينيين غير اللاجئين المقيمين في الأراضي الفلسطينية إذ بلغت النسبة 37.0% و 40.2% للاجئين وغير اللاجئين على التوالي. كما يلاحظ من تلك النتائج أن نسبة مشاركة الإناث اللاجئين والمقيمات في الأراضي الفلسطينية تقل عما هي عليه لدى غير اللاجئين، حيث بلغت تلك النسبة في الربع الأول 2006 إلى 10.3% و 14.3% على التوالي.

الفصل الرابع

خصائص منطقة الدراسة

1:4. خلفية تاريخية

2:4. الموقع والموضع

3:4. المناخ

4:4. الأنشطة الإقتصادية في مدينة نابلس

5:4. الوضع الصحي

6:4. حجم ونمو السكان

7:4. الكثافة السكانية

8:4. الخصائص الديموغرافية للسكان في المدينة نابلس

9:4. الخصائص الإجتماعية للسكان في مدينة نابلس

10:4. الخصائص الإقتصادية للسكان في مدينة نابلس

11:4. خصائص المسكن في مدينة نابلس

الفصل الرابع

خصائص منطقة الدراسة

1.4. خلفية تاريخية:

أسست مدينة نابلس في أواسط الألفية الثالثة قبل الميلاد عند المدخل الشرقي لمدينة نابلس الحالية على يد الكنعانيين فوق تل كبير يدعى الآن تل بلاطة، وقد أسماها الكنعانيون في ذلك الوقت "شكيم" والتي تعني المكان المرتفع، ومن ثم أصبحت من أشهر المدن الكنعانية، وموقع بلدة "شكيم" من أجمل مواقع مدن فلسطين، فقد أقيمت على وادٍ لا يزيد عرضه عن ميل واحد بين جبلي عيبال و جرزيم المرتفعين، حيث كانت تكسوهما الكروم وبساتين الزيتون، والينابيع الكثيرة التي تروي جنائن المدينة، هذا الموقع جعل من الصعب تحصينها وجعلها أقل قدرة على الدفاع عن نفسها، وفي سنة 67 - 69م قرر الرومان هدمها للمرة الأخيرة وبناء مدينة جديدة إلى الغرب منها أسموها "نيابوليس" أي المدينة الجديدة والتي حرفت عنها لفظة نابلس الحالية¹.

1.1:4. نابلس في العهد العثماني

في سنة 1517م سيطر العثمانيون على سورية وفلسطين ولبنان والأردن، وأصبحت فلسطين تابعة للإمبراطورية العثمانية ومن ضمنها نابلس، واستمر الوجود العثماني قرابة 400 سنة، فكان لطول هذه الفترة الزمنية أثر بالغ على السكان خاصة في الفترة الأولى من الحكم، حيث امتازت معظم تلك الفترة بالفوضى والاضطرابات السياسية إضافة الى سوء الأوضاع الاقتصادية التي رافقتها، ومنها الضرائب الباهظة التي فرضها الحكم العثماني على سكان المدينة، مما أدى الى تدهور اقتصاد المدينة².

¹ ويكيبيديا، الموقع الإلكتروني <http://ar.wikipedia.org/>، تاريخ التصفح 2011/11/10.

² عمران، عمار، الامتداد العمراني لمدينة نابلس والعوامل المؤثرة فيه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح ، نابلس، 2008، ص91.

في سنة 1832م دخلت نابلس تحت الحكم المصري بقيادة إبراهيم باشا، وبالرغم من ثورة أهل نابلس وفلسطين على المصريين عام 1834م، إلا أن الثورة فشلت وبقيت نابلس وغيرها من المدن الفلسطينية في قبضة الحكم المصري حتى عام 1840م، ثم استعاد العثمانيون فلسطين وأجبروا إبراهيم باشا على الانسحاب منها¹. وتمثلت فترة الحكم العثماني الثانية بنوع من الحزم مع السكان، خاصة مع استمرار ثورات الأهالي من حين لآخر، فقامت الدولة العثمانية بفرض نظام الحكم المركزي بقوة الجيش النظامي والأسلحة المتطورة، ووضع حد للفوضى والاضطرابات التي كانت تعصف بالمدينة² فساهمت فترات الهدوء النسبي التي عاشتها المدينة الى احداث نوع من التطور الحضاري فيها، فأنشئت البلدية، ومركز البريد، وتم مد وإنشاء شارع فيصل، وتشبيد المشفى الوطني، وربط المدينة بخط سكة حديد الحجاز، وإنشاء عدد من المدارس، وتحسن الوضع الصحي للسكان، مما أدى الى ارتفاع عدد سكانها من 13000 نسمة عام 1875م الى 21072 نسمة عام 1911م³. ومع نهاية الحكم العثماني أصبحت مدينة نابلس لواء يتبع لها عدة أقضية، ويضم 101 من القرى⁴ ولكنه خلف وراءه نظاما إقطاعيا ساهم في ظهور الطبقة في مجتمع مدينة نابلس.

2:1:4. نابلس في عهد الانتداب البريطاني

وقعت مدينة نابلس تحت الاحتلال البريطاني عام 1918م، وقاست كغيرها من مدن فلسطين ويلات الجوع والمرض خلال الحرب العالمية الأولى، وانكمش عدد سكانها بسبب هجرة السكان قبيل الحرب العالمية، ونتيجة للمجاعات والأمراض التي فتكت بالمدينة. ففي سنة 1922 انخفض عدد سكانها الى 15947 نسمة بعد ان كان عام 1911 حوالي 21072 نسمة⁵. ومع تحول الاحتلال البريطاني إلى انتداب في العشرينيات من القرن الماضي، حرص على إيد

¹ الحلو، مسلم، قصة مدينة نابلس، سلسلة المدن الفلسطينية(3)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم دائرة الاعلام والثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بدون سنة نشر، ص37.

² النوري، 2001 مرجع سابق، ص10.

³ الحلو، مسلم، مرجع سابق، ص37 45.

⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 كتاب محافظة نابلس الإحصائي السنوي (2) رام الله- فلسطين، ص31.

⁵ الحلو، مسلم، مرجع سابق، ص45.

مؤسسات له تمتد داخل المجتمع في سبيل ترسيخ وجوده، فقام بتحسين البنية التحتية من تعبيد للطرق وبناء للمستشفيات ومراكز الاعتقال، ومقرات القوات التابعة له¹. وأكثر ما تميز به الانتداب في تلك الفترة أنه جعل في المدن الفلسطينية الرئيسية (نابلس، رام الله، جنين، أريحا، طولكرم، بيت لحم، غزة) مقرات لقواته تشتمل على مكاتب القيادة العليا، وعلى معتقل للشوار وأفراد المقاومة الفلسطينية والعربية التي كانت تقاوم الانتداب، وبات يعرف هذا المقر بـ"المقاطعة". وقد بنيت المقاطعة على يد البريطانيين في ثلاثينات القرن الماضي، وتم اختيار مكانها لتكون على أنقاض قلعة نابلس الشهيرة في عهد المماليك، وقد استخدمت كمقر للحكم التنفيذي واستقبال المندوب السامي، ومقرا للفرسان والقوة الشرطية التنفيذية، وسجناً لأحرار المنطقة². ثم شهدت مدينة نابلس نمواً غير طبيعي بعد حرب عام 1948م، حيث زاد عدد سكانها ومبانيها، نظراً لتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الذين أقاموا فيها أو في مخيمات حولها، فامتدت المباني إلى سفوح جبلي عيال وجرزيم، وبدا أن المدينة تتكون من قسمين هما البلدة القديمة في الوسط والمدينة الجديدة على الأطراف المميزة بشوارعها وأبنيتها الحديثة³.

3.1:4. نابلس في العهد الأردني

ألحقت الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية عام 1950م، ومن ضمنها مدينة نابلس بعد انعقاد عدة مؤتمرات أهمها مؤتمر أريحا عام 1948م، وحال انتشار خبر قدوم الجيش الأردني إلى المدينة عمت حالة من الاطمئنان والرضا العام بين السكان ولقد وضعت الحكومة الأردنية في ذلك الوقت نظامها الإداري على الضفة الغربية. شجعت الحكومة الأردنية الفلسطينيين على الاستثمار الصناعي في الضفة الشرقية، مما أدى إلى انتقال رؤوس الأموال من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية على حساب الضفة الغربية.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 مرجع سابق ص31.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 مرجع سابق، ص30.

³ الحلو، مسلم، مرجع سابق، ص38.

استمر حكم المملكة الأردنية الهاشمية لمدينة نابلس حتى عام 1967 حين سيطرت عليها إسرائيل، ولكنها ظلت تتبع المملكة الأردنية الهاشمية إداريا حتى صدور قرار فك الارتباط القانوني والإداري بين المملكة والضفة الغربية عام 1988، والذي نتج عنه فراغ إداري استمر حتى عام 1994 وقت قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية الى الضفة الغربية وقطاع غزة وفق اتفاقية أوسلو التي عقدت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

4:1:4. نابلس تحت الاحتلال الإسرائيلي

في عام 1967 وقعت نابلس تحت الاحتلال الإسرائيلي كباقي المدن الفلسطينية، وحال استيلاء إسرائيل على المدينة عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى فرض مجموعة من القوانين والأحكام العسكرية بهدف التضييق على السكان ومحاربتهم بلقمة عيشهم، من خلال إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، فقد قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي باغراق السوق الفلسطيني بمنتجات مصانعها، بالإضافة الى استخدام الايدي العاملة الفلسطينية في الاعمال غير الماهرة.

بدأت إسرائيل بمحاربة ظهير المدينة الريفي الزراعي، حيث يتركز به ما نسبته 56.5% من مجموع العاملين في القطاع الزراعي في الضفة الغربية، فقامت بمصادرة 43.6% من أراضي محافظة نابلس، وخاصة في أراضي الغور الخصبة التابعة لمحافظة نابلس حينها¹، كما فتحت باب العمل أمام الفلسطينيين داخل إسرائيل وبأجور مرتفعة نسبيا مقارنة مع مستوى الدخل حينها، مما نتج عنه هجرة عدد كبير من المزارعين لأراضيهم وتركها بورا، حيث تشير البيانات الى انخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي من 45% عام 1969 الى 19% عام 1984 وبالتالي انخفاض مساحات الأرض المزروعة الى أقل من الثلث في محافظة نابلس². كما سيطرت إسرائيل على مصادر المياه المختلفة مما جعل المزارع الفلسطيني يقع تحت رحمتها،

¹ الجمل، 2003، ص 92.

² نفس المرجع، ص 94.

وساعد ذلك على تكريس نمط الزراعة البعلية في معظمها، وأصبحت الأسواق في المدينة تعتمد على الانتاج الزراعي الاسرائيلي بدلا عن الانتاج الفلسطيني القليل.

ان سيطرة اسرائيل على معابر نهر الأردن الحدودية مع الأردن أدى الى فصل نابلس عن الأردن وسوريا والدول العربية المجاورة، مما أدى الى صعوبة الحصول على المواد الخام و الآلات من الأردن او الوصول الى الأسواق الأردنية والعربية، مما اضطر أرباب الصناعة النابلسيين من استيراد المواد الخام من إسرائيل، وهذا ينطبق على الضفة وقطاع غزة، و تشير المعطيات الى ان قطاع الصناعة في الضفة والقطاع يعتمد في استيراد أكثر من 75% من مدخلاته على إسرائيل او من خلالها¹. كما مارست إسرائيل سياسة الدمج الاقتصادي للأراضي المحتلة واعتبرت الأسواق الفلسطينية والإسرائيلية سوقا واحدا، ففتحت الأسواق المحلية الفلسطينية أمام الصناعات الإسرائيلية في حين فرضت قيودا مشددة على المنتجات الفلسطينية لمنع وصولها للأسواق الإسرائيلية²، بالإضافة الى الضرائب المفروضة على المنشآت الصناعية والذي ساهم باغلاق عدد منها بسبب عدم قدرة أصحابها على تسديد ما عليها من أموال، وخاصة بعد قيام سلطات الاحتلال باغلاق البنوك التجارية التي ظلت عاملة في المدينة حتى عام 1967³ وقد كان في المدينة خمسة بنوك تجارية عاملة وهي: (البنك العربي، وبنك القاهرة عمان، والبنك العقاري، والبنك العثماني، وبنك انترا) وكانت جميعها تقدم خدماتها للمواطنين وللقطاع الصناعي، فلم تسمح سلطات الاحتلال لأي منها من ممارسة العمل المصرفي الا في عام 1986 حيث سمحت بفتح بنك القاهرة عمان، ولكن بشروط ورقابة اسرائيلية على جميع نشاطاته، مما أدى الى الحد من الخدمات التي يقدمها البنك، مما ألحق أضرار بالغة باقتصاد المدينة⁴.

¹ بلدية نابلس، 2011 العنوان الإلكتروني: http://www.nablus.org/content.php?id_itemcontent

تاريخ التصفح : 2011\11\25.

² نفس المرجع، ونفس تاريخ التصفح.

³ الجمل، 2003 مرجع سابق، ص98.

⁴ نفس المرجع، ونفس الصفحة.

وخلال الانتفاضة الأولى عام 1987م، فرضت سلطات الاحتلال نظام التصاريح على العمال الفلسطينيين، الأمر الذي أدى الى تقييد حركتهم وإلتحاق العديد منهم في صفوف العاطلين عن العمل، وارتفاع وتيرة الفقر في المدينة، كما أدى تقليص ساعات العمل بسبب كثرة أيام منع التجول والإضرابات الشاملة والحداد إلى تدني إنتاج الصناعات المحلية، والحاق الخسائر بقطاعي التجارة والصناعة من خلال ممارسة سياسة إغلاق الضفة الغربية ومنع الحركة والتبادل التجاري بين المدن، وتأخير المواد الخام اللازمة للصناعات العربية في الموانئ الإسرائيلية¹.

كما ساعد قرار فك الارتباط الإداري والقانوني بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربية عام 1988 على فرض قيود جديدة أمام انتقال السلع والبضائع من مدينة نابلس الى الأردن وتعتبر صناعة التعدين واستغلال المحاجر وصناعة الصابون والزيوت النباتية من أكثر الصناعات التي تضررت من تطبيق الإجراءات الجديدة على الحركة التجارية مع الأردن، وقد أدى ذلك الى تخفيض كميات الإنتاج لهذه الصناعات، كما فرضت إجراءات الجمارك والرسوم بعد أن كانت الحركة التجارية بين الأردن ومدينة نابلس تتم دون عراقيل على اعتبار أن مدينة نابلس كانت تعامل كجزء من محافظة أردنية². كما تراجعت كثير من الصناعات بسبب المنافسة الإسرائيلية، كصناعة المواد الغذائية والأجهزة الكهربائية وبسبب استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلية وخاصة في قطاع الخدمات والزراعة والبناء.

وفي بداية التسعينيات اندلعت حرب الخليج الأولى ونتج عنها هجرة معاكسة لأبناء المدينة العاملين في دول الخليج، وهو الأمر الذي ترتب عليه آثار اقتصادية هامة تمثلت في انقطاع التحويلات المالية التي كانت تساهم في تطوير الأوضاع الاقتصادية للمدينة، وإعالة الكثير من الأسر فيها. جميع هذه العوامل ساهم في تفاقم ظاهرة الفقر وارتفاع نسبة البطالة في مدينة نابلس.

¹ بلدية نابلس، 2011 مرجع سابق.

² نفس المرجع.

4:1:5. نابلس في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية

مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية 1994 واستلامها زمام الأمور المدنية في المدينة في العام 1996، بدأت السلطة في علاج ما خلفه الاحتلال من مخلفات سلبية في كافة القطاعات التجارية والصناعية، والمواصلات، مما أدى إلى تقدم وتطور ملحوظ في كافة القطاعات، فقامت بالفصل بين المساكن والمصانع من خلال تخصيص مناطق لهذا الغرض بعيدا عن المنازل للحفاظ على البيئة. كما حدث تطور في شبكة المواصلات بسبب التسهيلات الإدارية التي وضعتها السلطة، والرغبة في التطور والامتداد العمراني من قبل الهيئات المسؤولة في المدينة¹.

قامت السلطة بالتنسيق مع الجانب الأردني لتنظيم العلاقات التجارية عبر الجسور المفتوحة بين البلدين وذلك من خلال الاتفاقيات الاقتصادية، بالإضافة للاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع الجانب الاسرائيلي، والتي سمحت لأول مرة باستيراد البضائع والسلع والمحروقات من الدول العربية والاسلامية وذلك حسب حاجة الأسواق الفلسطينية، كما تم تشكيل سلطة نقدية فلسطينية تتولى الاشراف على البنوك وترخيصها، كما سمحت اسرائيل بدخول المنتجات الصناعية الفلسطينية الى الأسواق الاسرائيلية بدون تصريح مسبق شريطة الالتزام بمواصفات وتعليمات الصحة العامة، وبذلك شكلت الصادرات الصناعية الى اسرائيل 89% من مجمل الصادرات الفلسطينية، والمنفذ الثاني للتصدير هو للولايات المتحدة الامريكية² أما الصادرات الفلسطينية للدول العربية فهي منقطعة، لأنها تعتمد في معظم خاماتها على المصدر الاسرائيلي.

وقد تحسنت الأوضاع الأمنية، مما هيا الظروف المناسبة للعمل في ظل الاستقرار النسبي في المدينة حتى عام 2000 عندما اندلعت الانتفاضة الثانية، فتعرضت المدينة لاجتياح شامل من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي، وبشكل كبير وواسع النطاق فاق مثيله في مدن الضفة الغربية فقامت بتدمير البنية التحتية والمنشآت الاقتصادية، وشبكات مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي والطرق والأرصفة والإشارات الضوئية ووسائل النقل والمواصلات والمباني والمنازل

¹ اشنتية، 2007 مرجع سابق، ص76 و77.

² الجمل، 2003 مرجع سابق، ص109.

والمواقع التاريخية والأثرية وخاصة في البلدة القديمة. بالإضافة الى حصار المدينة من جميع الجهات، وإقامة الحواجز العسكرية على جميع مداخلها، وفرض القيود على حركة المواطنين والتجار، ومنع وصول السلع الاستهلاكية والمواد الخام الى المدينة، ومنع خروج البضائع المحلية، مما أدى إلى انخفاض حجم المبيعات في مختلف الفروع بنسبة 49% أواخر عام 2003، عما كانت عليه في أيلول 2000، بالإضافة الى انخفاض الدخل والإنفاق مما أدى إلى تراكم الديون على القطاع الخاص وعدم قدرة المنشآت الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه البنوك والموردين ودفع الضرائب والإيجارات. ففي نهاية عام 2003 وجدت 67% من المنشآت صعوبة في دفع أجور العمال و64% وجدت صعوبة في تسديد الإيجارات و46% وجدت صعوبة في تسديد التزاماتها للبنوك¹.

كما تضرر قطاع النقل والمواصلات بشكل كبير ما بين عامي 2003-2004 حيث بلغت نسبة الانخفاض 69% مقارنة بالعام 2000، يليه قطاع الورش الصناعية الصغيرة والمتوسطة بنسبة 55%، فالقطاع التجاري 50%، في حين كانت المصانع الكبيرة أقل تضرراً، حيث بلغت نسبة الانخفاض في حجم مبيعاتها 34%، بالإضافة الى الانخفاض الحاد في حجم المبيعات الى إسرائيل حيث بلغت نسبة الانخفاض 45% لكافة القطاعات. في حين كان قطاع الورش الصناعية الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضرراً حيث انخفضت مبيعاته الى إسرائيل بنسبة 68%².

كما تأثر السوق المحلي لمدينة نابلس بشكل بالغ بمنع فلسطيني 1948 من دخول المدينة منذ بداية الانتفاضة، ويبدو ذلك في ارتفاع نسبة انخفاض حجم المبيعات لفلسطيني الداخل والتي وصلت إلى 75% لمجمل القطاعات الاقتصاد ادية مقارنة بالعام 2000، كما ت سبب تدهور

¹ أبو كشك، غازي، نابلس من عاصمة للاقتصاد إلى مقبرة للاقتصاد، مقالة منشورة في الصحيفة الإلكترونية: دنيا الرأي بتاريخ 2007/5/10. العنوان الإلكتروني: <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/87576.html>

تاريخ التصفح: 2011/12/2.

² نفس المرجع، ونفس تاريخ التصفح.

الأوضاع الاقتصادية في مدينة نابلس الى فقدان نسبة كبيرة من أهالي المدينة لمصادر دخلهم، الأمر الذي انعكس على نسبة الفقر حيث بلغت نسبة الفقر 60% عام 2003¹.

2.4. الموقع والموضع:

تقع مدينة نابلس في الجزء الشمالي من فلسطين ضمن سلسلة المدن الفلسطينية الواقعة على خط تقسيم المياه عند النقاء دائرة عرض 32 و 14 شمالي خط الإستواء وخط طول 35 و 15 شرقي غرينتش. وتتموضع المدينة بين جبلين هما: عيبال (940 م)، وجرزيم (881 م)² وقد نشأت مدينة نابلس القديمة في الوادي الذي يفصل بين الجبلين، والذي لا يتجاوز عرضه 1200 م، وبمنسوب يصل الى نحو 550 مترا عن سطح البحر. أما نابلس الحديثة فقد امتدت بعمرانها على سفوح جبلي جرزيم وعيبال وباتجاه الشرق والغرب³.

تتمتع مدينة نابلس بموقع جغرافي هام، فهي تتوسط إقليم المرتفعات الجبلية الفلسطينية، والذي جعل منها حلقة وصل للمدن الفلسطينية⁴ وتعتبر قلب فلسطين لربطها شمالها بجنوبها و شرقها بغربها، حيث تقع على مفترق الطرق الرئيسية التي تمتد من الجليل شمالاً حتى الخليل جنوباً ومن السهل الساحلي غرباً حتى وادي الاردن شرقاً.

كل تلك العوامل أسهمت وبشكل متباين في أهمية المدينة ووظائفها المختلفة، ولهذا كانت منذ القدم مؤهلة كي تكون مدينة ذات ثقل اقتصادي هام، وقد اعتبرت العاصمة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، الا ان وقوعها المتكرر تحت احتلالات متعاقبة أخر تطورها ونموها.

تبلغ مساحة المخطط الهيكلي للمدينة 28.68 كم² عام 2008 ويبلغ عدد المباني فيها حوالي 10415 مبنى و 32018 وحدة سكنية⁵ لنفس العام (بدون مخيمات المدينة الثلاثة). تتوزع هذه المساحة على أحياء المدينة التسعة.

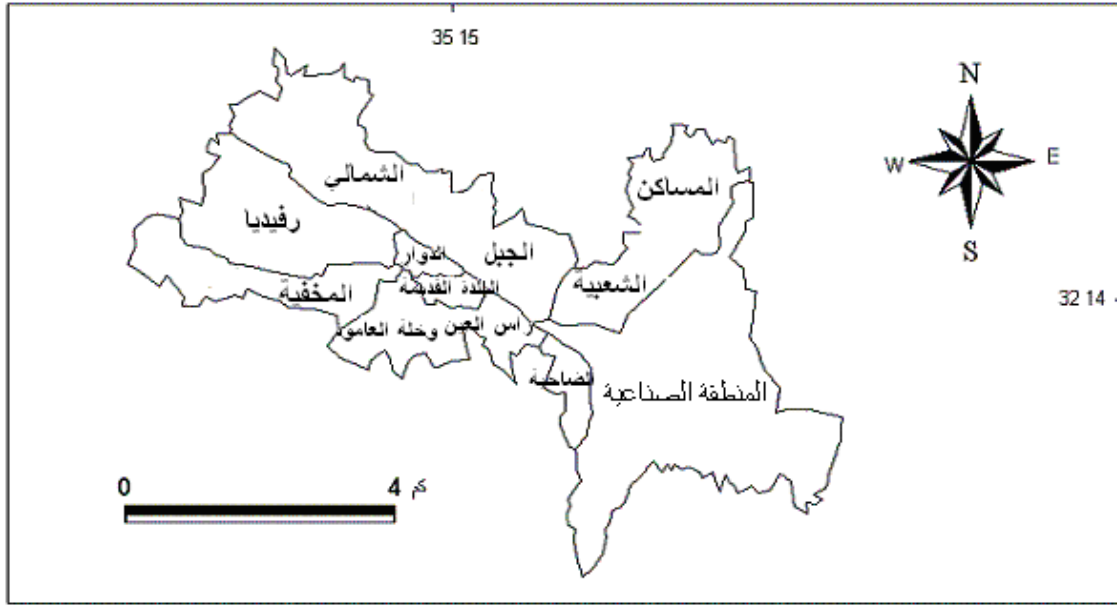
¹ الجمل، 2003 مرجع سابق، ص 31.

² ابو صالح، ماهر 1998، مرجع سابق، ص 1.

³ الحلو، مسلم، مرجع سابق، ص 12.

⁴ نفس المرجع، ص 11.

⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008 التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 2007: النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية - ملخص (السكان والمساكن). رام الله - فلسطين.



المصدر: بلدية نابلس بتصرف الباحثة.

3.4. المناخ

تخضع مدينة نابلس لمناخ البحر المتوسط الحار والجاف صيفا والمعتدل الماطر شتاء، وهناك فروق حرارية فصلية صيفا وشتاء، اذ يتراوح المعدل السنوي لدرجات الحرارة لشهري كانون الثاني وشباط من 8-12 م وقلما تهبط عن 4 درجات مئوية، وكما تسجل الحرارة أعلى ارتفاع لها في شهري تموز وآب 22-30 م.

وتبدأ الأمطار بالهطول في شهر تشرين الثاني وتسقط أعلى كمياتها في شهر كانون الثاني، ويبلغ المعدل السنوي للأمطار 650 ملم، ولكن هذه الكمية متذبذبة من عام لآخر وكذلك في التوزيع العام¹. وهذا يعود لعدة عوامل منها مسارات المنخفضات الجوية، وعمق المنخفض الجوي بالإضافة لعامل الارتفاع والانخفاض عن سطح البحر، وقد تتركز الأمطار خلال فترات قصيرة، أو قد تطول فترات انقطاع الامطار مما يلحق أضرارا بالغة بالمزروعات والمواس م

¹ الجمل، 2003 مرجع سابق، ص20.

الزراعية بشكل عام. وبالرغم من ذلك تعتبر مدينة نابلس من اكثر مدن الضفة هطولاً للأمطار، بينما تتراوح نسبة الرطوبة بين 50-70%¹ وفيها عدد من الينابيع والعيون.

4:4. الأنشطة الاقتصادية في مدينة نابلس

1:4:4. النشاط الزراعي:

ان افتقار المدينة الى أراضي ذات تربة خصبة لم يسمح بإعطائها الفرصة في انتاج زراعي جيد. حيث تنحصر الأراضي الزراعية فيها في المناطق ذات التربة اللحية، التي هي في الغالب محدودة لا تتجاوز مساحتها أكثر من 1208 دونما من مجموع مساحة المدينة² كما أن انتشار العمران ضمن تلك المناطق نتيجة لتزايد أعداد السكان ونمو حجم المدينة، قد قلل من مساحة الأراضي المستغلة زراعيًا. ولهذا فإن مساهمة الزراعة في اقتصاد المدينة لا يكاد يذكر، وبذلك لا يمثل هذا القطاع دورا في اقتصادياتها. وكذلك الحال بالنسبة للثروة الحيوانية حيث تعتمد المدينة في سد حاجاتها من منتجات هذين المصدرين على ظهورها الزراعي³.

أما أهم المنتجات الزراعية لظهير المدينة فهي: الزيتون والحبوب والفواكه والخضار، بالإضافة الى الإنتاج الحيواني كالأبقار والاعنام والماعز والتي تعتبر أهم ما يربيهها السكان، ومزارع الدواجن بنوعها اللحم والبيض⁴.

2:4:4. النشاط الصناعي

نابلس مدينة تاريخية عريقة ظهرت فيها أنواع عديدة من الصناعات منذ عصور قديمة واستمرت حتى العصر الحالي، واكتسبت الصناعة في مدينة نابلس أهمية بالغة من خلال عدد المنشآت الصناعية فيها والتي تبلغ 2621 منشأة صناعية حسب بيانات وزارة الصناعة وكذلك من حيث

¹ اشتية، 2007 مرجع سابق، ص40.

² الحلو، مسلم، مرجع سابق، ص64.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁴ الجمل، 2003 مرجع سابق، ص24.

أعداد العاملين فيها الذين بلغ عددهم 10736 عاملاً، لذا تحتل مدينة نابلس مكانة صناعية هامة بين المحافظات الفلسطينية¹.

عرفت مدينة نابلس بصناعاتها المتنوعة منذ القدم، ولا تكاد تخلو من صناعة توجد في فلسطين² وقد ساعد على ظهور الصناعات وتركزها فيها توفر المواد الخام اللازمة لها محلياً كصناعة الصابون، والزيوت النباتية، والحلويات، والطحينية والسيرج والجلود والأغذية، بالإضافة إلى توفر الصخور الكلسية التي تستخدم لأغراض البناء منذ عصور قديمة، وما زالت هذه الصناعات قائمة حتى الآن.

ومع تزايد أعداد السكان وازدياد الطلب على السلع والمنتجات الصناعية؛ ظهرت صناعات جديدة متنوعة بالإضافة إلى تطوير بعض الصناعات القديمة، وزيادة طاقتها الإنتاجية، لكن الصناعات الجديدة واجهت مشكلة توفير المواد الخام بسبب سيطرة إسرائيل على الحدود والمعابر التي تربط فلسطين بالعالم الخارجي، ومنعها من الاستيراد المباشر من الخارج، إلا عن طريق وكيل إسرائيلي، إضافة إلى حجز المواد الخام وتأخير وصولها للمصانع المحلية بهدف إلحاق الضرر بتلك الصناعات، فضلاً عن الضرائب الباهظة على المواد الخام والمواد المصنعة فيما بعد، وغيرها من المضايقات بهدف إغلاق هذه المصانع التي تمكنها أن تشكل منافساً للصناعات الإسرائيلية في أسواق الضفة الغربية³ لهذا كانت في معظمها صناعات استهلاكية، ومن أهم الصناعات: صناعة الصابون واستخراج الزيوت النباتية، اللتان تعتبران من أكبر الصناعات الموجودة في المدينة وفي الضفة الغربية إنتاجاً وإسهاماً في الناتج الصناعي والناتج المحلي الإجمالي⁴. بالإضافة إلى معامل الزيتون، هناك مصانع الغزل والنسيج، وصناعة الأغذية والمشروبات، والحلويات، والمنظفات الكيماويات، والجلود وعلب الصفيح والسيرج والحلاوة والطحينة والكبريت، وأعمال البناء والكهرباء والدهان والحدادة والنجارة⁵.

¹ مدينة نابلس، 2011 مرجع سابق.

² نفس المرجع 2011.

³ مدينة نابلس، 2011 مرجع سابق.

⁴ الحلو، مسلم، مرجع سابق، ص71.

⁵ اشتية، 2007 مرجع سابق، ص64.

3:4:4. النشاط التجاري

تعد مدينة نابلس مركزا تجاريا هاما بالنسبة للمحافظة ولباقي محافظات الضفة الغربية. ومن أهم العوامل التي ساعدت على ذلك، توطن الصناعات بها منذ زمن بعيد¹ بالإضافة لتوفر رأس المال والموجود بين أيدي تجارها، وقد تطورت التجارة فيها بشكل يضمن سد النقص في احتياجات السكان، وتعتبر المدينة مركزا تجاريا هاما بالنسبة لغيرها من المدن الواقعة في الضفة الغربية، فتأسست الشركات والمصانع، وفتحت المحال التجارية الكبيرة، حيث ساهمت التجارة في دعم اقتصاد المدينة، كما وتعتبر سوقا هاما لريفها تصرف فيه المنتجات الزراعية والحيوانية القادمة من الريف ثم يعودون الى قراهم مزودون بما يحتاجون اليه من سلع مختلفة.

اكتسبت المدينة شهرة تجارية واسعة من خلال علاقاتها التجارية مع الدول العربية المجاورة خاصة الأردن وسوريا ولبنان والعراق والسعودية ومصر، وعلى الصعيد الداخلي كان لمدينة نابلس علاقات تجارية مميزة مع المدن والمحافظة الفلسطينية².

4:4:4. النشاط التعليمي والثقافي:

عرفت المدينة النهضة العلمية والثقافية الحديثة منذ أواخر العهد العثماني حيث كان الطلاب يكملون تعليمهم في المعاهد العليا باسطنبول وبيروت، وتطور التعليم أثناء الانتداب البريطاني فقد بلغ عدد المدارس الرسمية حينها 9 مدارس، اضافة الى مدرستين خاصتين، ومع تطور الزمن انتشرت المدارس الحكومية في كل مكان تشمل كلا الجنسين، بالاضافة الى المعاهد والجامعات، وهو ما أثر في زيادة أعداد المتعلمين كونها محطة تعليمية يؤمها الطلاب من مختلف التجمعات العمرانية المحيطة بالمدينة، بل ومن المدن الفلسطينية وخاصة بالمراحل النهائية حيث تستقطب المدينة اكثر من ثلاث أرباع طلبة الضفة الغربية³.

¹ الجمل، 2003 مرجع سابق، ص 24.

² مدينة نابلس، 2011 مرجع سابق.

³ داوود، وائل، البناء متعدد الطوابق والوظائف في مدينة نابلس من منظور اجتماعي وعمراني رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003، ص 47.

بلغ مجموع المدارس في مدينة نابلس حاليا 98 مدرسة منها 24 مدرسة خاصة، و74 مدرسة حكومية، ومدرسة مهنية واحدة . أما بالنسبة للتعليم العالي في المدينة، فيوجد جامعتان هما جامعة النجاح الوطنية و جامعة القدس المفتوحة وكلتيهما تتواجدان في المنطقة الغربية من المدينة، ويوجد ثلاث كليات جامعية وهي: كلية الروضة وكلية هشام حجاوي و كلية الحاجة عندليب للتمريض، وتتوزع الكليات على المنطقة الشرقية للمدينة والجبل الشمالي. بالإضافة الى 87 روضه وحضانة موزعة على معظم المناطق والأحياء داخل المدينة.

فضلا عن وجود العديد من المراكز الثقافية والتعليمية المركزية بالمنطقة، والتي تستقطب معظم الطلبة و المثقفين أو المهتمين بها، حيث تتوفر في المدينة كافة أنواع الأنشطة والخدمات الثقافية والترفيهية، فهناك 21 مركزا ثقافيا، و18 جمعية نسوية، و15 ناديا رياضيا بالإضافة الى 3 ملاعب، ومكتبة عامة ومتحفا وقاعة مؤتمرات، و4 مراكز للطفل¹ بالإضافة الى 10 محطات إذاعية وتلفزيونية، ومسرحين ودارين للسينما، ودارين للنشر والتوزيع وحديقتين عامتين (متنزه) بحيث يستطيع أي شخص في المدينة الاستفادة منها. ولكن يبقى عددها غير كاف بالنسبة لعدد سكان المدينة؛ فقد أفاد 42.2% من أفراد العينة عن عدم رضاهم بسبب بُعد منازلهم عن الحدائق العامة، كما أفاد 74.7% منهم عن عدم رضاهم لبعد منازلهم عن المساحات الخضراء، في حين أفاد 25% منهم عن عدم شعورهم بالأمان على أبنائهم بسبب خروجهم للعب خارج المنزل، ولهذا لا بد من زيادة عدد الحدائق العامة وتوزيعها على كافة أحياء المدينة.

ومن المؤشرات الثقافية لدى السكان في مدينة نابلس هومدى توفر التلفاز والفيديو والمكتبات المنزلية لدى الأسر، ومن خلال مقارنة نسبة هذه المؤشرات في المدينة مع النسبة في الضفة وقطاع غزة في الجدول رقم (1:4)، نلاحظ أنها في مجموعها مرتفعة، مما يعني ارتفاع المستوى الثقافي لسكان المدينة مقارنة مع باقي المناطق.

¹ مشاقي، عوني، تحليل وتقييم توزيع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية في محافظة نابلس رسالة

ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008، ص115.

جدول (1:4): مؤشرات ثقافية مختارة في الضفة وقطاع غزة لعام 2009 (بالنسب المئوية)

المؤشر	نسبة الأسر التي يتوفر لديها تلفزيون	نسبة الأسر التي يتوفر لديها فيديو	نسبة الأسر التي يتوفر لديها مكتبة بيتية
المنطقة			
الضفة الغربية	97.0	19.7	22.1
قطاع غزة	93.2	5.6	16.8
المجموع	95.7	14.9	20.3
مدينة نابلس*	99.3	32.9	26.3

المصدر:

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام - 2010، ص. 46.

(2) المسح الميداني * 2011.

5:4:4. النشاط الفندقي

بلغ عدد الفنادق في مدينة نابلس 6 فنادق عام 2009، أي ما نسبته 6.5 % من مجموع فنادق الضفة الغربية، وبلغ متوسط عدد الغرف 110 غرف ومتوسط عدد الأسرة 238 سريراً، وبلغ عدد النزلاء 7170 نزيراً موزعين على مختلف الجنسيات امضوا 14168 ليلة مبيت في فنادق المحافظة¹. وهذا يوضح مدى حاجة المدينة لتنشيط الحركة السياحية، باعتبارها قطاعاً هاماً يمكن ان يسهم في تنمية اقتصاد المدينة.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 مرجع سابق 54.

5:4. الوضع الصحي في مدينة نابلس

تعتبر مدينة نابلس مركزاً صحياً هاماً على المستويين المحلي والوطني، لما تقدمه من خدمات صحية متنوعة للسكان. بلغ عدد المستشفيات عام 2009 في مدينة نابلس 6 مستشفيات منها مستشفيان حكوميان هما: المستشفى الوطني ومستشفى رفديا، والباقي مستشفيات غير حكومية، منها مستشفيان تابعان للجمعيات الخيرية هما: مستشفى الاتحاد والمستشفى الانجيلي، بالإضافة الى المستشفى العربي ومستشفى نابلس التخصصي، وهما تابعان للقطاع الخاص تم تأسيسهما بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية كنوع من الاستثمار في هذا المجال.

بلغ عدد الأسرة في جميع مستشفيات المدينة ¹465 سريرًا، بمعدل 3.4 سرير لكل 1000 نسمة. وبلغ عدد الأطباء العاملين في القطاع الصحي في مدينة نابلس ²306 طبيباً ما بين طبيب عام وأخصائي، وهذا يعني أن هناك طبيب لكل 442 نسمة في المدينة، وهذا على فرض أن جميع الخدمات الصحية هي مقدمة لسكان المدينة فقط، بينما في الواقع هي مقدمة لعموم سكان المحافظة، وفي هذه الحالة نجد أن معدل الأسرة ينخفض الى 1.4 سرير لكل 1000 نسمة، ويصبح هناك طبيب لكل 1112 نسمة في محافظة نابلس، وهي نسبة منخفضة عما هو موجود في الضفة الغربية والقطاع حيث نجد أن نسبة الأطباء هي طبيب لكل 833 نسمة من مجموع السكان، وبالمقارنة مع بعض الدول نجد أن نسبة الأطباء في الأردن بلغت طبيباً لكل 417 نسمة في الأردن، وفي إسرائيل نجد أن هناك طبيب لكل 357 نسمة، وفي دولة الامارات العربية المتحدة نجد أن هناك طبيب لكل 659 نسمة في عام 1989³ وهذا يعكس التدني النسبي لمستوى الخدمات الصحية المقدمة للسكان على مستوى محافظة نابلس، بالإضافة الى قلة نصيب الفرد من عدد الأطباء، الأمر الذي يحتاج الى ضرورة تطوير الخدمات الطبية في المدينة بما يتناسب مع حجم السكان في المحافظة وحاجاتهم الصحية المختلفة.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 مرجع سابق، ص38.

² مشاقي، 2008 مرجع سابق، ص 101، بتصرف.

³ صبرة، رنا، الامراض والخدمات الصحية في محافظة نابلس: دراسة في الجغرافيا الطبية، رسالة ماجستير غي منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003، ص61.

أظهر المسح الميداني جدول (2:4) ان اكثر الأمراض انتشارا في المدينة هي امراض القلب بنسبة 32% من الامراض، يليها مرض السكري بنسبة 19.8%، وتأتي الأمراض الصدرية في المرتبة الثالثة بنسبة 10.2%، كما ان نسبة المصابين بأكثر من مرض مرتفعة، بحيث بلغت 21.6% من مجموع الامراض.

الجدول (2:4): توزيع الامراض في مدينة نابلس عام 2011.

المنطقة نوع المرض	رفيديا %	المخفية %	الدوار %	البلدة القديمة %	الجبل الشمالي %	راس العين وخلة العامود %	الضاحية %	المساكن الشعبية %	المنطقة الصناعية %	مدينة نابلس %
قلبية	48.3	25.0	29.4	20.7	58.3	27.8	27.0	51.7	60.0	32.0
سكري	35.4	17.9	17.6	12.6	14.6	24.8	32.4	13.8	0	19.8
الصدر والتنفس	3.2	3.5	5.9	16.1	0	18.9	10.8	0	0	10.2
خبيثة	0	0	0	4.6	0	1.9	2.8	0	0	1.7
مسالك بولية وكلى	0	3.5	0	1.1	0	1.9	0	0	0	1.01
عظام	3.2	3.5	0	6.9	2.1	1.9	0	0	0	2.8
جلدية	0	0	0	1.0	0	0	0	0	0	0.25
اعاقة	0	7.14	5.8	4.6	8.3	8.9	13.5	6.9	0	6.9
أعصاب	0	0	0	8.0	0	1.5	0	0	0	2.03
تخلف عقلي	0	0	0	8.0	0	0	0	0	0	1.7
أكثر من مرض	25.8	39.3	41.2	13.9	33.3	12.9	13.5	34.5	40.0	21.6

المصدر: المسح الميداني 2011

ولمعرفة العلاقة بين مستوى الفقر ووجود مريض في الأسرة، تم اختبار صحة الفرضية التي تقول: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين مستوى الفقر ووجود مريض في الأسرة وم ستوى" تم تطبيق اختبار مربع كاي وكانت النتيجة كما يبينها

الجدول أدناه أن قيمة اختبار مربع كاي هي 27.194 بدرجة حرية مقدارها 10 ومستوى المعنوية هي 0.002، وبما أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين مستوى الفقر ووجود مريض في الأسرة وعلى درجات الحرية 10. "بمعنى أن للفقر تأثير في انتشار الأمراض في الأسرة.

اما على مستوى الاحياء فتبقى امراض القلب والسكري هي الأكثر انتشارا في كافة الاحياء تقريبا ولكن بنسب متفاوتة وهذا يعود لخصائص مجتمع المدينة المرتبطة بطبيعة الغذاء و مستوى النشاط البدني بالاضافة الى الضغوط النفسية والاقتصادية والسياسية التي يعاني منها السكان بصورة عامة بالاضافة الى عادة التدخين المنتشرة والمتأصلة خاصة الأرجيلة بين مختلف شرائح المجتمع وبجميع الأعمار وهي أحد الاسباب المهمة لارتفاع نسبة أمراض القلب بين السكان. اما الامراض الصدرية والجهاز التنفسي فانها تتركز في البلدة القديمة ورأس العين مع خلة العامود، ويعود ذلك الى ارتفاع نسبة الرطوبة وانخفاض ساعات الشمس في هاتين المنطقتين. ويشير الجدول (2:4) أيضا الى أن البلدة القديمة لا تخلو من أي نوع من الأمراض، وهذا يعود الى انخفاض مستوى المعيشة نسبياً.

جدول (3:4): اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر ووجود مريض في الأسرة في مدينة نابلس 2011

قيمة الاختبار	27.194
درجات الحرية	10
مستوى المعنوية	0.002

المصدر: الباحثة، 2011.

أما بالنسبة للتأمين الصحي، فإن الجدول (4:4) يبين أن 40.4% من سكان المدينة لا يمتلكون أي نوع من التأمين الصحي، وأن 41.9% لديهم تأمين حكومي، في حين بلغت نسبة الذين لديهم تأميناً خاصاً 7.7% فقط وهذا يعود إلى ارتفاع تكاليف هذا النوع من التأمين، أما الذين لديهم تأمين وكالة الغوث فقد بلغت نسبتهم 10%، مما يعني انتقال هؤلاء من المخيمات إلى مختلف أحياء المدينة. وترتفع نسبة الذين لديهم تأمين حكومي في منطقة الجبل الشمالي بشكل ملحوظ، حيث بلغت 65.1%، وهذا يعود إلى ارتفاع نسبة الموظفين الحكوميين التي بلغت 46.3%.

الجدول (4:4): التأمين الصحي في مدينة نابلس 2011.

نوع التأمين	حكومي	خاص	وكالة	لا يوجد
المنطقة	%	%	%	%
رفيديا	41.1	9.6	5.5	43.8
المخفية	47.8	18.8	7.2	26.1
الدوار	30.6	16.3	8.2	44.9
البلدة القديمة	38.4	3.0	11.1	47.5
الجبل الشمالي	65.1	1.2	10.8	22.9
راس العين وخلة العامود	37.1	12.1	5.2	45.7
الضاحية	28.3	5.0	10.0	56.7
المساكن الشعبية	22.8	3.5	21.1	52.6
المنطقة الصناعية	4.5	13.6	22.7	59.1
مدينة نابلس	41.9	7.7	10.0	40.4

المصدر: المسح الميداني 2011.

6:4. حجم ونمو السكان:

بلغ عدد سكان مدينة نابلس وفق التعداد السكاني الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007 (126132) نسمة، منهم 63688 نسمة من الذكور و62444 نسمة من الإناث، في حين بلغت نسبة الجنس 102 ذكر لكل 100 أنثى. أما سكان مخيمات اللاجئين الثلاثة التي توجد ضمن حدود المدينة فيبلغ عدد سكانها في نفس التعداد 30833 نسمة. وقد بلغ معدل الزيادة الطبيعية السنوية المقدر للفترة (2007-2010) 2.31%، وبالتالي فإن عدد سكان مدينة نابلس المقدر لعام 2010 يبلغ حوالي (135183) نسمة، أما عدد سكان المخيمات فيُقدر بحوالي 33046 نسمة لنفس العام. الجدول التالي يبين عدد سكان المدينة ومخيماتها منذ عام 1922 حتى عام 2010.

ويتضح من الجدول (5:4) أدناه أن مدينة نابلس شهدت نموًا سكانيًا متزايدًا، على الرغم من تأثرها بالظروف السياسية التي أحاطت بها كباقي المدن الفلسطينية، ففي عام 1922 بلغ عدد سكانها 15947 نسمة مسجلاً انخفاضاً عما كان عليه عام 1911 حيث بلغ عدد السكان حينها 21072 نسمة¹، وذلك بسبب الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الأولى، وما صاحبه من تجنيد الشباب، إضافة إلى المجاعات والأمراض التي تعرض لها السكان². ثم عاد عدد السكان للزيادة ليصل في عام 1945 إلى 23250 نسمة، وفي تقدير عام 1961 قفز عدد السكان قفزة كبيرة ليصل إلى 45980 نسمة بسبب هجرة أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في أعقاب حرب عام 1948 إلى المدينة.

¹ الحلو، مرجع سابق، ص45.

² نفس المرجع، ونفس الصفحة.

جدول رقم (4:5): النمو السكاني لمدينة نابلس ومخيماتها للفترة بين عامي 1922 - 2010.

السنة	عدد سكان نابلس (نسمة)	عدد سكان المخيمات (نسمة)	المجموع
1922(1)	15947	لا يوجد	15947
1931(1)	17418	لا يوجد	17418
1945(1)	23250	لا يوجد	23250
1961(1)	45980	**10742	56722
1966(1)	53000	**12381	65381
1967(1)	44000	**13461	57461
1975*	* 64707	**16350	81057
1985*	* 80116	**20243	100359
1997(1)	100231	**26438	126669
2007(2)	126132	30833	156965
2010*	* 135185	**33046	168229

المصدر:

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، كتاب محافظة نابلس الإحصائي السنوي (2)، رام الله - فلسطين.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 2007 : النتائج النهائية

للتعداد في الضفة الغربية - ملخص (السكان والمساكن). رام الله - فلسطين.

* تقدير الباحثة إعتماًداً على المصادر السابقة.

** تقدير الباحثة إعتماًداً على سنة الأساس 2007.

وتواصلت الزيادة السكانية لتصل قبل حرب عام 1967 مباشرة إلى 53000 نسمة¹، ثم انخفض عدد السكان بعد الحرب مباشرة ليصل إلى 44000 نسمة بسبب حركة النزوح التي شهدتها المدينة في أعقاب الحرب، حيث نزح قرابة 9 آلاف نسمة من المدينة إلى شرقي الأردن ودول الخليج²، وفقدان حق الإقامة لكل من تواجد خارج الضفة الغربية بعد إحتلال إسرائيل للمدينة في حزيران 1967.

7:4. الكثافة السكانية في المدينة

تعتبر الكثافة السكانية على جانب كبير من الأهمية لأن بدونها لا يمكن معرفة الكيفية التي يتوزع بها السكان جغرافيا كما تعتبر الكثافة أحد أهم الدلائل على المستوى الاقتصادي والوضع الاجتماعي للسكان³.

ان الكثافة السكانية الحسابية تمثل العلاقة بين عدد السكان والمساحة التي يعيشون عليها، وبالتالي تبلغ الكثافة السكانية لمدينة نابلس عام 2010 (4713.5) شخص / كم²، اما الكثافة السكانية في المحافظة فتبلغ 549 شخص/كم².

وللوقوف على الصورة التوزيعية للسكان ومدى تركزها في احياء منطقة الدراسة فقد عملت الباحثة على استخراج عدد السكان من خلال الحصول على عدد اشتراكات الكهرباء في كل حي، وضربها في متوسط حجم الأسرة للمدينة والبالغ 5.0⁴، كما هو موضح في الجدول (6:4) أدناه حيث يمكن ملاحظة اختلاف الكثافات السكانية من منطقة الى أخرى في مدينة نابلس، فكانت أعلى الأحياء كثافة بالسكان هي البلدة القديمة وقد بلغت 54553 شخصا /كم²، ويعود ذلك لصغر مساحة الحي 0.38 كم² بالمقارنة مع عدد السكان والبالغ حوالي 20730 نسمة. أما أقل

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 مرجع سابق، ص33.

² الحلو، مرجع سابق، ص45.

³ يوسف، طاهر، التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة نابلس باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS)

رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس 2007، ص27

⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 مرجع سابق، ص40.

كثافة للسكان فكانت في المنطقة الصناعية وبلغت 494 شخصا /كم²، وذلك لقلّة عدد السكان وكبر المساحة نسبيا ولكونها منطقة مخصصة للنشاط الصناعي. وقد تم تمثيل الكثافة السكانية في مدينة نابلس على الخريطة رقم (2:4) حيث برزت هذه الكثافات بشكل واضح على مستوى الأحياء.

جدول(6:4): الكثافة السكانية لأحياء مدينة نابلس حسب تقديرات 2010

المنطقة	عدد اشتراكات الكهرباء 2003م (1)	عدد اشتراكات الكهرباء 2010م (2)	عدد السكان المقدر 2003م **	عدد السكان المقدر 2010م **	المساحة كم ² **	الكثافة شخص/كم ² **
رفيديا	2598	2699	12990	14034	3.68	4150
المخفية	2448	2543	12240	13224	2.35	6123
الدوار وغرب الدوار	1745	1813	8725	9428	0.37	27719
الجبل الشمالي	5550	5735	27750	29824	6.02	5419
البلدة القديمة	3527	3666	17635	19062	0.38	54553
راس العين وخلة العامود	4179	4347	20895	22606	2.34	10497
الضاحية	2157	2244	10785	11670	0.65	19505
المساكن الشعبية	2036	2117	10180	11007	3.62	3306
المنطقة الصناعية	779	809	3895	4207	9.27	494
المجموع	25019	25973	125095	135062	28.68	5127

المصدر:

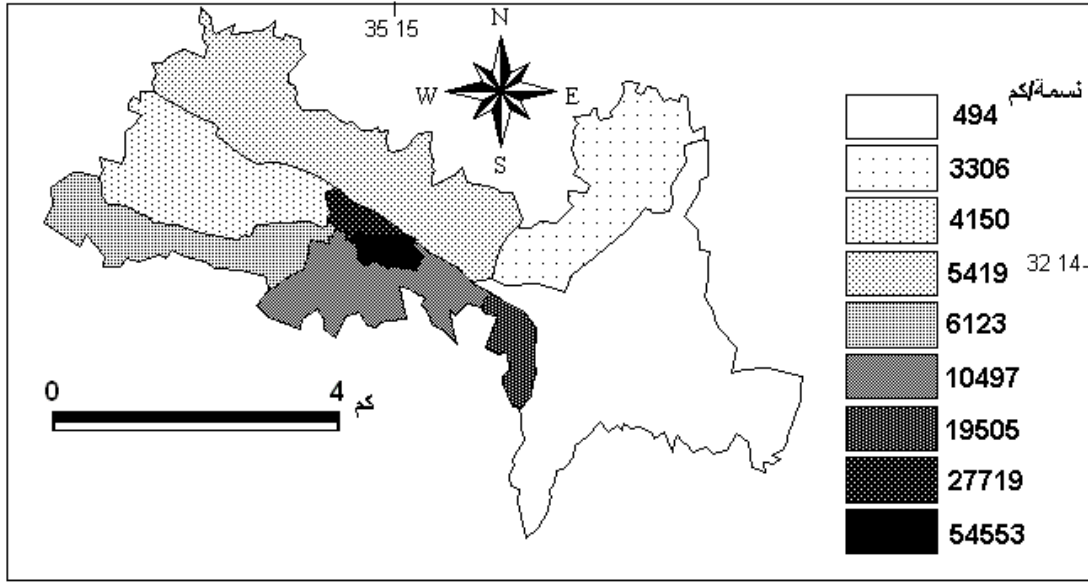
(1) يوسف، طاهر، التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة نابلس باستخدام تقنية نظم المعلومات

الجغرافية (GIS)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007 ص 28.

(2) من تقدير الباحثة.

** تقدير الباحثة بناءً على عدد اشتراكات الكهرباء.

خارطة (2:4): الكثافة السكانية لأحياء مدينة نابلس حسب تقديرات 2010



المصدر: إعداد الباحثة 2011.

8:4. الخصائص الديموغرافية للسكان في مدينة نابلس:

1:8:4. التركيب العمري

يعتبر التركيب العمري للسكان أحد العناصر الفاعلة الدالة على مدى انتشار ظاهرة الفقر ودرجة حدتها وتجذرها في أوساط سكان المدينة، وعلى مستوى والفئة العمرية والتجمعات السكانية الصغيرة منها والكبيرة، لكونه المادة الاجتماعية الأساسية التي يترعرع فيها الفقر¹. ويتم ذلك من خلال التعرف على الصورة الحقيقية للنشاط الاقتصادي داخل المجتمع، وذلك بعد فهم نسبة الفئات المنتجة إقتصادياً، وكذلك معرفة حجم الفئات غير المنتجة (أي معرفة نسبة الاعالة في المجتمع). وهذا بدوره يساعد المخططين في الدولة على رسم السياسات السكانية والتعليمية والاجتماعية وغيرها².

¹ النوري، 2001 مرجع سابق، ص 85.

² أبو صالح، ماهر، 1998، مرجع سابق، ص 15.

يشير الجدول (7:4) الى ان المجتمع الفلسطيني المقيم في مدينة نابلس ما زال فتياً، حيث بلغت نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-14 سنة 31.0% من مجمل سكان المدينة حسب المسح الميداني 2011، وهذه النسبة تقل عما هو موجود في الضفة الغربية والمحافظات والتي بلغت 40.4% و 39.7% على الترتيب. ومن الملاحظ أن نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-14 في مدينة نابلس في حالة انخفاض مستمر، وذلك بالمقارنة بالأعوام الماضية، حيث بلغت نسبتهم عام 1998 40.2% ثم انخفضت الى 33.7% عام 2000 لتصل الى 31.0% عام 2011؛ وهذا يعني أنه وعلى الرغم من أن مجتمع المدينة مازال فتياً إلا أن نسبة صغار السن والشباب تتخفض مع الزمن وذلك بسبب انخفاض معدلات الخصوبة، وانخفاض معدلات وفيات الأطفال نتيجة لتطور الخدمات الصحية في المدينة. وهذا الأمر ليس شاذاً حيث أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن معدلات المواليد الخام تتجه نحو الانخفاض في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة بين عامي 1997 و 2010، كما تشير البيانات الى أن معدل المواليد الخام في الأراضي الفلسطينية قد انخفض من 42.7 مولود لكل ألف من السكان عام 1997 إلى 32.8 مولود لكل ألف عام 2010 وعلى مستوى المنطقة قُدر معدل المواليد الخام عام 2010 في الضفة الغربية 30.1 مولود في حين قُدر في قطاع غزة لنفس العام 37.1 مولود¹.

جدول (7:4): توزيع فئات الأعمار في مدينة نابلس عام 2011 (بالنسبة المئوية)

المنطقة	فئات العمر/سنة	14- 0	64- 15	+65
رفيديا		22.8	75.1	0.2
المخفية		33.4	64.9	1.7
الدوار وغرب الدوار		23.5	72.7	3.8
البلدة القديمة		35.1	60.2	4.7
الجبل الشمالي		34.6	61.0	4.4
راس العين وخلة العامود		25.2	69.7	5.1
الضاحية		27.4	69.4	3.2
المساكن الشعبية		29.8	67.7	2.5
المنطقة الصناعية		43.8	53.5	2.7
نابلس		31.0	67.5	3.5

المصدر: المسح الميداني، 2011م.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2011، مرجع سابق، ص 11.

أما على مستوى الأحياء في المدينة، فيبين الجدول (7:4) أن أقل نسبة للأطفال كانت في حي رفيديا وبلغت 22.8% من مجموع السكان في الحي حسب عينة الدراسة 2011، وقد يعود ذلك لزيادة الاهتمام بتنظيم النسل في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة خاصة عند الأزواج الشابة، بهدف تحقيق مستوى لائق من الحياة للأبناء من حيث التعليم والصحة والتغذية السليمة، بالإضافة لارتفاع مستويات التعليم وانخفاض نسبة الأمية في الحي. أما أعلى نسبة للأطفال فكانت في المنطقة الصناعية 43.8% وقد يعود السبب في ذلك الى التركيب السكاني في الحي حيث أن غالبية سكان تلك المنطقة هم من اللاجئين بنسبة 91% من مجموع سكان المنطقة، وتعتبر أهم الخصائص التي يتمتع بها اللاجئون مشتركة الى حد كبير بين تجمعات الشعب الفلسطيني كافة سواء في داخل فلسطين أو في الشتات، حيث نسبة الفتوة مرتفعة لديهم، ويرجع ذلك إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني الممثلة بالأطفال الفلسطينيين¹. وقد يعود السبب في تفاوت نسبة الأطفال بين المنطقتين الى اختلاف العادات والتقاليد والظروف الاجتماعية والإقتصادية السائدة في كل حي.

وبلغت نسبة السكان في سن العمل الذين أعمارهم 15-64 سنة 67.5% من مجموع السكان في المدينة حسب بيانات العمل الميداني 2011م، وهي نسبة تزيد عن المحافظة البالغة 56.1% وتزيد عن الضفة الغربية والبالغة 54.0%² وهي قريبة من الدول المتقدمة 66.0%³.

أما على مستوى الأحياء فنجد أن النسب مرتفعة في مجملها وان كانت أعلى نسبة لهذه الفئة في حي رفيديا 75.1% ويعود ذلك الى انخفاض معدلات الخصوبة بالإضافة الى هجرة الشباب من المناطق الريفية الى المدينة وكونهم يتركزون في حي رفيديا أكثر من غيره من الأحياء، حيث كان 25% من أرباب الأسر من عينة الدراسة في حي رفيديا هم من القرى، و23% من مدن أخرى، و5.5% من المخيمات.

¹ جبالي، أروى، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المخيمات الفلسطينية، الحلول المقترحة: " مخيم بلاطة

نموذجاً" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس 2010، ص 84.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 مرجع سابق، ص 43.

³ النوري، 2001، مرجع سابق، ص 88.

أما باقي السكان أي الذين تبلغ اعمارهم 65 سنة فأكثر فقد بلغت نسبتهم 3.5 % في المدينة، وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بنسبة الفئتين الأولى والثانية من إجمالي عدد السكان، الأمر الذي يعكس حجم الإعاقة الخاصة بكبار السن في مجتمع الدراسة من ناحية وإرتفاع معدلات الوفيات العامة من ناحية أخرى، مما أدى الى تقلص حجم هذه الفئة. وبصورة عامة يمكن القول أن المجتمع في المدينة يتصف بأنه مجتمع فتي وأنه نشيط اقتصادياً، وهذا يتطلب توفير فرص عمل ومساكن بأعداد كبيرة¹.

4:8:2. نسبة الاعاقة:

وهي تتمثل في نسبة الأشخاص غير النشطين (المُعاليين) اقتصادياً الى نسبة الأشخاص النشطين اقتصادياً (المُعيلين) في جميع الأعمار، ولكن تبقى نسبة الإعاقة الخام نظرية الى حد كبير، وذلك لأنها لا تدخل الأشخاص الذين يعملون ويساهمون بالنشاط الاقتصادي في المجتمع من خلال ممارستهم أنشطة اقتصادية مختلفة، على الرغم من أن أعمارهم تقع ضمن الفئات العمرية الواقعة خارج فئة العمر النشيطة إقتصادياً (15-64) سنة، بالإضافة الى أن نسبة الاعاقة الخام هذه تفترض أن جميع الأشخاص من الفئة العمرية (15-64) سنة يساهمون بصورة فعلية في النشاط الاقتصادي، وهذا الأمر يتنافى مع التركيب الاقتصادي الفعلي للمجتمع، فقد نجد من هؤلاء السكان من يقع في الفئة العمرية المنتجة إلا أنه لا يساهم في النشاط الاقتصادي إما لعجزه الجسدي أو العقلي، أو لبقائه على مقاعد الدراسة، كما أن نسبة الاعاقة الخام تُدخل في حسابها كل الاناث من سن (15-64) على أنهن منتجات إقتصادياً وهذا الأمر غير صحيح وبخاصة في مجتمعاتنا العربية².

بلغت نسبة الاعاقة الخام في مدينة نابلس 47.2% حسب المسح الميداني عام 2011، يعني أن كل 100 شخص من الفئة النشيطة اقتصادياً (15-64) سنة، يقومون على إعالة 47 شخصاً من سكان منطقة الدراسة، أما نسبة الإعاقة الحقيقية في المدينة فقد بلغت 54.7% لنف س العام،

¹ اشتية، 2007 مرجع سابق، ص60.

² أبو صالح، 1998 مرجع سابق، ص32.

ويلاحظ أن هناك تحسن ملحوظ على الحالة الاقتصادية في المدينة مقارنة بالعام 1997 حيث كانت النسبة 72.1%¹ وعن العام 1999 ونسبته 58.6%² وهذا التحسن يعود لتحسن الأوضاع السياسية نسبياً بصورة عامة من خلال تخفيف الحصار الذي فرضته سلطات الاحتلال الاسرائيلي على المدينة، والسماح لفلسطينيين اراضي 1948 من دخول المدينة.

بينما بلغت نسبة الإعاقة الخام للصغار في مدينة نابلس 49.7% ، وهي نسبة منخفضة اذا ما قورنت بنسبة الإعاقة الخام للصغار في الضفة الغربية التي تبلغ 74.7% حسب بيانات عدد السكان 2007³. وهذا ينطبق على نسبة اعالة كبار السن الخام والبالغة 6.1%، أما في مدينة نابلس فقد بلغت نسبته 5.1%، وهذا يعني أن العبء الاقتصادي على الفئة العمرية العاملة والمنتجة نحو صغار وكبار السن هو عبء قليل نسبياً.

3:8:4. حجم الأسرة

يلعب حجم الأسرة دوراً مهماً في تحديد الأعباء الملقاة على عاتق رب الأسرة فكلما زاد عدد أفراد الأسرة كلما ازدادت الأعباء، لما يتطلبه ذلك من ارتفاع قيمة النفقات سواء على الغذاء أو الكساء أو التعليم أو الصحة أو الأمور المتعلقة برفاهية الأسرة، و يبلغ متوسط حجم الأسرة في مدينة نابلس 5.0 فرداً حسب التعداد الشامل للجهاز المركزي للإحصاء عام 2007م⁴، وبلغ متوسط حجم الأسرة في المدينة حسب المسح الميداني 2011م 5.2 فرداً في حين تبلغ هذه النسبة في المحافظة 5.4⁵ فرداً وفي الضفة الغربية 5.5⁶ فرداً، وهي نسب متقاربة مما يعكس رغبة أكبر لدى السكان للعيش في أسر منفصلة، حيث بلغ عدد الأسر 25104⁷ أسرة، 81.2%⁸ منها نووية، وهي مماثلة تقريباً للنسبة في الضفة الغربية البالغة نسبتها 81.8%⁹.

¹ أبو صالح، 1998 مرجع سابق ، ونفس الصفحة.

² النوري، 2001 مرجع سابق، ص103.

³ من استخراج الباحثة بناء على بيانات التعداد العام الفلسطيني للسكان والمساكن 2007.

⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 مرجع سابق، ص40.

⁵ نفس المرجع، ص42.

⁶ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁷ نفس المرجع، ص40.

⁸ حسب بيانات المسح الميداني ، 2011.

⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 مرجع سابق، ص47.

جدول (8:4): متوسط حجم الاسرة في مدينة نابلس وعدد العاملين فيها عام 2011

المنطقة	متوسط عدد أفراد الأسرة	متوسط عدد العاملين في الاسرة
رفيديا	6.2	1.63
المخفية	6.0	1.55
الدوار وغرب الدوار	4.3	1.00
البلدة القديمة	5.1	1.67
الجبل الشمالي	4.9	1.63
راس العين وخلة العامود	5.6	1.87
الضاحية	5.2	1.45
المساكن الشعبية	4.8	1.30
المنطقة الصناعية	5.1	1.00
مدينة نابلس	5.2	1.57

المصدر: المسح الميداني 2011

كما يبين الجدول (8:4) أن أكبر متوسط لعدد أفراد الأسرة قد سجل في رفيديا، حيث بلغ 6.2 فردا، وهذا ربما يعود إلى أن حي رفيديا كان قبل احتوائه من قبل المدينة يشكل قرية، بالإضافة إلى أن حوالي 25% من سكان الحي هم من القرى التي تتميز بحجم أكبر للأسر. أما أقل متوسط لعدد أفراد الأسرة فقد سجله حي الدوار وغربه، حيث بلغ 4.3 فردا، وتفسير ذلك أن الأزواج الشابة في المنطقة انتقلوا إلى أحياء أخرى، وبقي فيه كبار السن والأفراد غير المتزوجين.

4.8:4. جنس رب الأسرة

يبين الجدول (9:4) أن 95.5% من ارباب الاسر في المدينة هم من الذكور، كما يبين الجدول تقارب النسب في مختلف احياء المدينة باستثناء البلدة القديمة التي تصل نسبة ارباب الاسر من الاناث الى 12.15، ويعود ذلك الى ارتفاع نسبة المطلقات، حيث بلغت 60% من مجموع المطلقين، بالإضافة الى ارتفاع نسبة الارامل من الذكراء حيث بلغت 77% من مجموع الارامل

كما بينت الدراسة الميدانية.

جدول(9:4): جنس رب الاسرة في مدينة نابلس عام 2011

المنطقة	جنس رب الأسرة	ذكر	انثى
رفيديا	97.3	2.7	
المخفية	98.6	1.4	
الدوار وغرب الدوار	95.9	4.1	
البلدة القديمة	87.9	12.1	
الجبل الشمالي	95.8	4.2	
راس العين وخلة العامود	94.8	5.2	
الضاحية	100	0	
المساكن الشعبية	98.2	1.8	
المنطقة الصناعية	95.5	4.5	
مدينة نابلس	95.5	4.5	

المصدر: المسح الميداني. 2011.

5:8:4. متوسط عمر رب الاسرة

يشير الجدول (10:4) ان متوسط عمر رب الاسرة في المدينة يقع ضمن الفئة العمرية 45 - 49 سنة، كما ان أرباب الاسر في جميع الاحياء يقعون في الفئة النشطة اقتصاديا، وكما يظهر من الجدول عدم وجود تفاوت كبير في متوسط عمر رب الاسرة بين احياء المدينة، باستثناء المخفية التي يرتفع فيها الى 57 سنة، وهذا يعود الى ارتفاع نسبة الاسر الممتدة، حيث بلغت 18.8%، مما يعني مشاركة الوالدين او كبار السن في المسكن.

جدول (4:10): متوسط العمر لرب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011

المنطقة	متوسط عمر رب الأسرة / سنة
رفيديا	52
المخفية	57
الدوار وغرب الدوار	53
البلدة القديمة	48
الجبل الشمالي	48
راس العين وخلة العامود	53
الضاحية	52
المساكن الشعبية	47
المنطقة الصناعية	48
مدينة نابلس	45 49

المصدر: المسح الميداني 2011.

9:4. الخصائص الإجتماعية للسكان في مدينة نابلس:

1:9:4. المستوى التعليمي للسكان

يلعب المستوى التعليم دوراً هاماً في تحسين مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي، وهي مقياس لدرجة الثقافة التي وصل إليها السكان، وهي ضرورية من أجل التنبؤ بمستقبل التعليم في المدينة، حيث يتطلب تدني مستوى التعليم وضع الخطط اللازمة للنهوض بها.

أظهرت نتائج المسح الميداني ان نسبة الامية من الجنسين بين سكان المدينة الذين تزيد أعمارهم عن 10 سنوات بلغت 2.4%، وتعتبر هذه النسبة منخفضة اذا ما قورنت بالمحافظة والضفة الغربية التي بلغت فيها 5.0% و 5.8%¹ على التوالي عام 2007. في حين كانت النسبة الأعلى من الأمية تنتشر بين الذكور 1.39%، اما بالنسبة للاناث فقد بلغت الامية فيها 1.01%؛ وهذا يعود للأوضاع الاقتصادية الصعبة والتي تدفع بالذكور لسوق العمل باكراً لمساعدة أسرهم.

أما على مستوى الاحياء، فقد سجلت كل من البلدة القديمة وراس العين اعلى نسب من الامية (5.8% و 5.4% على الترتيب)، واما باقي الاحياء فنسبة الامية فيها منخفضة وأقلها في الجبل الشمالي، وهذا ربما يعود الى تفاوت المستوى الاقتصادي في المدينة كما سيظهر لاحقاً.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 مرجع سابق، ص46.

جدول (11:4): المستوى التعليمي للسكان في مدينة نابلس عام 2011

المستوى التعليمي	دون سن الدراسة	أمي	أساسي	ثانوي	دبلوم متوسط	جامعي	دراسات عليا
رفيديا	5.0	1.08	34.00	32.50	3.20	22.90	1.30
المخفية	11.4	1.70	41.80	30.90	4.70	21.70	3.06
الدوار وغرب الدوار	8.0	0.94	23.90	35.20	2.80	28.20	0.46
البلدة القديمة	12.0	5.80	49.20	21.90	3.90	6.60	0.20
الجبل الشمالي	12.1	0.36	24.90	23.09	6.40	32.80	1.46
راس العين وخلة العامود	6.7	5.40	46.90	23.00	4.40	13.30	0.30
الضاحية	9.5	1.30	43.80	23.30	4.40	16.40	1.30
المساكن الشعبية	9.45	1.00	39.60	33.80	5.80	10.20	0.00
المنطقة الصناعية	11.6	1.80	49.00	28.60	1.00	8.00	0.00
اجمالي المدينة	8.90	2.40	37.90	26.40	4.60	19.00	0.98

المصدر: المسح الميداني، 2011م.

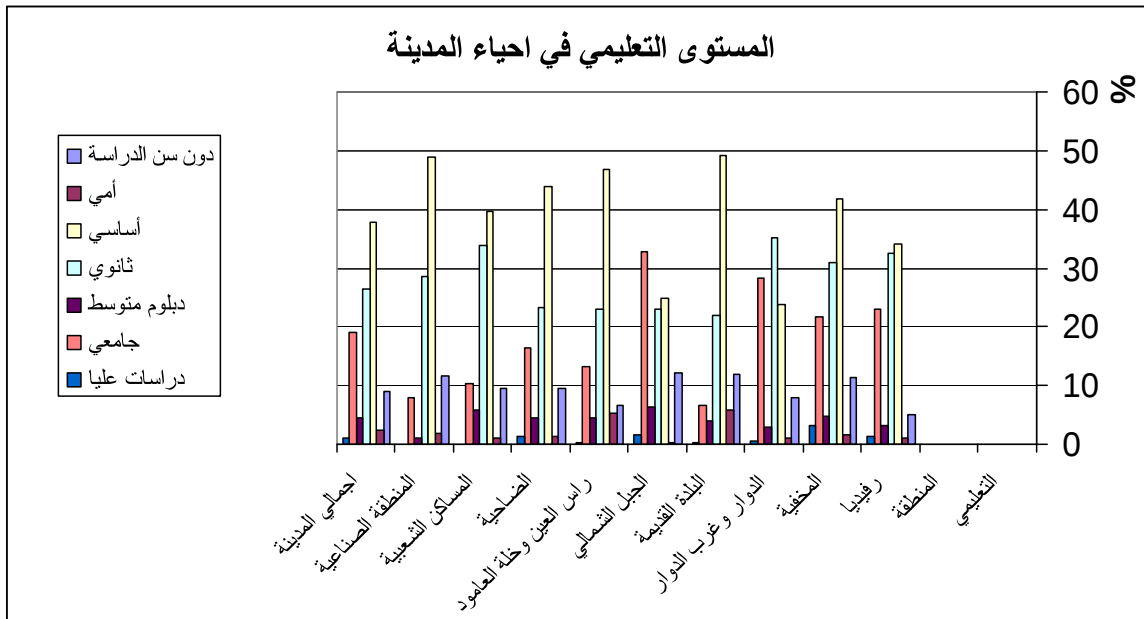
ويبين الجدول (11:4) والشكل (1:4) أن نسبة الحاصلين على التعليم الأساسي في المدينة 37.9% وهي أكبر الفئات نظرا لإشتمالها على الطلاب الذين ما زالوا على مقاعد الدراسة بالإضافة لمن اكتفوا بهذه المرحلة من التعليم الإلزامي والمجاني، خاصة الأسر الفقيرة، ويبين أيضا أن احياء البلدة القديمة والمنطقة الصناعية وراس العين قد سجلت أعلى النسب، في حين سجل الجبل الشمالي أقلها.

أما بالنسبة للحاصلين على المؤهل الجامعي فقد بلغت نسبتهم 19%، وهي نسبة أكبر بكثير من النسبة في الضفة والبالغة 7.5%¹ ونستدل من ذلك أن المجتمع في المدينة بصورة عامة يولي

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007 مرجع سابق، ص45.

اهتماما كبيرا للتعليم. أما على مستوى الاحياء، فهناك تباين واضح فيما بينها، حيث سجلت احياء البلدة القديمة والمنطقة الصناعية والمساكن الشعبية ورأس العين أدنى النسب، في حين سجل الجبل الشمالي أعلاها، حسب جدول (11:4) و شكل (4).

شكل(1:4): المستوى التعليمي في مدينة نابلس 2011



المصدر: المسح الميداني. 2011.

2:9:4. المستوى التعليمي لرب الأسرة

يشير الجدول (12:4) الى انخفاض نسبة الامية بين أرباب الأسر في مدينة نابلس الى 3.8% فقط، وتعتبر هذه النسبة قليلة اذا ما قورنت بنسبة الامية في المحافظة والضفة الغربية، حيث بلغت في المحافظة 5% وفي الضفة الغربية 5.8% عام 2007. كما يبين الجدول تفاوت نسبة الامية من حي الى اخر، فقد سجل حي البلدة القديمة أعلى نسبة وهي 9.1%، يليها حي رأس العين وخلة العמוד بنسبة 6%، اما اقل النسب فقد سجلها حي المنطقة الصناعية و الجبل الشمالي وريفيا بنسب صفر و 1.2% و 1.4% على الترتيب.

أما نسبة الحاصلين على الدرجة الجامعية من ارباب الاسر في المدينة فبلغت 24% سبتهم

وتختلف هذه النسبة من حي الى اخر، فقد سجل حي الجبل الشمالي أعلى نسبة وهي 47%، في حين سجل حي البلدة القديمة أدنى نسبة وهي 3%، وتفسير ذلك هو ان الجبل الشمالي يعتبر جاذبا للازواج الشابة المتعلمة لمواجهة أشعة الشمس المباشرة ودفئه وانخفاض نسبة الرطوبة فيه، بالاضافة الى ارتفاع مستوى المعيشة فيه في حين تعتبر البلدة القديمة منطقة طاردة للازواج الشابة، لعدم امكانية التوسع العمراني فيها ولارتفاع نسبة الرطوبة وانخفاض مستوى المعيشة.

جدول(12:4): المستوى التعليمي لرب الاسرة في مدينة نابلس 2011

المنطقة	المستوى التعليمي	أمي	أساسي	ثانوي	دبلوم متوسط	جامعي	دراسات عليا
رفيديا	1.4	17.8	39.7	12.3	24.7	4.1	
المخفية	4.3	23.2	26.1	10.1	24.6	11.6	
الدوار وغرب الدوار	2.0	6.1	42.9	12.2	34.7	2.0	
البلدة القديمة	9.1	42.4	37.4	8.1	3.0	0	
الجبل الشمالي	1.2	6.6	17.5	24.1	47.6	3.0	
راس العين وخلة العامود	6.0	37.9	25.0	12.9	16.4	1.7	
الضاحية	3.3	35.0	30.0	10.0	18.3	3.3	
المساكن الشعبية	3.5	31.6	36.8	21.1	7.0	0	
المنطقة الصناعية	0	40.9	45.5	0	13.6	0	
مدينة نابلس	3.8	24.9	29.8	14.5	24.1	3.0	

المصدر: المسح الميداني 2011.

أما نسبة الحاصلين على دراسات عليا، فقد بلغت نسبتهم في المدينة 3%، ويظهر الجدول تفاوتاً في هذه النسبة بين الاحياء، فقد سجل حي المخفية أعلى نسبة وهي 11.6%، يليه حي رفيديا بنسبة 4.1% وهذا يعود الى تفضيل اساتذة جامعة النجاح المقيمين في المدينة او القادمين من القرى والمدن الاخرى في الضفة الغربية للسكن في هذين الحيين لقربهما من الجامعة.

3:9:4. حالة اللجوء لرب الأسرة

يظهر من خلال الجدول (13:4) أن 20.3% من أرباب الاسر في مدينة نابلس هم من اللاجئين، وهذا يعني ان عددا مهما من سكان المخيمات قد خرجوا منها واندمجوا في مجتمع المدينة، خاصة ان مساحة المخيمات محدودة وغير قابلة للتوسيع، كما ان امكانية التمدد العمودي صعبة بسبب قدم المباني في المخيمات وعدم تحملها طوابق اضافية. كما ان هناك رغبة لدى الكثيرين بالحصول على خدمات افضل غير متوفرة في المخيمات.

كما يظهر الجدول (13:4) ان هناك تباينا واضحا في نسبة اللاجئين بين احياء المدينة، حيث يتركز اللاجئين في الاحياء القريبة من المخيمات وهي احياء المنطقة الصناعية والمساكن الشعبية والضاحية، بالاضافة الى البلدة القديمة بحكم قدمها، اما باقي الاحياء فهي حديثة نسبيا.

جدول (13:4) حالة اللجوء لرب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011

حالة اللجوء المنطقة	لاجيء	غير لاجيء
رفيديا	11.0	89.0
المخفية	14.5	85.5
الدوار	12.2	87.8
البلدة القديمة	25.3	74.7
الجبل الشمالي	13.3	86.7
راس العين وخلة العامود	13.8	86.2
الضاحية	26.7	73.3
المساكن الشعبية	36.8	63.2
المنطقة الصناعية	90.9	9.1
مدينة نابلس	20.3	79.7

المصدر: المسح الميداني 2011.

4:9:4. الحالة الزوجية لرب الأسرة

يتفاوت الفقر وفقا للحالة الزوجية لرب الأسرة. ان الغالبية العظمى من الأسر في مدينة نابلس عبارة عن أسر تعتمد على دخل متكسب واحد، وغالبا يكون دخل رب الأسرة؛ بناء على ذلك من المتوقع أن تساهم الأحداث التي تحصل في الحياة كالترمل في زيادة الحساسية الاقتصادية للأسر، وبما أن النساء نادرا ما يتزوجن بعد الترميل، فإنهن يشكلن الجزء الأكبر من مجتمع الأرمال وهذا ما أظهرته بيانات العمل الميداني 2011، اذ تشكل النساء الأرمال ما نسبته 58.1% من حالات الترميل في المدينة، وتعتبر هذه المجموعة ضمن الفئات الأساسية التي تتلقى المساعدات الاجتماعية. في المقابل يشكل الرجال العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج من قبل النسبة العظمى من أرباب الأسر حسب الحالة الزوجية، وبلغت النسبة 70.8% من مجموع أرباب الأسر العزاب على مستوى المدينة.

جدول(4:14): الحالة الزوجية لرب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011 (بالنسبة المئوية)

المنطقة	الحالة الزوجية	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	منفصل
رفيديا	0.0	90.4	2.7	6.8	0.0	
المخفية	5.8	91.3	0.0	2.9	0.0	
الدوار وغرب الدوار	4.1	87.8	4.1	4.1	0.0	
البلدة القديمة	6.1	79.8	5.1	9.1	0.0	
الجبل الشمالي	3.6	92.2	0.0	3.6	0.6	
رأس العين وخلة العامود	4.3	91.4	0.0	3.4	0.9	
الضاحية	1.7	95.0	1.7	1.7	0.0	
المساكن الشعبية	0.0	98.2	0.0	1.8	0.0	
المنطقة الصناعية	0.0	95.5	0.0	4.5	0.0	
مدينة نابلس	3.4	90.6	1.4	4.4	3.0	

المصدر: المسح الميداني 2011.

10:4. الخصائص الإقتصادية للسكان في مدينة نابلس:

1:10:4. الحالة العملية لرب الأسرة

يبين الجدول (15:4) الى ان 85% من ارباب الاسر يعملون، في حين بلغت نسبة الذين لا يعملون 4.2%، اما غير القادرين على العمل فبلغت نسبتهم 4.9%، وهذا يدل على ان مجتمع المدينة محب للعمل والانتاج بغض النظر عن طبيعة ذلك العمل. وتتفاوت نسبة أرباب الأسر الذين يعملون من حي الى اخر، حيث أظهرت نتائج المسح الميداني 2011 أن أعلى نسبة لأرباب الأسر الذين يعملون كانت في أحياء الدوار والجبل الشمالي وبلغت 95.9% و 90.4% على الترتيب، في حين سجلت البلدة القديمة ورأس العين مع خلة العامود أدنى نسبة لأرباب الأسر الذين يعملون وهي 75.8% و 75.9% على الترتيب. في حين سجلت البلدة القديمة أعلى نسبة من العاطلين عن العمل على مستوى الأحياء وبلغت النسبة 11.1%.

جدول(15:4): الحالة العملية لرب الأسرة في مدينة نابلس 2011

المنطقة	الحالة العملية	يعمل	لا يعمل	متقاعد	غير قادر على العمل
رفيديا	89.0	2.7	5.5	2.7	
المخفية	82.6	2.9	8.7	5.8	
الدوار وغرب الدوار	95.9	4.1	0	0	
البلدة القديمة	75.8	11.1	4.0	9.1	
الجبل الشمالي	90.4	2.4	6.6	0.6	
راس العين وخلة العامود	75.9	5.2	6.9	12.1	
الضاحية	86.7	5.0	5.0	3.3	
المساكن الشعبية	89.5	3.5	5.3	1.8	
المنطقة الصناعية	86.4	0	4.5	9.1	
مدينة نابلس	85.0	4.2	5.9	4.9	

المصدر: المسح الميداني، 2011

2.10:4. طبيعة عمل رب الأسرة

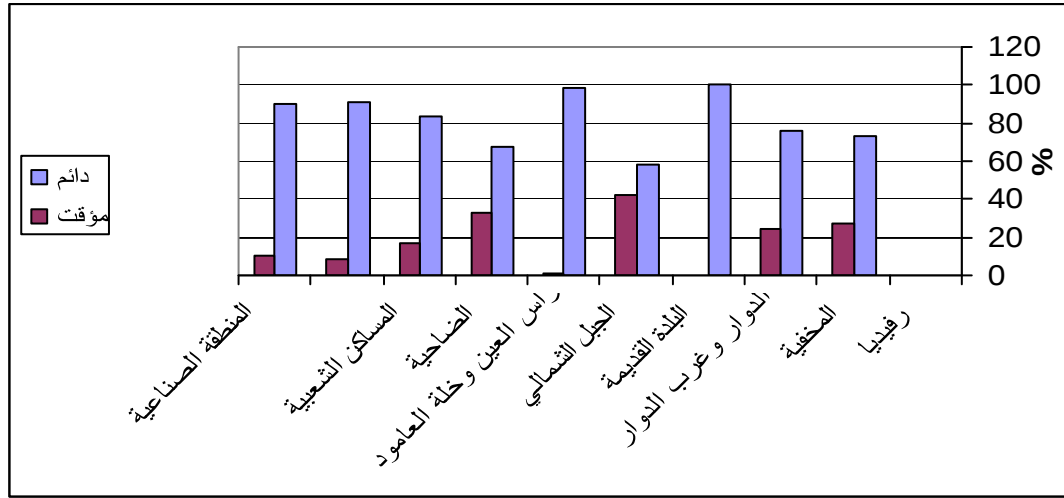
على الرغم من ارتفاع نسبة الذين يعملون في مختلف احياء المدينة الا ان هذا لا يعكس بدقة المستوى الاقتصادي للأحياء، حيث ان طبيعة العمل من حيث كونه دائما او مؤقتا يؤثر كثيرا على الوضع الاقتصادي للأحياء. يبين الجدول رقم (16:4) الى ان 81.6% من ارباب الاسر يعملون في مهن دائمة، في حين بلغت نسبة الذين يعملون بشكل مؤقت 18.4%، وهذه النسبة تختلف من حي الى اخر في المدينة، فيشير الجدول رقم (16:4) وشكل (2:4) الى ان احياء الدوار والجبل الشمالي قد سجلوا اعلى نسبة عاملين بشكل دائم وهي 100% و 98.8% على التوالي، في حين سجلت البلدة القديمة ورأس العين مع خلة العامود ادنى نسب وهي 57.8% و 67.6% على الترتيب، في المقابل سجلت هاتين المنطقتين اعلى نسب عاملين مؤقتين في المدينة وهي 42.2% و 32.4%.

جدول(16:4): طبيعة عمل رب الاسرة في مدينة نابلس 2011

طبيعة العمل	دائم	مؤقت
رفيديا	73.2	26.9
المخفية	75.8	24.2
الدوار وغرب الدوار	100	0.0
البلدة القديمة	57.8	42.2
الجبل الشمالي	98.8	1.2
رأس العين وخلة العامود	67.6	32.4
الضاحية	83.5	16.6
المساكن الشعبية	91.2	8.8
المنطقة الصناعية	90	10
مدينة نابلس	81.6	18.4

المصدر: المسح الميداني 2011.

شكل (2:4) : طبيعة عمل رب الاسرة في مدينة نابلس 2011



المصدر: المسح الميداني، 2011

3.10:4. مكان عمل رب الأسرة

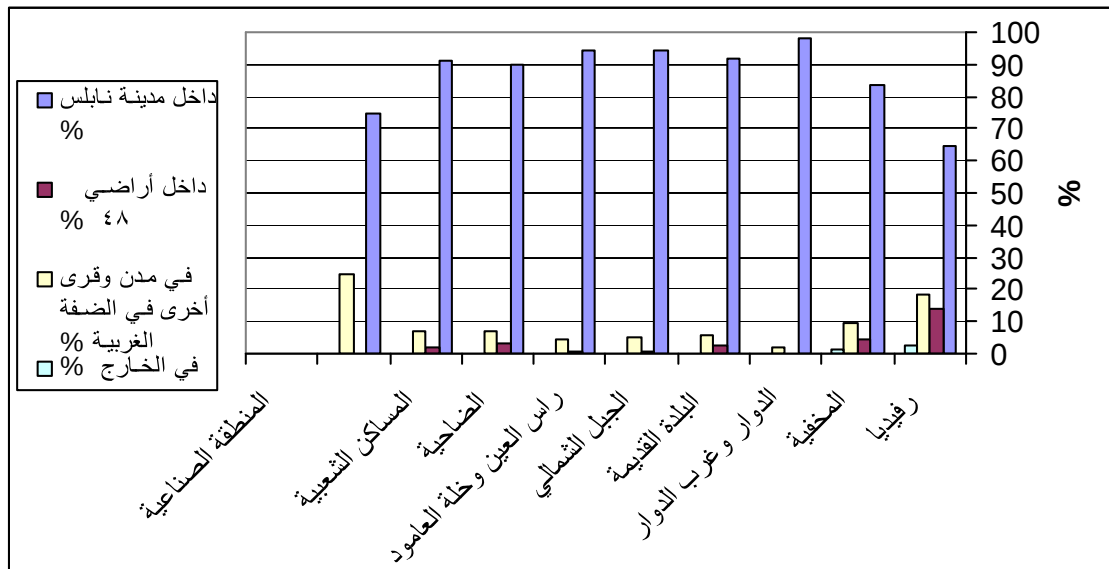
يبين الجدول (4:17) والشكل (4:3) أن 89% من ارباب الاسر العاملين يعملون في المدينة والباقي يعمل إما في أراضي فلسطين 48 أو في مدن وقرى الضفة الغربية، اما العاملين في الخارج فنسبتهم لا تكاد تذكر (0.4%) وهذا يدل على مدى تعلق ابناء المدينة بمدينتهم، و قدرة المدينة على توفير العمل لأبنائها. اما على مستوى الاحياء، فان حي رفيديا والمنطقة الصناعية سجلا نسبة عالية نسبيا من الذين يعملون في فلسطين 48 وقرى ومدن الضفة الغربية وهذا يعود الى ارتفاع نسبة اللاجئين وممن قدموا من خارج المدينة الى هاتين المنطقتين كما تم الإشارة سابقاً.

جدول(17:4): مكان عمل رب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011 (بالنسبة المئوية)

مكان العمل المنطقة	داخل مدينة نابلس	داخل أراض 48	في مدن وقرى أخرى في الضفة الغربية	في الخارج
رفيديا	64.3	13.9	18.1	2.8
المخفية	83.3	4.5	9.6	1.5
الدوار وغرب الدوار	98.0	0	2.0	0
البلدة القديمة	91.9	2.3	5.8	0
الجبل الشمالي	94.4	0.6	4.9	0
راس العين وخلة العامود	94.6	0.9	4.5	0
الضاحية	89.8	3.4	6.8	0
المساكن الشعبية	91.2	1.8	7.1	0
المنطقة الصناعية	75.0	0	25.0	0
مدينة نابلس	89.0	2.9	7.7	0.4

المصدر: المسح الميداني 2011.

الشكل (3:4) : مكان عمل رب الأسرة في مدينة نابلس 2011



المصدر: المسح الميداني، 2011

4:10:4. مهنة رب الأسرة

الجدول (18:4) يبين ان اكثر من نصف ارباب الأسر في المدينة يعملون في الوظائف والتجارة، وهذا يعكس الطبيعة التجارية للمدينة حيث انها تقدم السلع التجارية ليس فقط لسكان المدينة ولكن ايضا للقرى والمخيمات المحيطة بها، بالاضافة الى نسبة من فلسطيني الارض المحتلة عام 1948. كما يلاحظ من الجدول انخفاض نسبة العاملين في الصناعة (5%)، ويعود ذلك الى صعوبة استيراد المواد الخام اللازمة لكثير من الصناعات بسبب سيطرة اسرائيل على كافة المعابر.

ويبين الجدول أيضا ان نسبة ارباب الاسر العاملين في الحرف هي 11.9%، وهذه نسبة جيدة اذا ما قورنت بالقطاعات الاخرى، وهذا يعود الى محافظة سكان المدينة على الحرف التقليدية، وتوريثها لأبنائهم، الا ان هناك خوف من التخلي عن تلك الحرف بفعل التكنولوجيا التي بدأت تحل محل الاعمال الحرفية اليدوية. ان قطاع الحرفيين يرمز الى الحفاظ على الهوية، ويضع اصحاب القرار امام مسؤولياتهم والعمل على حماية هذا القطاع المهم من الإندثار.

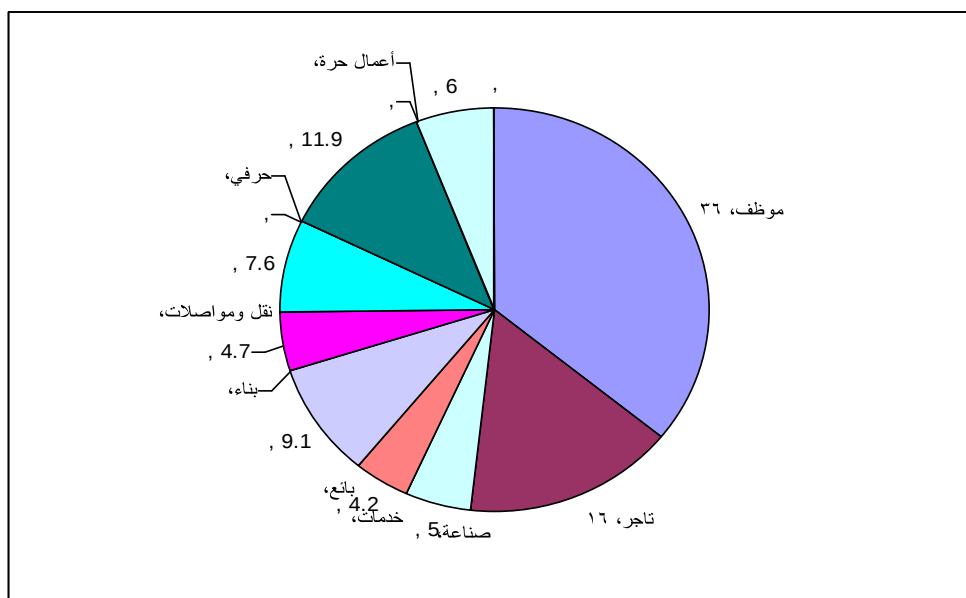
أما على مستوى الاحياء، فان العمل في الوظائف والتجارة تحتلان المراتب الاولى في معظم الاحياء، ويشذ عن ذلك حي المنطقة الصناعية التي ترتفع فيها نسبة العاملين في الصناعة الى 35% بحكم طبيعة المنطقة. وتتركز الحرف في راس العين وخلة العامود والبلدة القديمة والضاحية.

جدول(18:4): مهنة رب الاسرة في مدينة نابلس عام 2011 (بالنسبة المئوية)

المنطقة مهنة رب الأسرة	رفيديا	المخفية	الدوار وغربه	البلدة القديمة	الجبل الشمالي	راس العين	الضاح ية	المساكن الشعبية	المنطقة الصناعية	مدينة نابلس
موظف	34.2	42.4	42.9	22.4	46.3	30.4	37.3	31.6	10	36.0
تاجر	19.2	16.7	18.4	14.1	23.5	8	13.6	12.3	0	16.0
صناعة	1.4	7.6	4.1	3.5	0.6	10.7	3.4	1.8	35	5.0
خدمات	2.7	3	2	9.4	1.9	6.3	3.4	5.3	5	4.2
بائع	15.1	7.6	12.2	9.4	4.3	11.6	6.8	10.5	10	9.1
بناء	13.7	3	0	7.1	2.5	8.9	0	0	0	4.7
نقل ومواصلات	1.4	1.5	14.3	3.5	11.7	0	13.6	15.8	20	7.6
حرفي	8.2	10,6	2	15.3	8.6	19.6	15.3	12.3	10	11.9
أعمال حرة	4.1	7.6	4.1	15.3	0.6	4.5	6.8	10.5	10	6.0

المصدر: المسح الميداني 2011

الشكل (4:4) : نسبة عمل ارباب الأسر في المهن المختلفة في مدينة نابلس عام 2011



المصدر: المسح الميداني، 2011

6.10:4. علاقة الزوجة بقوة العمل

يبين الجدول (19:4) والشكل (5:4) أن 11.3% من الزوجات في مدينة نابلس منخرطات في سوق العمل، بهدف مساعدة الزوج على تحمل اعباء الحياة المتزايدة، الا ان هذه النسبة ما زالت منخفضة، وهذا يعود بشكل اساسي الى تحمل الرجل اعباء الاسرة بحكم العادات والتقاليد الموروثة. ويظهر الجدول أيضاً ارتفاع نسبة ربات البيوت حيث بلغت في المدينة 62.5% من الزوجات. أما بالنسبة للزوجات العاطلات عن العمل فقد بلغت نسبتهن في المدينة 20.9% وهذه النسبة قادرة على العمل وراغبة فيه، الا انه غير متوفر.

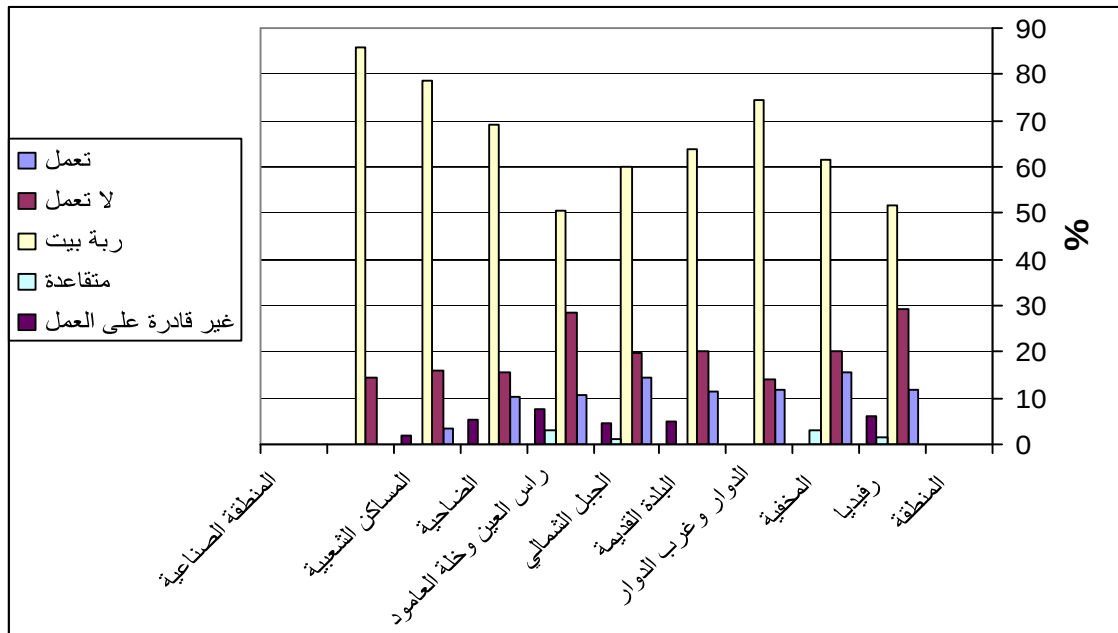
جدول(19:4): علاقة الزوجة بقوة العمل في مدينة نابلس عام 2011

الحالة العملية المنطقة	تعمل	لا تعمل	ربة بيت	متقاعدة	غير قادرة على العمل
رفيديا	11.8	29.4	51.5	1.5	5.9
المخفية	15.4	20.0	61.5	3.1	0
الدوار وغرب الدوار	11.6	14.0	74.4	0	0
البلدة القديمة	11.3	20.0	63.9	0	5.0
الجبل الشمالي	14.6	19.6	60.1	1.3	4.4
راس العين وخلة العامود	10.5	28.6	50.5	2.9	7.6
الضاحية	10.3	15.5	69.0	0	5.2
المساكن الشعبية	3.6	16.1	78.6	0	1.8
المنطقة الصناعية	0	14.3	85.7	0	0
مدينة نابلس	11.3	20.9	62.5	1.2	4.1

المصدر: المسح الميداني، 2011

أما على مستوى الاحياء، فقد سجلت المخفية أعلى نسبة من الزوجات العاملات وهي 15.4% يليها الجبل الشمالي بنسبة 14.6%. اما ادنى نسبة فسجلت في المنطقة الصناعية بنسبة صفر، يليها المساكن الشعبية بنسبة 3.6%، وهذا يعود الى تفاوت المستوى التعليمي للزوجات.

الشكل (5:4) : علاقة الزوجة بقوة العمل في مدينة نابلس عام 2011



المصدر: المسح الميداني، 2011.

5.10:4. عدد العاملين في الاسرة:

يبين الجدول (8:4) السابق أن متوسط عدد العاملين في الاسرة على مستوى المدينة قد بلغ 1.57 عاملا حسب نتائج المسح الميداني 2011، وقد اختلفت هذه النسبة بين حي واخر في المدينة، فقد سجل حي راس العين مع خلة العמוד اعلى عدد، حيث بلغ 1.87 عاملا، يليها حي البلدة القديمة 1.67 عاملا، وهذا يعود الى انخفاض المستوى التعليمي في المنطقتين وخروج الافراد مبكرا الى سوق العمل، في حين سجلت احياء الدوار والمنطقة الصناعية اقل عدد بواقع عامل واحد لكل منها، ويعود ذلك الى ان الاسر في المنطقة الصناعية اسر قادمة من المخيمات ونوعية 100%، اما منطقة الدوار فنسبة الاسر النووية فيها 93.9% مما يعني خروج الازواج الشابة الى مناطق اخرى في المدينة، وهذا واضح من تدني نسبة الاطفال 0-14 سنة حيث بلغت 23.5% فقط.

11:4. خصائص المسكن

1.11:4. طبيعة المسكن

يعتبر المسكن مؤشراً هاماً للمستوى الاقتصادي للسكان، وهو يختلف من حيث طبيعته، فهناك من يسكن في بيوت مستقلة كالفلل أو البيوت العربية، وهناك من يعيش في شقق داخل بنايات، وذلك حسب مستوى الدخل لرب الأسرة، ومن خلال المسح الميداني تبين أن 65.8% من سكان منطقة الدراسة يسكنون داخل شقق في بنايات، وهم بالغالب يمثلون الطبقة الوسطى من المجتمع، و30.2% يسكنون في بيوت عربية، وهي بيوت قديمة جداً ويسكنها شريحة الفقراء والفقراء جداً، في الأحياء القديمة، والباقي ونسبتهم قليلة تبلغ 3.9% من السكان يعيشون في فلل مستقلة، وهم من ذوي الدخل المرتفع. ويتركزون في الأحياء الجديدة. وتتركز الفلل في أحياء المخفية ورفيديا والجبل الشمالي، أما البيوت العربية فتتركز في البلدة القديمة، في حين تنتشر الشقق في جميع الأحياء باستثناء البلدة القديمة.

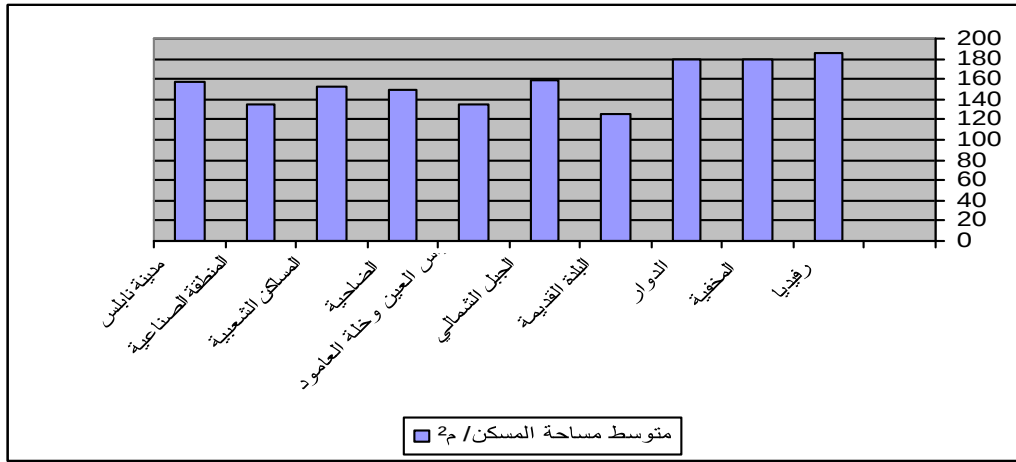
جدول(20:4): خصائص المسكن في مدينة نابلس عام 2011

المنطقة	طبيعة المسكن			متوسط مساحة المسكن / م ²	متوسط عدد غرف المنزل	متوسط عدد غرف النوم	درجة الازدحام شخص/غرفة
	فيلا	شقة	بيت عربي				
رفيديا	9.6	57.5	32.9	185	5.0	2.8	1.2
المخفية	11.6	71.0	17.4	180	4.7	2.6	1.3
الدوار	0.0	95.9	4.1	180	4.1	2.6	1.05
البلدة القديمة	0.0	23.2	76.8	125	3.2	1.9	1.6
الجبل الشمالي	5.4	91.0	3.6	158	4.3	2.8	1.1
راس العين وخلة العامود	0.9	52.6	46.6	135	3.5	2.0	1.6
الضاحية	3.3	58.4	38.3	150	3.7	2.1	1.4
المساكن الشعبية	1.8	84.2	14.0	152	4.0	2.4	1.2
المنطقة الصناعية	0.0	50.0	50.0	135	3.7	2.4	1.4
مدينة نابلس	3.9	65.8	30.2	157	4.0	2.4	1.3

المصدر: المسح الميداني، 2011م.

ومن خلال الجدول نلاحظ أيضا أن متوسط مساحة المساكن في المدينة تبلغ 157م²، ومتوسط عدد غرفها 4 غرف. أما على مستوى الأحياء فقد سجلت أحياء ريفديا والمخفية والدوار أكبر متوسط (180م² تقريبا)، أما البلدة القديمة ورأس العين والمنطقة الصناعية فقد سجلت أدنى متوسط (130م² تقريبا). وقد انعكس متوسط مساحة المنزل على عدد الغرف في المسكن، فسجلت ريفديا والمخفية أعلى متوسط، في حين سجلت البلدة القديمة أدنى متوسط.

شكل (6:4): متوسط مساحة المسكن في أحياء مدينة نابلس 2011

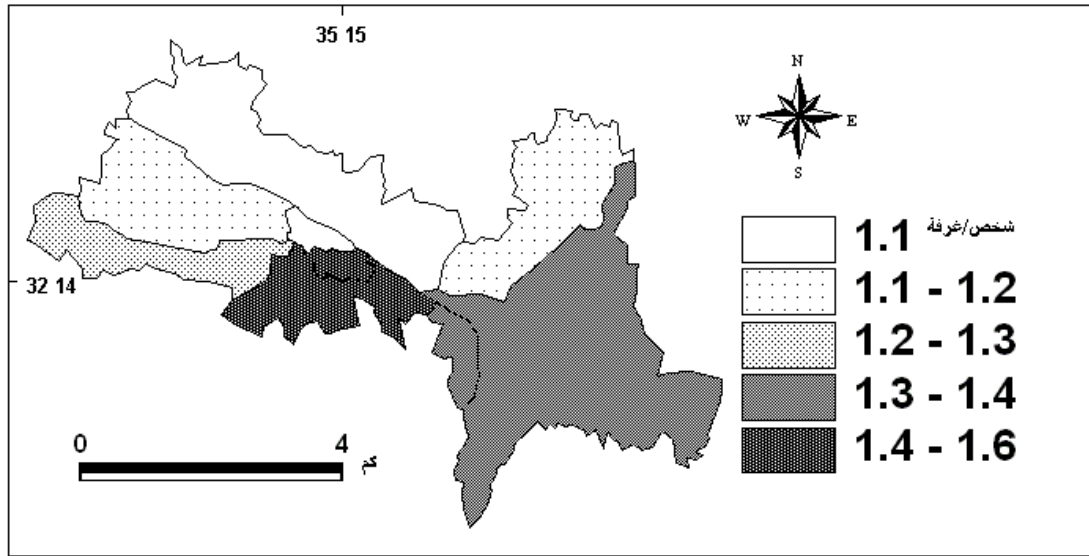


المصدر: المسح الميداني، 2011

أما درجة الإزدحام فتساوي عدد السكان مقسوماً على عدد الغرف في نفس المنطقة. وقد أظهرت نتائج المسح الميداني الذي قامت به الباحثة لعام 2011 أن درجة الإزدحام في المدينة تساوي 1.3 شخصا لكل غرفة، ودرجة الإزدحام هذه تقل عنها في المحافظة والبالغة 1.5 شخص لكل غرفة حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2010.

ومن خلال الجدول (20:4) أعلاه والخريطة رقم (3:4) أدناه يظهر أن هناك تباينات طفيفة في درجة الإزدحام بين أحياء المدينة، حيث بلغت أعلى درجة للإزدحام في أحياء البلدة القديمة ورأس العين مع خلة العامود وبلغت 1.6 شخصا لكل غرفة ؛ وهذا يعود الى خصائص المساكن فيهما حيث أنها في معظمها مساكن ذات بناء قديم حيث لم يكن هناك اهتمام بتخصيص غرف تتناسب مع عدد الأفراد، أما أدناها فكانت في حي الجبل الشمالي وبلغت 1.1 شخصا لكل غرفة.

خريطة (3:4): درجة الازدحام في أحياء مدينة نابلس 2011



المصدر: نتائج المسح الميداني 2011

2.11:4. ملكية المسكن

يبين الجدول (21:4) أن 68.9% من المساكن في المدينة هي ملك ساكنيها حيث كانت في أغلبها مساكن موروثية عن الأهل فقد أظهرت نتائج المسح الميداني عام 2011 أن 67.7% من المساكن المملوكة هي مساكن قديمة بُنيت قبل عام 1985م. كما يُبين الجدول أن 26.6% من مساكن المدينة هي مستأجرة، وتتركز في أحياء الدوار والبلدة القديمة والمساكن الشعبية بنسبة 65.3% و 54.1% و 24.6% على الترتيب، وتتراوح قيمة الإيجارات بين (250- 500 شيك شهريا) حسب بيانات المسح الميداني. ويُبين الجدول أيضا أن 4.5% من المساكن مشترك مع العائلة وتتركز في كل من البلدة القديمة ورأس العين مع خلة العامود بنسبة 13.2% و 11.2% على الترتيب، في حين تتخفف نسبة هذا النوع من المساكن في باقي المناطق، مما يدل على سيادة الاسر النووية في المدينة.

جدول(21:4): ملكية المسكن في مدينة نابلس عام 2011

ملكية المسكن / المنطقة	ملك	إيجار	مشارك مع العائلة
رفيديا	75.2	21.9	2.9
المخفية	84.1	13.0	2.9
الدوار	34.7	65.3	0.0
البلدة القديمة	32.7	54.1	13.2
الجبل الشمالي	84.3	14.5	1.2
راس العين وخلة العامود	66.4	22.4	11.2
الضاحية	76.7	15.0	8.3
المساكن الشعبية	75.4	24.6	0.0
المنطقة الصناعية	90.7	9.3	0.0
مدينة نابلس	68.9	26.6	4.5

المصدر: المسح الميداني 2011.

3.11:4. الخدمات والسلع المعمرة المتوفرة في المسكن

من خلال الجدول رقم(22:4) نلاحظ أنه يشتمل على مجموعة من الخدمات والسلع المتوفرة في المسكن في مدينة نابلس، وتُقسم الى عدة أقسام:

(1) الخدمات الأساسية التي يجب توفرها في المسكن، وإن عدم توفر أي منها سيتسبب في معاناة يومية للسكان، وهذه الخدمات هي: مياه الشرب، والكهرباء، والتدفئة.

(2) المرافق الصحية وتشمل المطبخ والمرحاض والحمام، وهي مرافق أساسية وضرورية يجب توفرها في كل مسكن، بغض النظر عن المستوى الإقتصادي، ولكن طريقة التصميم وأنواع التجهيزات فيها من الدلائل الأساسية للمستوى الإقتصادي للأسر.

(3) التجهيزات داخل المسكن: وهي عبارة عن مجموعة متنوعة من السلع المعمرة التي تتوفر في المسكن، حيث يتأثر تنوعها و توفرها بالمستوى الإقتصادي للأسرة و ببعض السلوك والمفاهيم الإجتماعية الخاصة بالأسرة.

وتعتبر مياه الشرب أهم الخدمات الأساسية التي يجب توفرها في المسكن، ومن الجدول رقم (22:4) أدناه يتبين أن ما نسبته 98.9% من مساكن المدينة يتوفر بها شبكة مياه للشرب، وهي نسبة تزيد عن مثيلتها في الضفة الغربية، حيث تبلغ النسبة 88.5% وهذا يعود لوجود نسبة 11.5% من المساكن في الضفة الغربية مازالت تعتمد على مصادر أخرى للشرب كآبار الجمع المنزلية أو شراء تنكات مياه أو استخدام مياه النبع أو العين يتركز 21.6% منهم في الأرياف. وكذلك بالنسبة للكهرباء فلتوفرها في المسكن أهمية كبيرة بإعتبارها إحدى وسائل الراحة للإنسان، وبخاصة أنه يستعمل لعدة أهداف في حياته اليومية، وأهميتها تكاد تساوي أهمية المياه، وكلما زاد عدد المساكن التي تتوفر فيها الكهرباء، فإن ذلك يُعتبر أحد المؤشرات على النمو والتطور في المجتمع¹. ومن خلال الجدول رقم (22:4) أيضاً نلاحظ أن مدينة نابلس موصولة بالكامل بشبكة الكهرباء بنسبة 100% وهي نسبة مرتفعة نسبياً مقارنة بالضفة الغربية وقطاع غزة.

أما بالنسبة لوسائل التدفئة في المدينة فنلاحظ من خلال الجدول أدناه أيضاً أن النسبة العظمى من السكان تعتمد على الغاز كوسيلة للتدفئة يليها الكهرباء بنسبة 56.8% و 39.2% على الترتيب وهي نسبة متقاربة مع الوضع في الضفة الغربية (50.1% و 39.9%) ، بينما في قطاع غزة فإن المصدر الرئيسي للتدفئة هناك هو الكهرباء بنسبة 61.1% مقابل 4.3% للغاز. أما بالنسبة للتدفئة المركزية فنسبتها منخفضة في جميع المناطق ويرتبط توفرها بالمستوى الإقتصادي للأسر كما سيتضح لاحقاً.

ومن الجدير بالذكر أن توفر مصادر التدفئة المختلفة في المساكن ليس بالضرورة الإعتماد عليها؛ حيث أظهر المسح الميداني أن 17% من الأسر تمتلك ثلاث أنواع مختلفة من المدافئ والتي تعمل على الكهرباء والغاز والكاز، ولكنها لا تستخدمها بسبب التكلفة المرتفعة لأثمان الغاز والكهرباء ولعدم توفر الكاز بشكل دائم في محطات الوقود في المدينة، ولذا فهي تلجأ لاستخدام الحطب والفحم كمصدر للتدفئة في الشتاء، وتتركز هذه الأسر في أحياء البلدة القديمة ورأس العين مع خلة العامود.

¹ أبو صالح، ماهر، 1998 مرجع سابق، ص 130

جدول(22:4): الخدمات والسلع المعمرة المتوفرة في المسكن في مدينة نابلس 2011

المنطقة				
توفر شبكة مياه شرب عامة	98.9	88.5	96.9	91.4
توفر شبكة كهرباء	100	99.8	99.9	99.9
مطبخ	99.9	97.5	99.5	98.2
حمام	99.6	97.3	99.4	98.0
مرحاض	97.9	96.9	99.5	97.8
ثلاجة	99.3	97.1	95.9	96.7
غسالة ملابس	98.2	95.9	94.8	95.5
نشافة مستقلة	6.8	4.9	1.7	3.8
غسالة صحن	6.5	-	-	-
طباخ غاز	98.5	99.5	99.5	99.5
مكوى	90.7	-	-	-
مكنسة كهربائية	71.4	39.6	13.8	30.8
ميكرويف	59.5	35.9	12.2	27.8
جهاز حاسوب	70.3	49.2	42.6	46.9
شبكة انترنت	47.0	21.8	22.8	22.1
مكتبة بيتية	26.3	21.2	9.1	17.0
هاتف ثابت	62.9	47.0	38.2	44.0
هاتف (جوال)	97.0	83.3	94.5	87.1
تلفزيون	99.2	97.5	96.9	97.3
ستلايت	97.9	93.8	95.3	97.3
فيديو أو DVD	32.6	16.3	2.3	11.5
تدفئة مركزية (2)	10.8	* 2.2	* 0.9	* 1.9
مكيف كهربائي (2)	23.1	27.8	62.7	34.7
مدفأة كهربائية (2)	39.2	* 39.9	* 61.1	* 44.1
مدفأة غاز (2)	56.8	* 50.1	* 4.3	* 41.0
مدفأة كاز (2)	12.2	* 2.4	* 2.2	* 2.4
حمام شمسي	71.6	56.8	55.6	56.4
سيارة خاصة	30.9	29.6	-	21.9

المصدر: (1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. مسح ظروف السكن. رام الله - فلسطين.

(2) * الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. مسح الطاقة المنزلي: (كانون ثاني، 2011) النتائج الأساسية. رام الله - فلسطين.

(3) ** المسح الميداني، 2011.

أما القسم الثاني من الخدمات وهي المرافق الصحية كالمطبخ والحمام والمرحاض. ومن خلال الجدول رقم (22:4) نلاحظ أن نسبة توفرها في مساكن مدينة نابلس أعلى من نسبتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوفر هذه المرافق من الأمور الضرورية بغض النظر عن المستوى المادي، ولكن عدم توفرها في المسكن فيرتبط بالفقر الشديد أو المدقع كما سيتضح لاحقاً.

أما القسم الأخير من الجدول رقم (22:4) فيشمل السلع المعمرة المتوفرة في المسكن في مدينة نابلس، ومن خلال الجدول أيضاً نلاحظ أن السلع المعمرة تنقسم إلى قسمين: سلع ضرورية لا يمكن الإستغناء عنها بغض النظر عن الغنى أو الفقر كالثلاجة والغسالة والتلفزيون والهاتف وطباخ الغاز، ولكن أنواعها وكمياتها هو ما يرتبط بالمستوى المادي للأسر. والقسم الثاني من السلع كالحاسوب مع أو بدون شبكة انترنت، والسيارة الخاصة، والمكيفات الكهربائية، والتدفئة المركزية، وغسالة الصحون ونشافة الملابس المنفصلة، فهي جميعها ترتبط بالمستوى المادي وتعتبر أهمية توفرها مسألة نسبية تعود للمستوى الإقتصادي والثقافي للأسرة.

الفصل الخامس

واقع الفقر وتبايناته المكانية في مدينة نابلس

1:5. مقدمة

2:5. مستويات الدخل والإنفاق في مدينة نابلس

3:5. أوجه الإنفاق

4:5. معدلات الفقر حسب الإنفاق والدخل والمنطقة

5:5. مؤشرات الفقر حسب الإنفاق والدخل وتبايناتها بين أحياء مدينة نابلس

6:5. علاقة الفقر بالخصائص الديموغرافية للأسر وتوزيع الفقر:

7:5. علاقة الفقر بالخصائص الاجتماعية للأسر وتوزيع الفقر:

8:5. علاقة الفقر بالخصائص الاقتصادية للأسر وتوزيع الفقر:

9:5. علاقة الفقر بخصائص المسكن

الفصل الخامس

واقع الفقر وتبايناته المكانية في مدينة نابلس

1:5. مقدمة

يتناول هذا الفصل واقع الفقر في مدينة نابلس والتباينات في مستوياته بين حي وآخر في المدينة، اعتماداً على نتائج المسح الميداني الذي نفذته الباحثة في شهر تموز من عام 2011م. وسوف يتم اعتماد المعايير التي وضعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تحديد شريحة الفقراء، كما سيتم إعداد خرائط توزيعات لمستويات الفقر في أحياء المدينة التسعة من أجل تسهيل فهم الصورة التوزيعية للفقراء في المدينة، وهو ما قد يسهل مهمة أصحاب القرار في وضع الخطط المكانية لمكافحة الفقر في المدينة. وسوف يتم تناول الفقر الوطني، والفقر المدقع، وفجوة الفقر، وشدته في المدينة وأحيائها. كما سيتم في هذا الفصل دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في الفقر.

2:5. مستويات الدخل والانفاق في مدينة نابلس

تعتبر قيمة الدخل والانفاق من الدلائل الأساسية للأنشطة الاقتصادية والأحوال الاجتماعية والتعليمية والسياسية في المجتمع، كما يعد من أهم المحددات التي يمكن الاعتماد عليها في الكشف عن أبعاد ظاهرة الفقر في منطقة الدراسة. وتتوه الباحثة أن النتائج المتعلقة بالفقر المبنية على الدخل تعتمد بالدرجة الأولى على مدى صدق الأفراد عند الإدلاء بكافة المعلومات المتعلقة بذلك، حيث كثيراً ما ينزعون إلى الإدلاء ببيانات قد تكون ناقصة، ولكن هذه النتائج عادة ما تكون أكثر مصداقية عند الادلاء بقيمة انفاقهم. ولذا تم الاعتماد على بيانات الانفاق الخاصة بالأسرة وتحليل نتائجها لقياس الفقر في منطقة الدراسة، بالإضافة لكونه الأسلوب الأمثل لقياس الفقر حسب ما أوصى به العديد من الخبراء في هذا المجال¹.

¹ الليثي، مرجع سابق، ص10.

في كل من الجدول (1:5) والشكل (1:5) تم إدراج متوسط الإنفاق بالإضافة إلى متوسط دخل الأسرة؛ الأول يمثل دخل رب الأسرة الشهري، والثاني يمثل متوسط مجموع الدخل الشهري للأسرة، وذلك بهدف المقارنة بينهما، حيث نجد أن الإعتماد على دخل رب الأسرة الشهري فقط قد يكون غير كافٍ لتوفير الرفاهية اللازمة للأسرة، وأن الأسر قد تعتمد على أكثر من مصدر للدخل، مثل عمل الزوجة أو فرد آخر من الأسرة، أو الحصول على دخل إضافي من مشروع أو عقار خاص بالأسرة، أو قد تكون مساعدات إنسانية من جهات مسؤولة، ولهذا كان من الأفضل عند المقارنة بين الفقر حسب الدخل والإنفاق الاعتماد على متوسط مجموع الدخل الشهري للأسرة في تقييم واقع الفقر في منطقة الدراسة.

جدول (1:5): متوسط الدخل والإنفاق في مدينة نابلس عام 2011 (بالشيك)

المنطقة	متوسط دخل رب الأسرة الشهري	متوسط مجموع دخل الأسرة الشهري	متوسط الإنفاق الشهري
رفيديا	3560	4700	3760
المخفية	3720	4650	3768
الدوار وغرب الدوار	3000	3300	3440
البلدة القديمة	2600	3000	2333
الجبل الشمالي	3900	4337	3540
رأس العين وخلة العامود	3198	3600	2960
الضاحية	3000	3350	3000
المساكن الشعبية	2900	3450	2600
المنطقة الصناعية	2000	2000	2000
مدينة نابلس	3600	3700	3150

المصدر: المسح الميداني، 2011

بلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة في مدينة نابلس 3700 شيكلاً حسب المسح الميداني 2011. ويختلف متوسط دخل الأسرة من حي إلى آخر في المدينة، فالجدول (1:5) يبين أن أعلى متوسط دخل للأسرة تم تسجيله في حي رفيديا، يليه حي المخفية وحي الجبل الشمالي، وبلغ متوسطه 4700 و 4650 و 4337 شيكلاً على الترتيب. أما أدنى متوسط دخل للأسرة فقد سُجل

كما يظهر من الشكل أيضا أن هناك إثنان من الأحياء يختلف فيهما الوضع و هما: الدوار والمنطقة الصناعية؛ حيث نجد أن الأسر في منطقة الدوار تتفق أكثر من مجموع دخلها، وهذا يعني أن الدخل غير كافٍ لتلبية حاجات الأسرة، وقد يضطرها للاستدانة. أما المنطقة الصناعية فنجد أن الإنفاق يساوي الدخل، وهذا دليل على تكيف الأسر مع دخلها المنخفض بسبب انخفاض الأجور في المصانع واعتماد الأسرة على دخل رب الأسرة فقط، حيث بلغ متوسط عدد العاملين في الأسرة في هذا الحي شخص واحد فقط وهو رب الأسرة عادةً.

3.5. أوجه الإنفاق

يوضح الجدول (2:5) أن أعلى نسبة إنفاق في المدينة كانت على الطعام وهي 29.1%، وهذه النسبة مرتفعة بالنسبة للدول المتقدمة التي تبلغ نحو 20%¹، وهذا يعني أن حصة الطعام في مدينة نابلس هي على حساب حصص أخرى. تفاوتت هذه النسبة من حي إلى آخر، فكانت أعلاها في المنطقة الصناعية والبلدة القديمة ورأس العين مع خلة العامود حيث زادت على 30% أما أقلها فكانت في المخفية ورفيديا حيث قلت عن 20%، وأما باقي المناطق فقد كانت بين 25% و 30% تقريبا، وهذا يعكس اختلاف المستوى المعيشي للسكان، فكلما انخفض المستوى المعيشي للسكان شكلت نسبة الإنفاق على الطعام والحاجات الأساسية نسبة أكبر من مجموع الإنفاق.

يأتي الإنفاق على أجرة السكن الشهرية في المرتبة الثانية بعد الطعام، حيث بلغت 12.7% وتفاوتت بين حي وآخر، وكانت أعلاها في منطقة الدوار بنسبة 16.3% وأدناها في الجبل الشمالي 9.5%. بينما يأتي التعليم في المرتبة الثالثة من حيث الإنفاق حيث شكل متوسطه في المدينة نسبة 11.2% وهذا يعكس مدى تأثير تكاليف التعليم وخاصة التعليم الجامعي على الأسر في المدينة، وتفاوتت النسبة بين حي وآخر فكان أعلاها في المخفية ورفيديا بنسبة 26.1% و 22.3% على الترتيب، أما أقل المناطق إنفاقا على التعليم فهي المنطقة الصناعية و البلدة القديمة ورأس العين مع خلة العامود والمساكن الشعبية حيث كانت أقل من 10% من مجموع الإنفاق، أما باقي المناطق

¹ الجمل، هاني، مرجع سابق، ص 49.

فكانت النسبة بين 11% و 13% تقريبا. يستدل من ذلك أن أكثر المناطق قدرة على تحمل نفقات التعليم الجامعي هي المخفية ورفيديا.

جدول (2:5): أوجه الإنفاق في مدينة نابلس عام 2011 (بالنسب المئوية)

المنطقة أوجه الإنفاق	رفيديا	المخفية	الدوار	البلدة القديمة	الجبل الشمالي	راس العين وخلة العامود	الضاحية	المساكن الشعبية	المنطقة الصناعية	مدينة نابلس
الكهرباء	3.1	3.1	4.7	3.0	3.8	3.7	3.4	5.5	5.4	3.9
المياه	1.2	1.2	1.3	2.1	1.8	2.0	1.8	2.0	3.1	1.8
الطعام	19.8	19.2	26.5	31.6	27.2	30.1	27.9	29.0	34.6	29.1
التعليم	22.3	26.1	13.3	6.1	11.6	6.9	11.8	7.2	7.3	11.8
العلاج	3.5	4.4	5.5	7.4	5.9	5.6	5.8	8.7	5.8	6.0
أجرة السكن الشهرية	15.9	13.7	16.3	13.2	9.5	11.6	10.7	14.5	15.4	12.7
النقل والموا صلات	5.1	6.5	6.2	6.3	6.5	6.5	7.5	6.8	9.2	5.6
المحرو قات	5.9	6.9	5.4	4.3	7.2	5.8	8.2	4.3	5.4	7.4
التلفون الثابت	2.0	2.0	3.3	2.9	2.9	2.7	2.8	2.7	3.1	3.1
الهاتف الخلوي	3.3	2.3	6.5	3.3	3.7	3.0	3.4	3.0	3.5	3.7
الملابس	6.2	4.9	4.8	5.3	6.7	5.8	3.4	4.3	3.8	5.8
الترفيه	3.8	3.7	4.1	4.0	5.4	3.7	3.6	5.3	0.0	5.0
المتفرقا ت	7.8	6.0	5.5	10.5	8.7	12.7	8.4	6.5	3.5	7.8

المصدر: المسح الميداني 2011.

إن أوجه الإنفاق الثلاثة المذكورة شكلت ما يزيد على نصف أوجه الإنفاق، وشكلت باقي الأوجه ما بين 40 و 50% فقط، والمُلفت أن المتفرقات شكلت 7.8% من أوجه الإنفاق وعندما سُئل مجتمع الدراسة عن المقصود بالمتفرقات ركز غالبيتهم على التدخين.

4.5. معدلات الفقر حسب الإنفاق والدخل والمنطقة

يبين الجدول (3:5) أن معدل الفقر حسب الإنفاق وفق بيانات المسح الميداني لعام 2011 قد بلغ 47.9% في مدينة نابلس، وهذه النسبة أعلى من مثيلتها في الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغة 25.7% لعام 2010¹، (بواقع 18.3% في الضفة الغربية و38.0% في قطاع غزة)؛ مما يعني أن إنفاق واستهلاك السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة أعلى من سكان مدينة نابلس الذين يتجهون نحو الإقتصاد في إنفاقهم.

أما بالنسبة للفقر حسب الدخل فقد أظهر المسح الميداني 2011، أن 42.6% من الأسر يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني في مدينة نابلس، وهي نسبة تزيد عن مثيلتها في الضفة الغربية، ولكنها تقل بكثير عن قطاع غزة (بواقع 36.2 في الضفة و69.3% في قطاع غزة). أما سبب ارتفاع الفقر في مدينة نابلس بصورة أكبر من الضفة الغربية ككل فهو تعرض المدينة الى فترة طويلة من الحصار المستمر أكثر من غيرها من مناطق الضفة الغربية ولمدة استمرت (7 سنوات تقريبا)، مما أدى الى شلل القطاع التجاري في المدينة والذي يعتبر العمود الفقري لإقتصادها.

كما أظهر المسح الميداني أيضا أن حوالي 34.7% من أسر المدينة تعاني من الفقر الشديد (المدقع) وفقا لأوجه الإنفاق، وهي نسبة أعلى أيضا من النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة (8.8% في الضفة الغربية و23.0% في قطاع غزة). أما على مستوى الدخل فقد تبين أن 31.4% من أسر المدينة دخلها أقل من خط الفقر الشديد، في حين بلغت 37.6% في الضفة وقطاع غزة (بواقع 24.6% في الضفة و59.2% في القطاع).

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011 الفقر في الأراضي الفلسطينية/تقرير النتائج الرئيسية للأعوام (2009 -

جدول (3:5): معدلات الفقر حسب الانفاق والدخل في الضفة والقطاع للأعوام (2009-2010 و2011)

المنطقة	نسبة الفقر %		الفقر المدقع %	
	حسب الانفاق	حسب الدخل	حسب الانفاق	حسب الدخل
الضفة الغربية	18.3	36.2	8.8	24.6
قطاع غزة	38.0	69.3	23.0	59.2
مجموع الضفة والقطاع	25.7	48.6	14.1	37.6
مدينة نابلس *	47.9	42.6	34.7	31.4

المصدر:

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، الفقر في الأراضي الفلسطينية، تقرير النتائج الرئيسية للأعوام (2010-2009).

(2) * المسح الميداني 2011.

ومما سبق نلاحظ أن نسبة الفقر حسب الانفاق أعلى من نسبته حسب الدخل في مدينة نابلس، مما يعني أن سكان المدينة يتجهون نحو تقليص إنفاقهم محاولين التكيف مع دخولهم أو من أجل التوفير للمستقبل. وهذا بعكس السائد في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أظهرت البيانات السابقة، أن نسبة الفقر حسب الدخل فيهما أعلى من نسبته حسب الإنفاق؛ مما يعني أن إنفاق واستهلاك سكان الضفة والقطاع أعلى من مجموع دخلهم الشهري بل قد يستدينون من أجل تلبية مستلزماتهم الشهرية.

5:5. مؤشرات الفقر حسب الانفاق والدخل وتبايناتها بين أحياء مدينة نابلس

يشير الجدول (4:5) أن مستويات الفقر حسب الإنفاق والدخل تختلف من حي إلى آخر في المدينة، ويمكن تقسيم أحياء المدينة إلى مجموعتين حسب الانفاق، تضم المجموعة الأولى كل من المنطقة الصناعية والبلدة القديمة والمساكن الشعبية، ورأس العين مع خلة العامود وتمثل هذه المجموعة نسبة (41.3%) من مجتمع العينة، حيث أنها سجلت أعلى النسب، فأكثر من نصف الأسر في هذه الأحياء تعيش تحت خط الفقر (أي أنها تتفق شهريا أقل من 2278 شيكلا)

تليها منطقة الضاحية وتمثل نسبتها (8.4%) من مجتمع العينة، حيث تقع بين المجموعتين وبلغت فيها نسبة الفقر حوالي 50%. أما المجموعة الثانية تمثل نسبة (50.3%) من مجتمع العينة، وتضم أحياء المخفية ورفيديا والدوار والجبل الشمالي التي سجلت نسبة فقر أقل، وهذا يعكس ظروفًا اقتصادية أفضل في هذه الأحياء، كما سيتضح لاحقاً.

وكذلك الحال بالنسبة لفقر الدخل، حيث يمكن تقسيم أحياء المدينة على أساسه إلى مجموعتين أيضاً: تضم المجموعة الأولى المنطقة الصناعية والبلدة القديمة ورأس العين مع خلة العامود والمساكن الشعبية، حيث سجلت أعلى النسب، فتعيش أكثر من نصف الأسر تحت خط الفقر، تليها منطقة الضاحية، التي تقع بين المجموعتين، وبلغت نسبة الفقر فيها حوالي 48.3%. أما المجموعة الثانية فتضم أحياء الجبل الشمالي و رفيديا والمخفية والدوار التي سجلت نسبة فقر أقل على التوالي.

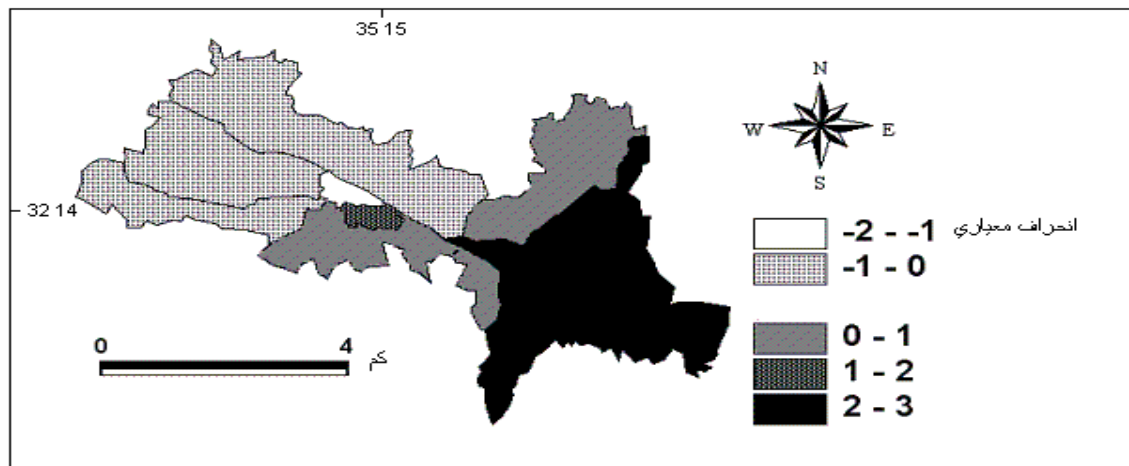
جدول (4:5): مؤشرات الفقر حسب الإتفاق والدخل في مدينة نابلس عام 2011

المنطقة	نسبة الفقر		فجوة الفقر		شدة الفقر		الفقر المدقع	
	حسب الإتفاق	حسب الدخل	حسب الإتفاق	حسب الدخل	حسب الإتفاق	حسب الدخل	حسب الإتفاق	حسب الدخل
رفيديا	34.3	31.5	8.6	9.1	2.1	2.6	20.4	20.5
المخفية	32.5	31.9	8.5	8.0	2.2	2.0	20.3	16.9
الدوار وغرب الدوار	33.8	34.7	7.7	8.5	1.7	2.1	22.4	12.4
البلدة القديمة	75.0	77.7	30.9	37.4	12.7	18.0	62.7	68.6
الجبل الشمالي	32.6	18.7	8.1	4.2	2.0	0.97	20.0	9.4
رأس العين وخلة العامود	54.1	56.6	20.5	27.1	7.8	11.3	43.2	50.7
الضاحية	49.7	48.3	13.7	22.2	3.8	10.2	34.8	35.0
المساكن الشعبية	60.8	52.6	17.5	14.6	5.1	4.7	43.0	47.5
المنطقة الصناعية	93.4	86.8	8.6	33.4	2.1	12.9	80.3	64.3
مدينة نابلس	47.9	42.6	15.4	15.2	5.0	5.4	34.7	31.4

المصدر: المسح الميداني، 2011م.

وعند تمثيله على الخرائط؛ تظهر تباينات الفقر بشكل واضح بين أحياء المدينة، حيث تبين الخريطة رقم (1:5) الانحراف المعياري لنسبة الفقر حسب الإنفاق في أحياء المدينة، ويظهر فيها أن المنطقة الصناعية سجلت ضعفين إلى ثلاثة أضعاف الانحراف المعياري عن متوسط نسبة الفقر في المدينة، مما يعني أنها الأكثر فقراً، يليها حي البلدة القديمة بانحراف معياري يتراوح بين 1 و 2، ثم أحياء المساكن الشعبية ورأس العين مع خلة العامود والضاحية بانحراف معياري موجب يتراوح بين صفر و واحد، وتعتبر هذه المناطق سافة الذكر الأكثر فقراً في المدينة.

خريطة (1:5): الانحراف المعياري لنسبة الفقر حسب الإنفاق في مدينة نابلس لعام 2011



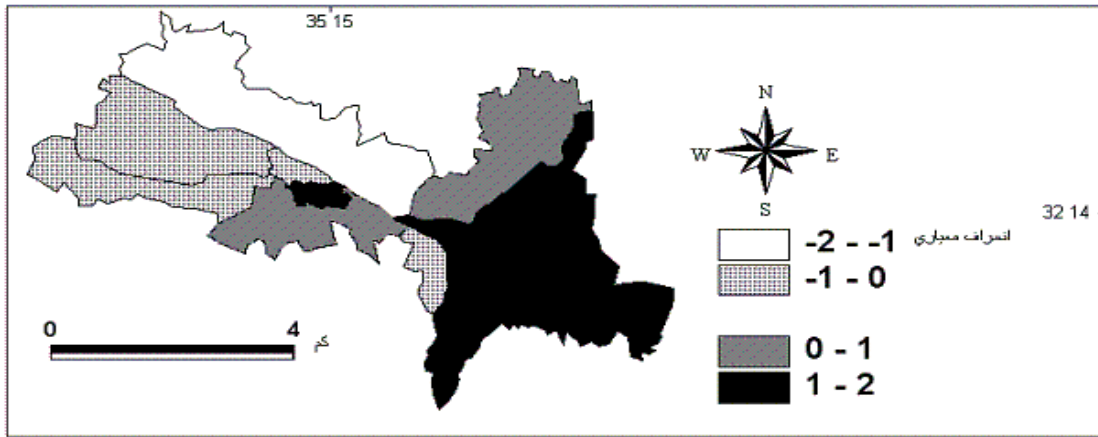
المصدر: إعداد الباحثة، 2011

كما تبين الخريطة أن أحياء رفيديا والمخفية والجبل الشمالي سجلت انحرافا معياريا سالباً يتراوح بين صفر وسالب واحد، وبالتالي فهي أفضل حالا من الأحياء السابقة، أما بالنسبة لمنطقة الدوار فهي الأفضل من حيث الإنفاق، فقد سجلت انحرافا معياريا يتراوح بين سالب واحد وسالب اثنين.

أما بالنسبة لفقر الدخل؛ فيظهر من خلال الخريطة رقم (2:5) أن هناك بعض الاختلاف في توزيع نسب الفقر مقارنة بما أظهرته الخريطة رقم (1:5) حسب الإنفاق، فالمنطقة الصناعية والبلدة القديمة أصبحت في نفس الفئة بانحراف معياري يتراوح بين 1 و 2، وهي بالتالي الأكثر فقراً، تليها أحياء رأس العين مع خلة العامود والمساكن الشعبية بانحراف معياري يتراوح بين صفر و واحد موجب.

أما المناطق الأفضل حالا فهي رفيديا والمخفية و الضاحية، حيث ينخفض الانحراف المعياري عن متوسط نسبة الفقر حسب الدخل إلى ما بين صفر و سالب واحد، كما تظهر المقارنة أيضا إختلاف نسب الفقر حسب الدخل والفقر حسب الإنفاق، فالمنطقة الصناعية والبلدة القديمة أصبحت في نفس الفئة بانحراف معياري يتراوح بين 1 و 2، وهي بالتالي الأكثر فقرا، تليها أحياء رأس العين مع خلة العامود والمساكن الشعبية بانحراف معياري يتراوح بين صفر و واحد موجب.

خريطة (2:5): الانحراف المعياري لنسبة الفقر حسب الدخل في مدينة نابلس لعام 2011



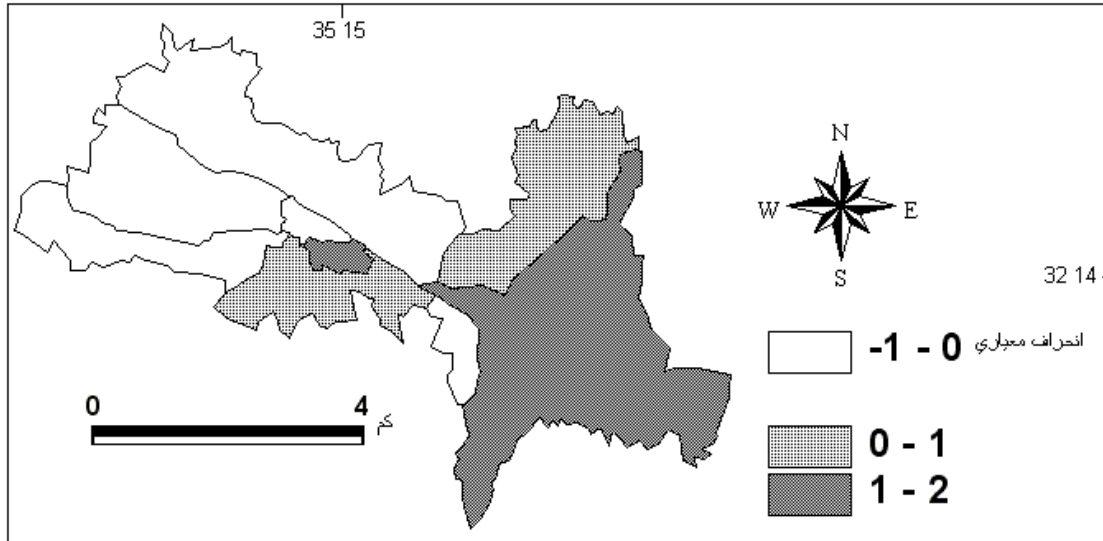
المصدر: إعداد الباحثة، 2011

أما المناطق الأفضل حالا فهي رفيديا والمخفية و الضاحية، حيث ينخفض الانحراف المعياري عن متوسط نسبة الفقر حسب الدخل إلى ما بين صفر و سالب واحد، وأخيرا توضح الخريطة رقم (2:5) أن نسبة الفقر حسب الدخل هي الأقل في منطقة الجبل الشمالي، حيث انخفض الانحراف المعياري إلى ما بين سالب واحد وسالب اثنين.

أما بالنسبة لمؤشر فجوة الفقر، فيظهر الجدول السابق رقم (4:5) أن نسبته حسب الإنفاق قد تراوحت في المجموعة الأولى بين 17.5% في المساكن الشعبية و 35% في المنطقة الصناعية، أما بالنسبة للمجموعة الثانية؛ فقد تراوحت نسبة فجوة الفقر بين 7.7% في الدوار و 8.6% في رفيديا، أي أنها متقاربة جدا في هذه المجموعة، في حين سجلت الضاحية نسبة متوسطة بين المجموعتين (13.7%).

وتظهر هذه التباينات واضحة عند تمثيلها على الخرائط، فتبين الخريطة رقم (3:5) الانحراف المعياري لفجوة الفقر حسب الإنفاق ويظهر فيها ثلاثة فئات: الفئة الأولى تضم المنطقة الصناعية والبلدة القديمة، حيث سجلت أعلى فجوة فقر في المدينة، وقد تراوحت بين 1 و 2 إنحرافا معياريا، وهذا يعني أن نسبة الأسر التي تتفق أقل من 2278 شيكل هي الأعلى في هذين الحين، تليها أحياء المساكن الشعبية ورأس العين مع خلة العامود بانحراف معياري موجب يتراوح بين صفرو واحد. أما باقي الأحياء فكان الانحراف المعياري لفجوة الفقر فيها سالبا ويتراوح بين صفرو سالب واحد، وبالتالي فإن أحياء المنطقة الصناعية والبلدة القديمة ورأس العين مع خلة العامود والمساكن الشعبية هي الأكثر معاناة من ارتفاع نسبة فجوة الفقر حسب الإنفاق، في حين تنخفض نسبة فجوة الفقر حسب الإنفاق في باقي الأحياء.

خريطة (3:5): الانحراف المعياري لفجوة الفقر حسب الإنفاق في مدينة نابلس لعام 2011

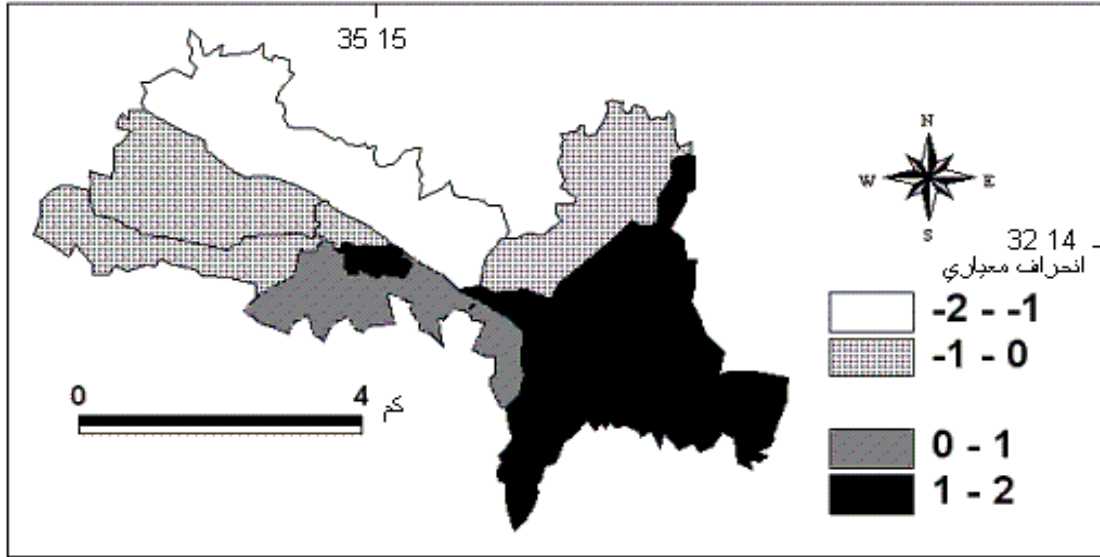


المصدر: إعداد الباحثة، 2011

أما فجوة الفقر حسب الدخل فتظهر الخريطة رقم (4:5) أن أحياء المنطقة الصناعية والبلدة القديمة ورأس العين مع خلة العامود هي الأكثر معاناة من ارتفاع فجوة الفقر، حيث تراوح الانحراف المعياري بين صفرو 2، في حين كان الانحراف المعياري لباقي المناطق سالبا. ومن الملاحظ اختلاف توزيع فجوة الفقر حسب الإنفاق والدخل، فمثلا توضح الخريطة رقم (3:5) أن

حي الضاحية كان الأفضل حالا من حيث الإنفاق، بينما الخريطة رقم (4:5) فبينت ان حي المساكن الشعبية كان الأفضل حالا من حيث الدخل.

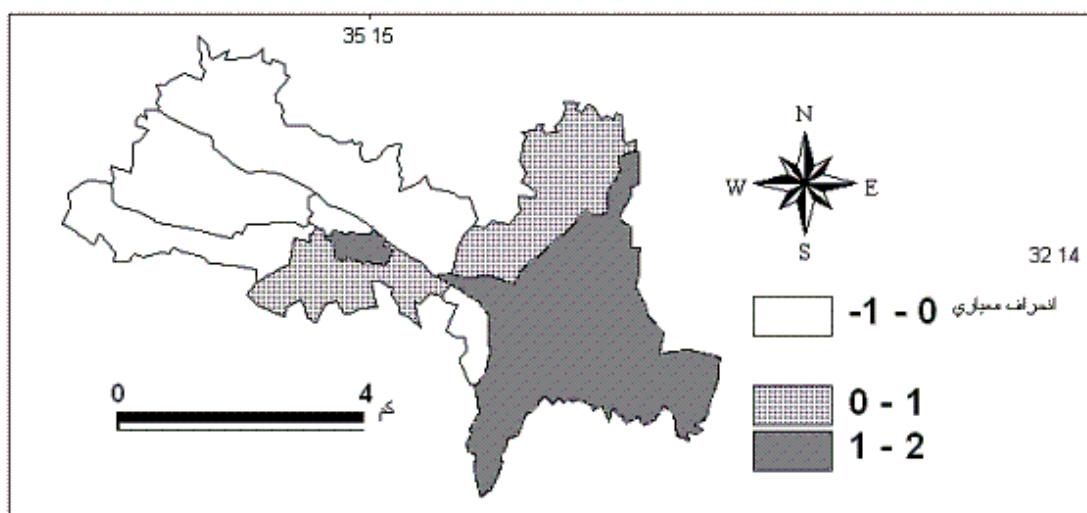
خريطة (4:5) : الانحراف المعياري لفجوة الفقر حسب الدخل في مدينة نابلس لعام 2011



المصدر: إعداد الباحثة، 2011

أما أحياء المجموعة الثانية، فقد تراوحت شدة الفقر فيها بين 1.7% في الدوار و 2.2% في المخفية، أما الضاحية فقد سجلت شدة فقر بنسبة 3.8%. في حين تبين الخريطة رقم (5:5) أدناه أن شدة الفقر حسب الإنفاق ينتشر في كل من المنطقة الصناعية والبلدة القديمة، حيث تراوح الانحراف المعياري بين انحراف واحد إلى ضعفين، وبدرجة أقل في رأس العين مع خلة العامود والمساكن الشعبية، بانحراف معياري يتراوح بين صفر وواحد.

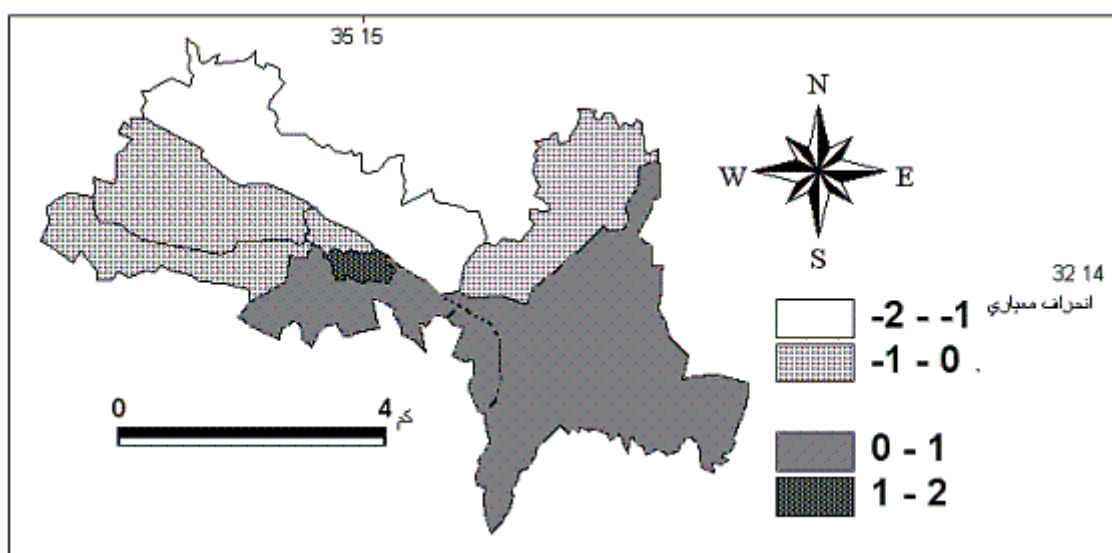
خريطة (5:5): الانحراف المعياري لشدة الفقر حسب الإنفاق في مدينة نابلس لعام 2011



المصدر: إعداد الباحثة، 2011

أما أحياء الجبل الشمالي ورفيديا والمخفية والدوار والضاحية فقد كانت شدة الفقر فيها منخفضة، حيث كان الانحراف المعياري سالباً ويتراوح بين صفر وسالب واحد. بالمقارنة تبين الخريطة رقم (6:5) أدناه شدة الفقر حسب الدخل، وسجلت البلدة القديمة أعلى نسبة، تلاها أحياء المنطقة الصناعية ورأس العين مع خلة العامود، وكان فيهما الانحراف المعياري فوق متوسط شدة الفقر في المدينة، بينما كان الوضع أفضل في أحياء ريفيديا والمخفية والدوار والمساكن الشعبية، أما الجبل الشمالي فكان الأفضل.

خريطة (6:5): الانحراف المعياري لشدة الفقر حسب الدخل في مدينة نابلس لعام 2011

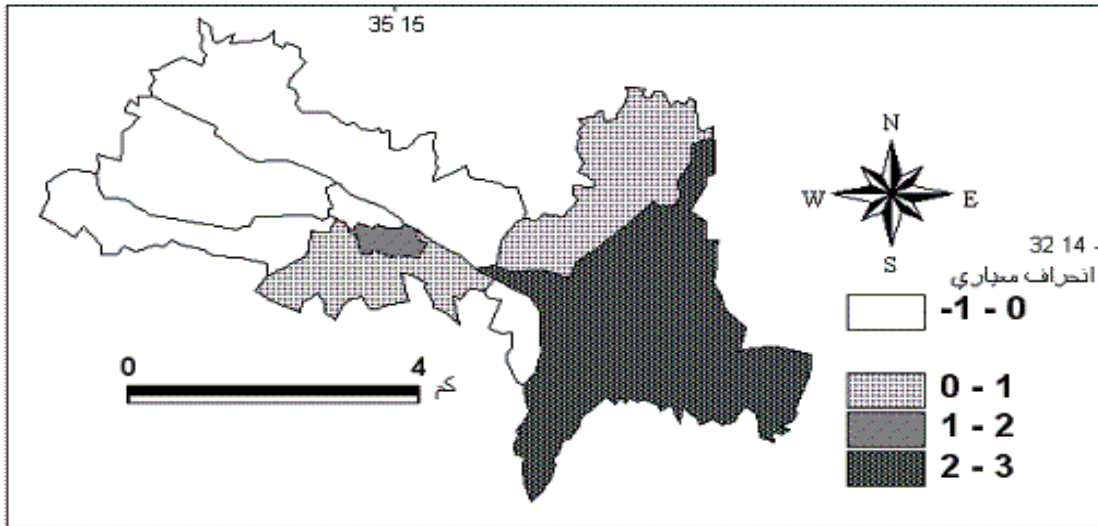


المصدر: إعداد الباحثة، 2011

وأخيرا يشير الجدول (4:5) أن الفقر المدقع (الأسر التي تنفق أقل من 1870 شيقلًا شهريًا) يتركز في أحياء المجموعة الأولى، وتراوح بين 80.3% في المنطقة الصناعية و 43% في المساكن الشعبية، أما الفقر المدقع في المجموعة الثانية فهو متساوي تقريبًا بين الأحياء (20% تقريبًا)، أما بالنسبة للضاحية فقد بلغت نسبة الفقر المدقع فيها 34.8%.

وعند تمثيل انتشار الفقر المدقع (الأسر التي تنفق أقل من 1870 شيقلًا شهريًا) حسب الإنفاق على الخرائط يتبين من خلال الخريطة رقم (7:5) انتشار الفقر المدقع في المنطقة الصناعية، تليها البلدة القديمة، ثم رأس العين مع خلة العامود والمساكن الشعبية، أما مناطق الجبل الشمالي ورفيديا والمخفية والدوار والضاحية، فإنها تتمتع بوضع أفضل.

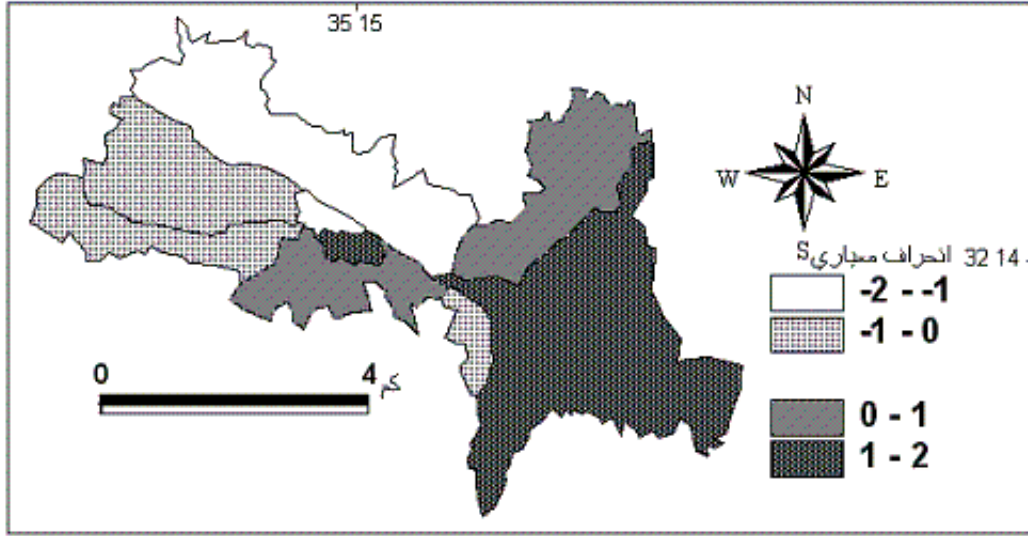
خريطة (7:5): الانحراف المعياري للفقر المدقع حسب الإنفاق في مينة نابلس لعام 2011



المصدر: إعداد الباحثة، 2011

أما الخريطة رقم (8:5) أدناه فتبين توزيع الفقر المدقع في أحياء المدينة حسب الدخل، وبقية المنطقة الصناعية والبلدة القديمة الأكثر فقراً، تليها أحياء رأس العين مع خلة العامود والمساكن الشعبية، أما رفيديا والمخفية والضاحية فوضعها أفضل قليلاً. وتبين الخريطة أيضاً أن الجبل الشمالي والدوار تتمتعان بانخفاض نسبة الفقر المدقع حسب الدخل.

خريطة (8:5): الانحراف المعياري للفقر المدقع حسب الدخل في مدينة نابلس لعام 2011



المصدر: إعداد الباحثة، 2011

أما على مستوى مدينة نابلس فيبين الجدول (4:5) أن نسبة الفقر حسب الإنفاق أعلى من نسبتها حسب الدخل، مما يعني تدني القدرة الشرائية لدى السكان، وعدم تمكنهم من تلبية كافة حاجاتهم اعتماداً على الدخل. أما بالنسبة لمؤشرات فجوة الفقر وشدته فهي متساوية تقريباً حسب الإنفاق والدخل، وأخيراً يظهر الجدول أن نسبة الفقر المدقع حسب الإنفاق أعلى قليلاً من نسبته حسب الدخل. وبصورة عامة يمكن القول أن هناك اقتراب كبير بين الإنفاق والدخل على مستوى المدينة، مما يعني أن الفقراء ينفقون كافة دخلهم.

ومن الجدير بالذكر أن مؤشرات فجوة الفقر وشدته أكثر دقة في تشخيص حالة الفقر في المجتمع من مؤشرات الفقر والفقر المدقع لأن مقياسهما يعتبر أقل حساسية لتوزيع الفقر بين الفقراء، فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقراً إلى الفقراء الذين هم أحسن حالاً، فإن المؤشر قد لا يتغير، بل ربما يتحسن مما يُظهر عكس النتائج الحاصلة¹.

¹ الليثي مرجع سابق ص20

ومن أجل اختبار صحة الفرضية الأولى التي تقول: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين مستوى الفقر ومتوسط دخل رب الأسرة " تم تطبيق اختبار مربع كاي وكانت النتيجة كما يبينها الجدول أدناه أن قيمة اختبار مربع كاي هي 1374.927 بدرجة حرية مقدارها 110 ومستوى المعنوية هي 0.000، وبما أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين متوسط الدخل لرب الأسرة ومستوى الفقر وعلى درجات الحرية 110. "بمعنى أن متوسط دخل رب الأسرة له تأثير على معدلات الفقر في الأسرة.

جدول (5:5): اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر ومتوسط دخل رب الأسرة في مدينة نابلس 2011

1374.927	قيمة الاختبار
110	درجات الحرية
0.000	مستوى المعنوية

المصدر: إعداد الباحثة 2011

أما الفرضية الثانية التي تقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين مكان السكن ومستوى الفقر " فقد تم اختبار صدقها من عدمه أيضا بتطبيق اختبار مربع كاي وكانت النتيجة كما يبينها الجدول أدناه أن قيمة اختبار مربع كاي هي 230.357 بدرجة حرية مقدارها 80 ومستوى المعنوية هي 0.000، وبما أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين مكان السكن ومستوى الفقر وعلى درجات الحرية 80. بمعنى أن هناك اختلافات مكانية لتوزيع الفقر حسب مكان السكن.

جدول (6:5): اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر ومكان السكن في مدينة نابلس 2011

230.357	قيمة الاختبار
80	درجات الحرية
0.000	مستوى المعنوية

المصدر: إعداد الباحثة 2011

6:5. علاقة الفقر بالخصائص الديموغرافية للأسر وتوزع الفقر:

تتفاوت مستويات واتجاهات الفقر بشكل كبير تبعاً للاختلافات في حجم وتركيب الأسرة، والخصائص الديموغرافية لرب الأسرة كالعمر والنوع والحالة الزوجية.

1:6:5. حجم الأسرة

كان من المتوقع أن يلعب حجم الأسرة دوراً مهماً في تحديد الأعباء الملقاة على عاتق رب الأسرة، فكلما زاد عدد أفراد الأسرة كلما ازدادت الأعباء، ولكن ما أظهرته نتائج المسح الميداني 2011 في مدينة نابلس كان معاكساً للصورة السابقة، فقد تبين أن العلاقة عكسية بين الفقر وحجم الأسرة، فكلما زاد عدد أفراد الأسرة انخفضت نسبة الفقر فيها. ويبين رقم (7:5) والجدول رقم (8:5) أن أعلى معدل لانتشار الفقر كان في الأسر الفردية (المكونة من فرد واحد والتي تتألف بشكل أساسي من كبار السن) حيث بلغت نسبة الفقر فيها 91% والفقر المدقع 60.4% وبلغت فجوة الفقر 51.8% وشدة الفقر 29.5% وهي في مجموعها نسب مرتفعة جداً، وهذا يؤكد مدى حساسية هذه الفئة ومدى حاجتها للمساعدات، ومن الجدير بالذكر أن المسنين هم من الفئات الرئيسية المتلقية للمساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية، ولكنها مساعدات متواضعة لا تكفي لسد الحاجة، حيث تبلغ قيمتها 250 شيكل شهرياً، وتقدم مرة كل 3 شهور تقريباً¹.

¹مقابلة مع وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية أجرتها صحيفة الحياة الجديدة، العنوان الإلكتروني:

<http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=2169&cid=133097&id=3>، تاريخ التصفح

2012\5\25.

وتبين الجداول أيضا أن معدلات انتشار الفقر تأخذ بالإنخفاض كلما زاد عدد أفراد الأسرة حتى تصل أدنى معدلاتها في الأسرة التي يزيد عدد أفرادها عن 10 أفراد، حيث بلغت نسبة الفقر 34.9% والفقر المدقع 26.1% وكذلك بالنسبة لمؤشرات فجوة الفقر وشدة الفقر وبلغت النسبة 17.3% و8.6%. في حين كانت العلاقة طردية بين حجم الأسرة ومعدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء الأسر الفردية، حيث توافقت هذه الحالة مع الوضع في منطقة الدراسة. فقد بلغت أعلى نسبة لمعدل الفقر في الضفة والقطاع بين أفراد الأسر المؤلفة من 10 أفراد فأكثر، حيث بلغت النسبة 45.1% لعام 2010، كما امتازت هذه الفئة من الأسر بوجود أعلى معدل لمؤشري فجوة الفقر وشدة الفقر، في حين كان أدنى معدل انتشار للفقر بين الأسر المكونة من 2-3 أفراد حيث بلغت النسبة 13.9% لعام 2010، وهذا ينطبق على بقية المؤشرات. أما تفسير ذلك الاختلاف بين منطقة الدراسة ومناطق الضفة والقطاع فإنه يكمن في زيادة عدد العاملين في الأسر كبيرة الحجم في مدينة نابلس، حيث كان معامل الارتباط بين عدد أفراد الأسرة وعدد العاملين فيها قد بلغ 36% حسب نتائج معامل ارتباط بيرسون.

أما على مستوى الأحياء فيبين الجدول (7:5) أعلاه أن العلاقة بين حجم الأسرة ومعدل انتشار الفقر في معظمها علاقة عكسية، فكلما زاد عدد الأفراد انخفضت مؤشرات الفقر فيها، باستثناء حي واحد هو حي الضاحية، حيث كانت العلاقة طردية. فقد ارتفعت فيه نسبة الفقر والفقر المدقع إلى 100% و87% على التوالي لدى الأسر المكونة من 10 أفراد فأكثر، بينما انخفضت فيه إلى 36.6% و21.8% على التوالي لدى الأسر المكونة من 2-3 أفراد؛ ويعود السبب في ذلك إلى عدة عوامل منها المستوى التعليمي لرب الأسرة حيث 65% منهم حاصلين على الشهادة الأساسية والثانوية بالإضافة إلى انخفاض نسبة مشاركة الزوجة في قوة العمل 10% منهن فقط مما يعني أن الأسرة تعتمد على دخل رب الأسرة بشكل أساسي وبالتالي تقل حصة الفرد من الدخل. وهذا يتوافق مع الوضع في مجموع أراضي السلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع).

أما من حيث توزيع الفقر فيها، فيمكن تقسيم الأحياء حسب الجدول (7:5) أعلاه الى مجموعتين: تضم الأولى أحياء البلدة القديمة والمنطقة الصناعية والمساكن الشعبية ورأس العين مع خلة العامود، وتمثل هذه المجموعة أعلى معدلات للفقر والفقر المدقع حسب حجم الأسر مع ملاحظة أختفاء الفقر في حي رأس العين مع خلة العامود في الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 10 أفراد.

جدول (7:5): نسبة الفقر والفقر المدقع في مدينة نابلس حسب حجم الأسرة لعام 2011

حجم الأسرة (شخص) المنطقة	1		3- 2		5- 4		7- 6		9- 8		+10
	نسبة الفقر المدقع	الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع
رفيديا	-	-	32.5	24.9	45.2	29.6	34.2	16.7	20.2	12.4	31.1
المخفية	100	87.0	25.6	17.4	41.8	24.9	30.6	20.0	22.6	12.5	0.0
الدوار وغرب الدوار	63.9	43.5	43.9	26.1	33.5	19.3	18.3	8.7	-	-	-
البلدة القديمة	100	100	85.9	77.4	74.0	59.3	68.9	56.4	68.3	52.2	75.9
الجبيل الشمالي	100	93.5	64.3	49.4	28.4	12.8	19.0	9.0	0.0	0.0	-
رأس العين وخلة العامود	100	100	71.3	59.6	45.6	31.9	51.4	40.3	51.7	39.1	0.0
الضاحية	-	-	36.6	21.8	81.5	73.1	77.8	70.5	83.3	76.8	100
المساكن الشعبية	-	-	79.4	63.1	61.8	43.5	47.2	29.0	36.7	17.4	-
المنطقة الصناعية	-	-	100	91.3	100	87.0	88.0	72.5	82.0	65.3	-
مدينة نابلس	91.0	60.4	65.3	52.6	65.1	32.6	39.9	27.4	39.2	27.6	34.9
مجموع عدد الأسر	8	138	244	221	89	11					

المصدر: المسح الميداني 2011.

أما المجموعة الثانية فتضم أحياء الجبل الشمالي ورفيديا والمخفية والدوار وتمثل أدنى معدلات للفقر حسب حجم الأسرة، مع ملاحظة أيضا أن حي الجبل الشمالي يخفي الفقر فيه في الأسر

الذي يزيد عدد أفرادها عن 8 أفراد، وحي المخفية الذي يختفي الفقر فيه بين الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 10 أفراد. في حين يبقى حي الضاحية في الوسط بين المجموعتين؛ فنجد أن أدنى معدلات للفقر فيه كانت في الأسر ذات الحجم الصغير وأعلى المعدلات في الأسر ذات الحجم الكبير.

أما بالنسبة لمؤشري فجوة الفقر وشدة الفقر، فيمكن من خلال الجدول (8:5) أدناه أن نقسم الأحياء الى مجموعتين أيضا هما: المجموعة الاولى، وتضم أحياء البلدة القديمة، والمنطقة الصناعية، ورأس العين، حيث تمثل أعلى المعدلات، أما المجموعة الثانية فتضم أحياء المساكن الشعبية، والجبل الشمالي، والدوار، ورفيديا، والمخفية، وتمثل أدنى معدلات لمؤشري فجوة الفقر وشدة الفقر.

جدول(8:5): فجوة الفقر وشدته في مدينة نابلس حسب حجم الأسرة لعام 2011

+10		9- 8		7- 6		5- 4		3- 2		1		حجم الأسرة (شخص) المنطقة
شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	
1.5	6.8	1.1	4.8	1.2	6.6	4.0	13.4	2.9	9.7	-	-	رفيديا
0.0	0.0	2.5	7.5	2.0	7.9	2.3	9.8	1.8	6.8	29.8	54.6	المخفية
-	-	-	-	6.3	3.4	1.7	7.6	2.4	10.2	4.6	17.0	الدوار وغرب الدوار
6.8	22.8	6.1	20.5	9.8	26.0	8.1	24.6	23.6	44.9	60.9	78.0	البلدة القديمة
-	-	0.0	0.0	6.6	3.5	8.9	5.0	5.8	19.4	31.5	56.1	الجبل الشمالي
0.0	0.0	5.3	16.6	6.5	18.2	4.4	14.2	14.2	31.8	60.9	78.0	رأس العين وخلة العامود
11.7	34.1	22.3	43.1	24.0	43.2	37.1	55.0	2.0	8.5	-	-	الضاحية
-	-	1.3	6.8	1.5	8.6	6.1	19.5	9.5	27.5	-	-	المساكن الشعبية
-	-	8.0	25.6	9.2	28.5	11.7	34.1	23.8	48.8	-	-	المنطقة الصناعية
8.6	17.3	3.5	11.7	3.4	11.7	2.7	13.3	9.9	25.4	29.5	51.8	مدينة نابلس
11		89		221		244		138		8		مجموع عدد الأسر

المصدر: المسح الميداني 2011

ويبقى حي الضاحية منفرداً بحالته من حيث تزايد مؤشرات فجوة الفقر وشدة الفقر مع تزايد عدد الافراد في الأسرة، حيث بلغ أعلى معدل لمؤشري فجوة الفقر وشدة الفقر في الأسر المكونة من 10 أفراد فأكثر، وبلغت النسبة 34.1% و 11.7% على التوالي، وبلغت أدنى معدلات للفقر حسب فجوة الفقر وشدة الفقر في الأسر صغيرة العدد 2-3 أفراد، وبلغت النسبة 8.5% و 2.0% على التوالي. وهذا يؤكد أن محدودية الدخل هو السبب في هذه الحالة.

ولاثبات أو نفي الفرضية الثالثة التي تقول "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين حجم الأسرة وزيادة معدلات الفقر" فقد تم اختبار صدقها من عدمه بتطبيق اختبار مربع كاي، وكانت النتيجة كما يبينها الجدول أدناه أن قيمة اختبار مربع كاي هي 255.383 بدرجة حرية مقدارها 110 ومستوى المعنوية هي 0.000، وبما أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فاننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين حجم الأسرة وزيادة معدلات الفقر وعلى درجات الحرية 110.

جدول (9:5): اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر وحجم الأسرة في مدينة نابلس عام 2011

255.383	قيمة الاختبار
110	درجات الحرية
0.000	مستوى المعنوية

المصدر: إعداد الباحثة 2011

2.6:5. جنس رب الأسرة

تشكل الأسر التي ترأسها إناث 4.5% من الأسر في المدينة حسب نتائج المسح الميداني 2011 كما تشكل 7.0% من الفقراء. كما تظهر مؤشرات الفقر بصرف النظر عن المقياس المستخدم في قياس مؤشرات الفقر في المدينة؛ أن الأسر التي ترأسها إناث أكثر عرضة للفقر مقارنة

بالأسر التي يرأسها ذكور. فقد أظهرت المؤشرات أن نسبة الفقر حسب الإنفاق بين الأسر التي ترأسها إناث قد بلغت 73.9% مقابل 46.6% للأسر التي يرأسها ذكور حسب الجدول (10:5). وينطبق ذلك على كل مؤشرات الفقر، وقد يرجع سبب معاناة الأسر التي ترأسها نساء من الفقر إلى طبيعة المجتمع الفلسطيني، فهو كغيره من المجتمعات العربية يتحمل فيه الذكور دون الإناث عبء الإعالة الاقتصادية للأسرة. وفي حال فقدان رب الأسرة الذكر تعاني الأنثى معاناة بالغة نتيجة لقيامها بالدورين الأب والأم معا ناهيك عن طبيعة المجتمع الذكوري والذي لا تلاقي فيه المرأة الفرص الكافية سواء في التعليم أو في العمل حيث أنها كثيراً ما تعاني من التمييز في سوق العمل¹ وقد يكون السبب إنخفاض أجور الإناث عند العمل مقارنة بالذكور.

وبالتالي فإن الأسر التي ترأسها إناث تشكل إحدى الجهات الرئيسية التي تتلقى المساعدات، وفي حال انقطاع هذه المساعدات يؤدي إلى انكشاف هذه الأسر وغرقها في دوامة الفقر².

جدول (10:5): مؤشرات الفقر حسب جنس رب الأسرة في مدينة نابلس لعام 2011

جنس رب الأسرة				ذكر				أنثى			
المنطقة				نسبة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	الفقر المدقع	نسبة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	الفقر المدقع
رفيديا				33.9	8.3	2.0	19.8	50.0	17.0	5.8	43.5
المخفية				31.4	8.1	2.1	19.3	100	34.1	11.6	87.0
الدوار				31.0	6.6	1.4	16.6	100	34.1	11.6	87.0
البلدة القديمة				74.4	29.1	11.4	61.6	79.6	43.9	24.2	70.7
الجبل الشمالي				31.3	7.3	1.7	18.6	66.6	30.0	13.6	60.1
رأس العين				52.7	18.6	6.6	41.1	87.9	57.7	37.9	81.1
الضاحية				49.7	13.6	3.7	34.8	-	-	-	-
المساكن الشعبية				60.1	17.2	4.9	42.2	100	34.1	11.6	87.0
المنطقة الصناعية				96.5	36.7	13.9	84.1	27.8	1.2	0.05	19.4
المدينة				46.6	14.3	4.4	33.2	73.9	37.1	18.6	64.6
مجموع عدد أرباب الأسر				679				32			

المصدر: المسح الميداني 2011

¹ المجلس الإقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار" 2007 مرجع سابق، ص6.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مرجع سابق 2007، ص19.

ويشير الجدول رقم (10:5) أيضا إلى تفاوت مؤشرات الفقر من حي إلى آخر حسب جنس رب الأسرة، حيث يمكن تقسيم الأحياء بالنسبة للذكور إلى مجموعتين: تضم المجموعة الأولى رفيديا والمخفية والدوار والجبل الشمالي، حيث تتخفف فيها مؤشرات الفقر عنها في الأحياء الأخرى التي تضم البلدة القديمة ورأس العين والضاحية والمساكن الشعبية والمنطقة الصناعية. أما بالنسبة لربات البيوت من الإناث، وبسبب انخفاض نسبتهن والبالغة (12.1% 5.2% 0% 1.8%، 4.5%) على التوالي من مجموع أرباب الأسر في المدينة، فمن الصعب إيجاد تفسير للتفاوت في مؤشرات الفقر بين الأحياء.

ولإثبات أو نفي الفرضية الرابعة التي تقول "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين جنس رب الأسرة وزيادة معدلات الفقر" فقد تم اختبار صدقها من عدمه بتطبيق اختبار T-Test للعينات المستقلة وكانت النتيجة كما يبينها الجدول أدناه أن قيمة اختبار T هي 3.923 بدرجة حرية مقدارها 708 ومستوى المعنوية هي 0.000، وبما أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين جنس رب الأسرة وزيادة معدلات الفقر. وهذا يعني أن جنس رب الأسرة له تأثير على معدلات الفقر في الأسرة.

جدول(11:5): نتائج اختبار T-Test بين الفقر وجنس رب الأسرة في مدينة نابلس 2011

3.923	قيمة T
708	درجات الحرية T
.000	مستوى المعنوية

المصدر: إعداد الباحثة 2011

3:6:5. عمر رب الأسرة

ان غياب الضمان الاجتماعي وأنظمة التقاعد المناسبة؛ تجعل من العمر أحد العوامل المهمة للغاية لإعداد سياسات الرفاه الإقتصادي، فقد تبين من خلال بيانات العمل الميداني 2011 أن مؤشرات الفقر في المدينة ترتفع في الفئات العمرية الواقعة بين 20 و 34 سنة، حيث تزيد نسبة الفقر فيها عن 60%، بالإضافة إلى كبار السن، حيث تعتبر هذه الفئات الأكثر حساسية وعرضة للفقر مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. حيث نلاحظ من الجدول (12:5) أن مؤشرات الفقر تنخفض نسبيا في الفئات الواقعة بين 40 و 69 سنة حيث تتراوح نسبة الفقر بين 35% و 45.6%، وهذا يعود إلى أن أرباب الأسر الشابة والذين تقل أعمارهم عن 25 سنة غير حاصلين على تعليم عالي، فقد أظهرت بيانات المسح الميداني 2011 أن 81% من أرباب الأسر الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة حاصلين على التعليم الابتدائي والثانوي، كما أن 55% منهم يعملون في قطاع الخدمات والمهن ذات الدخل المتدني، أما الفئات الواقعة بين 40 و 69 سنة ترتفع في صفوفهم حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا وبلغت نسبتهم 23% من مجموع أرباب الأسر، ويعمل 58.1% منهم بصورة خاصة في قطاع الوظائف والتجارة، وهذين القطاعين يتمتعان بأعلى مستوى دخل بين المهن المختلفة، كما أن فئة المتقاعدين منهم يمارسون مهن بجانب رواتبهم التقاعدية مما يرفع من مستويات دخلهم ويخفض مؤشرات الفقر بين أفراد أسرهم.

جدول (12:5): مؤشرات الفقر في مدينة نابلس حسب عمر رب الأسرة لعام 2011

عمر رب الأسرة	نسبة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	الفقر المدفع	مجموع أرباب الأسر في الفئة العمرية
24 - 20	92.3	31.4	10.7	80.3	13
29 - 25	60.0	21.0	7.4	43.9	51
34 - 30	65.7	19.9	6.0	50.7	60
39 - 35	50.1	14.4	4.1	34.2	77
44 - 40	45.6	14.8	4.8	27.8	100
49 - 45	37.2	11.6	3.6	24.8	122
54 - 50	42.2	12.9	3.9	29.4	87
59 - 55	35.0	9.8	2.8	23.8	70
64 - 60	42.0	29.8	21.2	30.0	48
69 - 65	36.7	14.1	5.4	25.9	39
74 - 70	80.8	31.4	12.2	69.1	27
+75	67.0	20.0	6.0	51.2	17
المجموع	47.9	15.4	5.0	34.7	711

المصدر: المسح الميداني 2011

ولاثبات أو نفي الفرضية الخامسة التي تقول "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين عمر رب الأسرة و معدلات الفقر " فقد تم اختبار صدقها من عدمه بتطبيق اختبار مربع كاي وكانت النتيجة كما يبينها الجدول أدناه أن قيمة اختبار مربع كاي هي 201.619 بدرجة حرية مقدارها 110 ومستوى المعنوية هي 0.000، وبما أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين العمر لرب الأسرة و معدلات الفقر وعلى درجات الحرية 110. وهذا يعني أن لعمر رب الأسرة تأثير في رفع أو خفض معدلات الفقر في الأسرة.

جدول (5:13): اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر وعمر رب الأسرة في مدينة نابلس 2011

201.619	قيمة الاختبار
110	درجات الحرية
0.000	مستوى المعنوية

المصدر: إعداد الباحثة، 2011.

7:5. علاقة الفقر بالخصائص الاجتماعية للأسر وتوزع الفقر:

من المتوقع أن يتفاوت مدى انتشار الفقر وشدته وفقاً للخصائص الاجتماعية لرب الأسرة. وتتمثل جملة المتغيرات ذات الأهمية الخاصة في الرأسمال البشري والاجتماعي لرب الأسرة، والقدرة على الكسب، والوضع في القوى العاملة، والوصول إلى أسواق العمل.

1:7:5. المستوى التعليمي لرب الأسرة

يرتبط مستوى التعليم ارتباطاً وثيقاً بتدني انتشار الفقر؛ فمعدل انتشار الفقر بين أرباب الأسر الذين لا يحملون مؤهلاً علمياً (أمي) يفوق بحوالي ضعف معدل انتشاره بين أولئك الذين حصلوا على التعليم دبلوم متوسط، وتتنخفض معدلات الفقر بشكل متنسق مع ازدياد مستويات التعلم، ومن خلال الجدول (5:14) يظهر أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي لرب الأسرة ونسبة الفقر، فكلما ارتفع المستوى التعليمي لرب الأسرة، كلما انخفضت نسبة الفقر والفقر المدقع، فكانت أدنى نسبة فقر بين الحاصلين على دراسات عليا، حيث بلغت نسبة الفقر بينهم 8.7% ونسبة الفقر المدقع 4.1%، أما بالنسبة للحاصلين على المؤهل الجامعي، فقد بلغت نسبة الفقر بينهم 28.8% والفقر المدقع 18.1%. أما أعلى نسبة فقر فقد كانت بين الأميين، حيث بلغت 76.5% والفقر المدقع 62.3%، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤشري فجوة الفقر وشدة الفقر، ويبين الجدول (5:14) أن أعلى نسبة لهما كانت بين الأميين، وبلغت 28.9% و 10.9%.

الجدول(14:5): نسبة الفقر والفقر المدقع حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة في مدينة نابلس لعام 2011

المستوى التعليمي المنطقة	أمي		أساسي		ثانوي		دبلوم متوسط		جامعي		دراسات عليا	
	نسبة الفقر	الفقر المدقع	نسبة الفقر	الفقر المدقع	نسبة الفقر	الفقر المدقع	نسبة الفقر	الفقر المدقع	نسبة الفقر	الفقر المدقع	نسبة الفقر	الفقر المدقع
رفيديا	52.0	24.2	64.5	46.8	36.6	21.4	40.7	19.3	13.3	0.4	0.0	0.0
المخفية	66.6	58.0	52.4	38.8	31.5	19.3	30.1	12.4	23.2	10.2	3.5	0.0
الدوار	52.0	24.2	93.0	80.7	22.8	8.3	71.3	58.0	34.9	20.5	17.8	0.0
البلدة القديمة	83.9	72.0	79.1	66.4	72.1	60.5	72.9	56.0	33.3	29.0	-	-
الجبل الشمالي	63.9	43.5	80.3	64.4	33.3	24.0	26.2	17.4	29.8	14.3	5.5	4.8
رأس العين	89.7	74.5	71.2	58.0	71.8	60.9	11.1	0.96	16.4	0.92	0.0	0.0
الضاحية	100	87.0	52.1	37.3	56.8	38.6	37.9	29.0	37.3	23.7	13.9	6.0
المساكن الشعبية	63.9	43.5	48.7	29.7	73.3	58.0	57.9	36.2	56.9	43.5	-	-
المنطقة الصناعية	-	-	83.9	70.5	100	87.0	-	-	100	87.0	-	-
المدينة	76.5	62.3	66.5	52.2	53.7	40.7	36.2	22.9	28.8	18.1	8.7	4.1
مجموع عدد أرباب الأسر في المدينة	27		177		212		103		171		21	

المصدر: بيانات المسح الميداني 2011

أما أدنى معدلات فجوة وشدة الفقر؛ فقد سجلت بين الحاصلين على شهادات عليا، وبلغت النسبة 1.8% و0.39%، وهذا الأمر منطقي، حيث انه كلما ارتفع المستوى التعليمي، كلما زادت فرص العمل في وظائف ذات دخل أعلى، وبالتالي تزداد القدرة على الإنفاق.

أما على مستوى الأحياء؛ فيشير الجدول إلى أن حي رفيديا كان الأفضل بشكل عام حيث سجلت أدنى معدلات للفقر والفقر المدقع في جميع المستويات التعليمية تقريبا، مع ملاحظة اختفاء الفقر نهائيا بين أرباب الأسر الحاصلين على شهادات عليا، يليه حي المخفية حيث أن الفقر قد اختفى نهائيا فقط بين الفقراء الذين يعانون من فقر مدقع من بين الحاصلين على شهادات عليا من أرباب الأسر. أما أعلى معدلات للفقر والفقر المدقع؛ فقد سجلت في أحياء البلدة القديمة والمنطقة الصناعية.

أما بالنسبة لمؤشري فجوة الفقر والفقر المدقع فيبين الجدول (15:5) أن أحياء رفيديا والمخفية بقيا الأفضل حالا بصورة عامة؛ حيث سجلت أدنى المعدلات، أما أعلى المعدلات لمؤشري فجوة وشدة الفقر فقد سجلت في أحياء البلدة القديمة وراس العين والضاحية.

جدول (15:5): فجوة الفقر وشدة الفقر حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة في مدينة نابلس لعام 2011

دراسات عليا		جامعي		دبلوم متوسط		ثانوي		أساسي		أمي		المستوى التعليمي
شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	
0.0	0.0	0.30	1.9	1.4	7.6	2.6	9.8	5.2	18.3	1.3	8.3	المنطقة
0.06	1.5	0.69	4.0	0.79	4.9	1.8	7.6	5.9	17.7	7.8	22.7	رفيديا
3.2	9.5	1.8	7.9	7.3	22.8	0.46	3.2	2.3	14.8	1.3	8.2	المخفية
—	—	3.9	11.4	9.9	26.8	11.7	29.0	13.4	32.5	20.2	41.2	الدوار
0.14	0.87	1.0	5.6	1.8	6.8	2.6	9.4	10.3	28.8	4.6	17.0	البلدة القديمة
0.0	0.0	0.41	2.6	2.4	5.1	9.8	26.5	13.2	30.7	20.3	42.7	الجبل الشمالي
0.23	1.8	2.3	9.3	3.4	11.3	4.1	15.1	4.0	14.6	11.6	34.1	رأس العين
-	--	5.1	17.0	3.5	14.2	5.9	20.8	3.9	13.8	4.6	17.0	الضاحية
-	-	11.7	34.1	-	-	11.7	34.1	15.7	36.3	-	-	المساكن الشعبية
0.39	1.8	1.3	6.1	2.4	9.3	5.6	17.4	9.4	25.0	10.9	28.9	المنطقة الصناعية
21		171		103		212		177		27		المدينة
مجموع عدد أرباب الأسر في المدينة												

المصدر: المسح الميداني، 2011م.

ولا ثبات أو نفي الفرضية السادسة التي تقول "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين المستوى التعليمي لرب الأسرة و معدلات الفقر " فقد تم اختبار صدقها من عدمه بتطبيق اختبار مربع كاي وكانت النتيجة كما يبينها الجدول أدناه أن قيمة اختبار مربع كاي هي 191.812 بدرجة حرية مقدارها 50 ومستوى المعنوية هي 0.000، وبما أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين المستوى التعليمي لرب الأسرة و معدلات الفقر وعلى درجات الحرية 50. وهذا يعني أن للمستوى التعليمي لرب الأسرة تأثير في رفع أو خفض معدلات الفقر في الأسرة.

جدول (5:16): اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر والمستوى التعليمي لرب الأسرة في مدينة نابلس 2011

191.812	قيمة الاختبار
50	درجات الحرية
0.000	مستوى المعنوية

المصدر: إعداد الباحثة، 2011.

2.7:5. حالة اللجوء لرب الأسرة

يبين جدول (5:17) أن مؤشرات الفقر للاجئين أعلى من مؤشرات الفقر بالنسبة لغير اللاجئين، حيث بلغت نسبة الفقر بين أرباب الأسر من اللاجئين على مستوى المدينة 57.9% فيما بلغت لغير اللاجئين 45.4%، ويندرج هذا الأمر على باقي مؤشرات الفقر، وتزيد هذه المعدلات عن مثيلاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نسبة الفقر فيها 28.6% عند اللاجئين، و23.6% عند غير اللاجئين، وذلك وفقاً للانفاق وعند المقارنة مع بيانات الفقر وفقاً للدخل الشهري؛ نجد أن معدلات الفقر حسب حالة اللجوء في مدينة نابلس تتساوى تقريباً مع الضفة

وقطاع غزة، حيث بلغت النسبة 55.3% للاجئين و43.8% لغير اللاجئين. وكذلك بالنسبة لمعدلات الفقر المدقع فقد بلغت في المدينة 44.6% عند اللاجئين و32.4% لغير اللاجئين، وبلغت النسبة في الضفة والقطاع وفقا للانفاق 16.0% عند اللاجئين و12.7% عند غير اللاجئين. أما حسب الدخل فتساوت النسبة تماما مع نسبتها في مدينة نابلس وبلغت 44.6% عند اللاجئين و32.4% عند غير اللاجئين. ويعود ذلك الى انخفاض المستوى التعليمي لرب الأسرة وبالتالي انخفاض الدخل حيث يعيش 68% منهم على أقل من 2000 شيقل شهريا، والى نوع المهن التي يعمل بها أرباب الأسر حيث يعمل 26% منهم مهن متواضعة الدخل كالحرفي ومهن حرة.

أما على مستوى الأحياء، فيبين الجدول أن المستوى الاقتصادي للاجئين من أرباب الأسر في أحياء البلدة القديمة ورأس العين والمساكن الشعبية والمنطقة الصناعية والضاحية هو الأسوأ، أما في باقي الأحياء فوضعهم أفضل نسبيا.

جدول (17:5): مؤشرات الفقر حسب حالة اللجوء لرب الأسرة في مدينة نابلس لعام 2011

حالة اللجوء				لاجئ				غير لاجئ			
المنطقة	نسبة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	نسبة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	المدقع	نسبة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	المدقع
رفيديا	44.5	12.8	3.7	32.6	8.0	1.9	18.9	33.0	8.0	1.9	18.9
المخفية	31.1	6.8	1.5	17.4	10.5	3.2	20.9	34.4	10.5	3.2	20.9
الدوار	37.9	11.3	3.4	29.0	7.1	1.5	18.2	33.2	7.1	1.5	18.2
البلدة القديمة	70.6	32.4	14.8	58.8	30.4	12.0	64.0	76.5	30.4	12.0	64.0
الجبل الشمالي	34.9	9.3	2.5	23.7	7.9	1.9	19.4	32.2	7.9	1.9	19.4
رأس العين	75.7	31.7	13.3	62.2	18.9	7.0	40.2	51.1	18.9	7.0	40.2
الضاحية	47.9	12.8	3.4	32.6	14.0	3.9	35.6	50.4	14.0	3.9	35.6
المساكن الشعبية	51.3	15.1	4.4	33.8	19.0	5.4	48.3	66.4	19.0	5.4	48.3
المنطقة الصناعية	92.8	35.1	13.3	66.0	34.1	11.7	87.0	100	34.1	11.7	87.0
المدينة	57.9	20.7	7.4	44.6	14.1	4.4	32.4	45.4	14.1	4.4	32.4
مجموع عدد أرباب الأسر في المدينة	144			567							

المصدر: المسح الميداني 2011

ولإثبات أو نفي الفرضية السابعة التي تقول "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين حالة اللجوء لرب الأسرة و معدلات الفقر"، فقد تم اختبار صدقها من عدمه بتطبيق اختبار مربع كاي، وكانت النتيجة كما يبينها الجدول أدناه أن قيمة اختبار مربع كاي هي 19.602 بدرجة حرية مقدارها 10 ومستوى المعنوية هي 0.033، وبما أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين حالة اللجوء لرب الأسرة ومعدلات الفقر وعلى درجات الحرية 10. وهذا يعني أن لحالة اللجوء تأثير في رفع أو خفض معدلات الفقر في الأسرة.

جدول(18:5): اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر وحالة اللجوء لرب الأسرة في مدينة نابلس 2011

قيمة الاختبار	19.602
درجات الحرية	10
مستوى المعنوية	0.033

المصدر: الباحثة، 2011.

3:7:5. الحالة الزوجية لرب الأسرة

كما كان متوقعا فإن الحالة الزوجية لها علاقة كبيرة بارتفاع معدلات الفقر على مستوى المدينة والأحياء، حيث كانت أعلى معدلات للفقر بين فئة الأراامل، وبلغت النسبة 64.0%، وتتركز بين الإناث أكثر من الذكور حيث تبلغ نسبة الإناث الأراامل 58.1% من حالات الترميل في المدينة. بينما بلغت أعلى نسبة للفقر بين الأراامل 100% وتتركزت في المنطقة الصناعية ورأس العين والضاحية. وتبلغ نسبة الفقر بين فئة المطلقين 51.1% من بينهم 40% نساء على مستوى المدينة، وبلغت أعلى نسبة للفقر على مستوى الأحياء في الضاحية 100%، والبلدة القديمة 80.0%، كما تبلغ نسبة الفقر بين فئة العزاب 58.8% في المدينة، تشكل النساء 25% منهم، أما أعلى نسبة للفقر بين العزاب على مستوى الأحياء فقد سجلت 100% في الضاحية والدوار، أخيرا بلغت نسبة الفقر بين المنفصلين 50.0% تشكل النساء 50% من مجموع المنفصلين في المدينة، أما في الأحياء فقد بلغت أعلى نسبة للفقر في هذه الفئة 100% وكانت في حي رأس العين. وهذا لا يعني أن الفقر يختفي من بين المتزوجين ولكن تبقى نسبة الفقر هي الأقل بينهم؛ مما يعني أن الحالة الزوجية لها تأثير كبير في ارتفاع معدلات الفقر خاصة بين النساء.

جدول(19:5): علاقة الفقر بالحالة الزوجية لرب الأسرة في مدينة نابلس لعام 2011

الحالة الزوجية		أعزب		متزوج		مطلق		أرمل		منفصل	
المنطقة	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع
رفيديا	-	-	35.6	21.3	26.0	12.1	26.0	17.4	-	-	-
المخفية	57.0	43.5	30.0	18.2	-	-	50.0	63.9	-	-	-
الدوار وغرب الدوار	100	87.0	29.6	16.2	52.0	24.2	43.5	63.9	-	-	-
البلدة القديمة	54.6	47.8	76.5	63.1	80.0	72.2	63.8	82.0	-	-	-
الجبل الشمالي	38.0	29.0	31.7	18.1	-	-	45.7	54.6	0.0	0.0	0.0
رأس العين وخلة العامود	65.6	54.8	51.8	40.2	-	-	93.5	100	100	100	100
الضاحية	100	100	48.3	33.6	100	87.0	100	100	-	-	-
المساكن الشعبية	-	-	60.1	42.2	-	-	87.0	100	-	-	-
المنطقة الصناعية	-	-	96.6	84.1	-	-	52.0	27.8	-	-	-
مدينة نابلس	58.8	48.7	46.6	33.2	51.1	36.1	53.4	64.3	50.0	50.0	50.0
مجموع عدد أرباب الأسر في المدينة	24	644	10	31	2						

المصدر: المسح الميداني 2011

ولاثبات أو نفي الفرضية التي تقول "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الحالة الزوجية لرب الأسرة وزيادة معدلات الفقر" فقد تم اختبار صدقها من عدمه بتطبيق اختبار مربع كاي، وكانت النتيجة كما يبينها الجدول أدناه أن قيمة اختبار مربع كاي هي 59.446 بدرجة حرية مقدارها 40 ومستوى المعنوية هي 0.024 وبما أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الحالة الزوجية لرب الأسرة وزيادة معدلات الفقر وعلى درجات الحرية 40. وهذا يؤكد صدق النتائج التي توصلت لها الدراسة.

جدول (20:5): اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر والحالة الزوجية لرب الأسرة في مدينة نابلس 2011

59.446	قيمة الاختبار
40	درجات الحرية
0.024	مستوى المعنوية

المصدر: إعداد الباحثة. 2011.

8:5. علاقة الفقر بالخصائص الاقتصادية للأسر وتوزع الفقر:

1:8:5. الحالة العملية لرب الأسرة

يقسم أرباب الأسر حسب خصائص القوى العاملة الى قسمين: الأول يضم المشاركين في القوى العاملة، ويتكون من أرباب الاسر العاملين فعلا وغير العاملين(العاطلين عن العمل). والقسم الثاني يضم غير المشاركين في القوى العاملة، وتتكون من المتقاعدين وغير القادرين على العمل.

وحسب هذا التقسيم؛ يتبين من خلال بيانات العمل الميداني للعام 2011، أن الغالبية العظمى من أرباب الأسر في مدينة نابلس مشاركة في القوى العاملة بنسبة 89.2 % تقريبا، وتشكل نسبة الفقراء منهم حوالي 79.3 %، في حين وصلت النسبة الى 81.0 % في أراضي الضفة وقطاع غزة، عند استخدام مقياس مؤشر الفقر بين السكان.

وعند تناول الأسر حسب مشاركة أربابه في القوى العاملة، نجد أن معدل الفقر السائد بين الأفراد للأسر التي أربابها غيرمشاركين في القوى العاملة تصل الى 59.4 %، وهي معدلات عالية مقارنة مع معدل انتشاره بين أفراد الأسر التي أربابها مشاركون في القوى العاملة، ويصل الى 46.5 % في مدينة نابلس. وتفق هذه المعدلات مثيلاتها في كل من الضفة والقطاع، حيث بلغت معدلات الفقر حسب المشاركة في القوى العاملة 32.0 % لغير المشاركين و 24.6 % للمشاركين، (وجميع هذه النسب حسب خط الفقر الوطني وحسب الانفاق الشهري للأسر). وبما أن المشاركين في القوى العاملة يشكلون مجموعة غير متجانسة؛ تتألف من عاملين وعاطلين عن العمل، فإن أهمية الحالة العملية لتحديد وضع الأسر من حيث الفقر تفوق كثيرا أهمية المشاركة في القوى العاملة. وبالتالي تم تقسيم الحالة العملية لرب الأسرة إلى أربعة فئات هي: يعمل، لا يعمل، غير قادر على العمل، ومتقاعد. يبين الجدول (21:5) ان نسبة انتشار الفقر بين الأفراد للأسر التي أربابها متعطلين عن العمل هي 57.4 % للعام 2011، وهذا يفوق نسبة انتشاره بين الأفراد في الأسر التي أربابها يعملون، حيث بلغت 46.0 %. وهي معدلات أعلى من مثيلاتها في الضفة والقطاع أيضا حيث بلغ معدل انتشار الفقر بين المتعطلين عن العمل 50.4 % وما نسبته 22.0 % بين العاملين.

جدول (21:5): مؤشرات الفقر حسب الحالة العملية لرب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011

الحالة العملية		يعمل		لايعمل		غير قادر على العمل		متقاعد
المنطقة	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع
	الفقر المدقع	الفقر المدقع	الفقر المدقع	الفقر المدقع	الفقر المدقع	الفقر المدقع	الفقر المدقع	الفقر المدقع
رفيديا	32.2	18.9	63.9	43.5	63.9	43.5	38.9	21.8
المخفية	31.2	18.5	50.0	43.5	75.0	65.3	9.3	7.9
الدوار	32.5	18.5	-	-	-	-	63.9	43.5
البلدة القديمة	73.4	64.8	71.2	61.3	84.0	74.9	20.9	18.1
الجبل الشمالي	31.0	18.0	7.0	6.1	100	100	57.1	47.5
رأس العين	50.4	38.3	59.3	47.8	92.9	84.5	28.5	21.8
الضاحية	49.1	33.5	66.3	58.0	63.9	43.5	33.3	29.0
المساكن الشعبية	60.5	42.6	63.9	50.0	27.8	24.2	75.9	58.0
المنطقة الصناعية	96.2	83.1	-	-	100	93.5	27.8	24.2
المدينة	46.0	32.4	57.4	46.9	84.0	73.7	40.8	28.2
مجموع عدد أرباب الأسر في المدينة	604	30	42	35				

المصدر: المسح الميداني 2011

أما بالنسبة لأشد الفئات فقرا وعوزا، فهم أفراد الأسر التي أربابها غير قادرين على العمل، حيث وصلت نسبة الفقر فيها الى 84.0%، منهم 73.7% يقعون تحت خط الفقر المدقع، وهذا ينطبق على بقية مؤشرات الفقر الأخرى. وبالتالي نستنتج أن معدلات الفقر تكون أعلى بين أفراد الأسر التي أربابها غير مشاركين في القوى العاملة بسبب اعاقه أو مرض، وكذلك بين أرباب الأسر العاطلين عن العمل، وهذا يتطلب الاهتمام بهاتين الشريحتين وتقديم المساعدات اللازمة سواء من المؤسسات الخاصة أو الحكومية أو من الأفراد وأهل الخير، لما للفقر من نتائج خطيرة على الفرد والمجتمع.

أما على مستوى الأحياء؛ فيلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن مؤشرات الفقر في المساكن الشعبية لغير القادرين على العمل منخفضة نسبيا، وهذا يعود إلى قيام أفراد الأسرة بتقديم العون والمساعدة لهم. وتفاوت مؤشرات الفقر مكانيا بين أحياء المدينة حسب الحالة العملية لرب الأسرة كما هو واضح من الجدول، حيث تبلغ أعلى معدلات الفقر والفقر المدقع في المنطقة الصناعية خاصة في الأسر التي لايقدر أربابها على العمل، وه ذا دليل على قلة الم ساعدات

المقدمة لهذه الأسر. ويليهما البلدة القديمة التي ترتفع فيها معدلات الفقر والفقر المدقع في جميع الفئات بصورة كبيرة، باستثناء فئة المتقاعدين الأفضل حالا في الحي بسبب حصولهم على معاشات التقاعد بشكل منتظم.

جدول(22:5): فجوة الفقر وشدة الفقر في مدينة نابلس حسب الحالة العملية لرب الأسرة لعام 2011

الحالة العملية	يعمل		لايعمل		غير قادر على العمل		متقاعد	
	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر
المنطقة								
رفيديا	8.0	2.0	17.0	4.6	17.1	4.7	8.5	1.9
المخفية	7.9	2.0	33.5	22.5	37.9	19.2	3.4	1.2
الدوار	7.3	1.6	-	-	-	-	9.6	1.5
البلدة القديمة	24.6	8.2	19.5	5.3	51.0	30.9	7.6	2.8
الجبل الشمالي	7.0	1.6	2.5	0.9	78.0	60.9	18.6	6.0
رأس العين	17.2	5.9	31.7	17.0	44.3	21.1	8.5	2.6
الضاحية	13.1	3.5	44.7	30.0	17.0	4.6	25.0	20.3
المساكن الشعبية	16.8	4.6	39.0	23.8	10.1	3.7	22.8	6.8
المنطقة الصناعية	34.7	12.5	-	-	56.1	31.5	10.1	3.7
المدينة	13.6	4.0	28.7	14.4	41.1	20.1	11.1	3.0
مجموع عدد أرباب الأسر في المدينة	604		30		42		35	

المصدر: المسح الميداني 2011

كما يظهر الجدول رقم (21:5) والجدول رقم (22:5) أعلاه، أن هناك حالات شاذة في منطقة الدراسة كالجبل الشمالي الذي يسجل أعلى معدلات الفقر والفقر المدقع لدى أرباب الأسر غير القادرين على العمل بنسبة 100%، يليه فئة المتقاعدين، وهذا يعني عدم حصول هذه الفئات على مساعدات من أي جهة أو أنها تحصل عليها بدرجة غير كافية، وكذلك بالنسبة لمؤشري فجوة وشدة الفقر؛ مما جعل أفقر الفقراء يتركزون في هاتين الفئتين، وهذا ما أظهرته بيانات المسح الميداني 2011، حيث تركزت المساعدات لفئة العاطلين عن العمل وكانت هذه المساعدات متعددة ومن أكثر من جهة، لذا كانت فئة العاطلين عن العمل هم الأفضل حالا في الحي.

والوضع الشاذ الثاني كان في حي رفيديا، حيث ارتفعت فيه معدلات الفقر والفقر المدقع بشد كل

ملحوظ في جميع الفئات وخاصة في فئة المتقاعدين، في حين تتخفض معدلات مؤشري فجوة الفقر وشدته بشكل ملحوظ في جميع الفئات مقارنة بجميع المناطق، وبما أن هذين المؤشرين الأكثر مصداقية من بين المؤشرات؛ يمكننا القول أن انتشار الفقر كبير في حي رفيديا حسب الحالة العملية بين أرباب الأسر، ولكن لم يصلوا حد الفقر الشديد.

ولاثبات أو نفي الفرضية الثامنة التي تقول "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الحالة العملية لرب الأسرة و معدلات الفقر " فقد تم اختبار صدقها من عدمه بتطبيق اختبار مربع كاي وكانت النتيجة كما يبينها الجدول أدناه أن قيمة اختبار مربع كاي هي 143.830 بدرجة حرية مقدارها 30 ومستوى المعنوية هي 0.000، وبما أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين الحالة العملية لرب الأسرة و معدلات الفقر وعلى درجات الحرية 30. وهذا يعني أن لحالة رب الأسرة العملية تأثير في رفع أو خفض معدلات الفقر في الأسرة.

جدول رقم (23:5): اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر وحالة رب الأسرة العملية في مدينة نابلس 2011

143.830	قيمة الاختبار
30	درجات الحرية
0.000	مستوى المعنوية

المصدر: الباحثة، 2011

2.8:5. طبيعة العمل

أما فيما يتعلق بطبيعة عمل رب الأسرة، فقد قسمت إلى نوعين هما: دائم ومؤقت. ويبين الجدول (24:5) أن مؤشرات الفقر ترتفع بين صفوف أرباب الأسر الذين يعملون بصورة مؤقتة، حيث تصل نسبة الفقر على مستوى المدينة لهذه الفئة 67.9%، في حين تتخفض هذه النسبة في صفوف أرباب الأسر الذين لهم عمل دائم إلى 42.2%. وتتفاوت هذه النسب من حي

إلى آخر كما يبين الجدول (24:5)، فأقل النسب سجلتها منطقة المخفية، وأعلى النسب كانت في المنطقة الصناعية.

جدول (24:5): مؤشرات الفقر حسب طبيعة العمل لرب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011

مؤقت				دائم				طبيعة العمل
الفقر المدقع	شدة الفقر	فجوة الفقر	نسبة الفقر	الفقر المدقع	شدة الفقر	فجوة الفقر	نسبة الفقر	المنطقة
36.6	3.9	14.4	54.0	15.3	3.1	12.8	52.0	رفيديا
32.6	3.4	12.8	47.9	15.9	1.8	7.0	27.4	المخفية
-	-	-	-	19.5	1.7	7.7	33.8	الدوار
71.8	14.3	34.9	84.8	75.2	8.2	23.9	69.8	البلدة القديمة
43.5	22.5	33.5	50.0	19.6	1.8	7.7	32.6	الجبل الشمالي
61.5	11.8	29.7	74.9	32.7	4.8	14.4	43.1	رأس العين
48.3	5.8	19.0	61.7	29.6	3.0	11.6	45.2	الضاحية
25.6	9.8	22.4	51.1	43.5	4.7	17.1	61.8	المساكن الشعبية
93.5	7.5	27.3	100	32.3	13.4	35.9	97.6	المنطقة الصناعية
54.9	9.4	25.3	67.9	28.8	3.3	11.8	42.2	المدينة
124				549				مجموع عدد أرباب الأسر في المدينة

المصدر: المسح الميداني 2011

ولاثبات أو نفي الفرضية التاسعة التي تقول "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين طبيعة العمل ومعدلات الفقر" فقد تم اختبار صدقها من عدمه بتطبيق اختبار T-Test للعينات المستقلة، وكانت النتيجة كما يبينها الجدول أدناه أن قيمة اختبار T هي 5.162 بدرجة حرية مقدارها 671 ومستوى المعنوية هي 0.000، وبما أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فاننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين طبيعة العمل ومعدلات الفقر. وهذا يعني أن معدلات الفقر في الأسرة يتأثر بطبيعة العمل لرب الأسرة ان كان عملا دائما أو مؤقتا.

جدول (25:5): نتائج اختبار T-Test للعلاقة بين الفقر وطبيعة عمل رب الأسرة في مدينة نابلس 2011

5.162	قيمة T
671	درجات الحرية T
.000	مستوى المعنوية

المصدر: الباحثة، 2011

3:8:6. مكان العمل

أما بالنسبة لمكان عمل رب الأسرة فتظهر نتائج المسح الميداني 2011 أن معظم أرباب الأسر يعملون في المدينة، ونسبة بلغت 89%، أما الذين يعملون خارج فلسطين فلا تكاد تذكر نسبتهم وهي 0.4% فقط، مما يعني عدم وجود تحويلات مالية من الخارج، أما العاملون في فلسطين المحتلة عام 1948 فبلغت نسبتهم فقط 2.9%، والباقي يعمل في قرى ومدن الضفة الغربية، ويبين الجدول (26:5) والجدول (27:5) أن مؤشرات الفقر للعاملين في فلسطين المحتلة عام 1948 هي الأقل، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أجور العمال هناك نسبياً حيث بلغ متوسط الأجر اليومي في فلسطين 1948 حوالي 150 شيكل، مقابل 76.9 شيكل في الضفة الغربية، و57.7 شيكل في قطاع غزة وذلك في العام 2009¹ بينما أعلى هذه المؤشرات فكانت للعاملين في قرى الضفة الغربية. أما بالنسبة للعاملين في المدينة أو في المدن الأخرى للضفة الغربية، حيث يشكلون النسبة الأكبر بين العاملين، فكانت مؤشرات الفقر بينهم متقاربة إلى حد كبير.

أما على مستوى الأحياء؛ فإن مؤشرات الفقر للعاملين في مدينة نابلس ترتفع في أحياء البلدة القديمة والمنطقة الصناعية ورأس العين والمساكن الشعبية والضاحية، وتنخفض نسبياً في مناطق ريفيا والمخفية والجبل الشمالي والدوار. ونلاحظ أن أحياء الجبل الشمالي ورأس العين يعاني أرباب الأسر فيها من الفقر بشكل كبير، ويظهر ذلك من خلال جميع مؤشرات الفقر في فئة العاملين في مدن أخرى في الضفة، ويرتبط ذلك بنوع المهنة والأجور التي تحققها هذه المهن، ففي الجبل الشمالي يعمل 60% من أرباب الأسر في البناء بأجور تتراوح بين 1000-2000

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نتائج مسح القوى العاملة 2009 في الأراضي الفلسطينية . رام الله 2009.

شيقل، وفي رأس العين هناك 30% من أرباب الأسر يعملون في البناء، و30% في الصناعة، تتراوح أجورهم بين 2000-3000 شيقل، و40% يعملون في وظائف أجورهم أقل من 1000 شيقل.

جدول (26:5): نسبة الفقر والفقر المدقع حسب مكان عمل رب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011

مكان العمل	مدينة نابلس		أحد مخيمات نابلس		قرية في الضفة		مدينة في الضفة		داخل أراضي (48)	
	نسبة الفقر	الفقر المدقع	نسبة الفقر	الفقر المدقع	نسبة الفقر	الفقر المدقع	نسبة الفقر	الفقر المدقع	نسبة الفقر	الفقر المدقع
رفيديا	35.2	20.6	-	-	45.9	21.8	33.3	29.0	33.9	17.4
المخفية	34.5	22.4	-	-	27.8	52.0	31.1	17.4	18.5	16.1
الدوار	34.5	19.9	-	-	-	-	-	-	-	-
البلدة القديمة	77.4	64.1	-	-	17.3	8.0	50.0	29.0	100	87.0
الجبل الشمالي	32.2	19.3	-	-	13.9	12.1	65.5	52.2	-	-
رأس العين	54.4	43.1	-	-	13.9	12.1	75.9	62.3	27.8	24.2
الضاحية	48.5	34.5	-	-	27.8	24.2	18.5	29.0	63.9	43.5
المساكن الشعبية	59.8	42.0	100	87.0	27.8	24.2	-	-	27.8	24.2
المنطقة الصناعية	90.4	76.3	-	-	100	87.0	100	87.0	-	-
المدينة	47.8	33.9	75.0	65.3	91.2	20.5	48.9	38.1	38.9	21.8
مجموع عدد أرباب الأسر	608	4	17	34	20					

المصدر: بيانات المسح الميداني 2011

وفي البلدة القديمة يعاني أرباب الأسر من الفقر والفقر المدقع ممن يعمل في أراضي 48، حيث يتلقى 50% منهم أجور تتراوح بين 1000 2000 شيقل، بسبب عدم انتظام عدد أيام العمل ولعدم تمكنهم من الوصول لأماكن عملهم، أما الباقي وهو 50% من العمال، فلا دخل لهم لعدم تمكنهم من الحصول على تصاريح للعمل في أراضي 48، أما لأسباب أمنية أو لعدم تمكنهم من

دفع المبالغ المطلوبة للحصول على التصاريح. ويتركز أفقر الفقراء في شريحة العمال الذين يعملون في مدن الضفة الغربية، ويظهر ذلك من خلال مؤشرات فجوة الفقر وشدة الفقر التي تؤكد أن الأجور غير كافية لتلبية متطلبات الحياة .

جدول (27:5): فجوة الفقر وشدته حسب مكان عمل رب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011

مكان العمل	مدينة نابلس		أحد مخيمات نابلس		قرية في الضفة		مدينة في الضفة		داخل أراضي (48)	
	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر
رفيديا	8.9	2.3	-	-	8.5	1.6	11.3	3.9	6.8	1.4
المخفية	9.5	2.6	-	-	4.4	7.0	12.4	4.9	5.6	1.7
الدوار	7.8	1.8	-	-	-	-	-	-	-	-
البلدة القديمة	29.0	10.9	-	-	2.7	0.4	33.5	22.5	34.1	11.7
الجبل الشمالي	7.6	1.8	-	-	2.2	0.4	20.5	6.4	-	-
رأس العين	19.5	7.0	-	-	2.2	0.4	37.4	18.4	4.4	0.7
الضاحية	13.5	3.8	-	-	4.4	0.7	4.0	0.9	17.0	4.6
المساكن الشعبية	17.2	5.0	34.1	11.7	4.4	0.7	-	-	4.4	0.7
المنطقة الصناعية	32.5	11.7	-	-	34.1	11.7	34.1	11.7	-	-
المدينة	10.5	2.3	38.0	19.2	15.2	2.5	16.3	5.4	8.5	1.9
مجموع عدد أرباب الأسر	608	4	17	34	20					

المصدر: المسح الميداني 2011

ولاثبات أو نفي الفرضية العاشرة التي تقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين مكان العمل و معدلات الفقر " فقد تم اختبار صدقها من عدمه بتطبيق اختبار مربع كاي وكانت النتيجة كما يبينها الجدول أدناه أن قيمة اختبار مربع كاي هي 122.287 بدرجة حرية مقدارها 60 ومستوى المعنوية هي 0.000، وبما أن قيمة المعنوية أقل من 0.05

فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين مكان العمل و معدلات الفقر وعلى درجات الحرية 60. وهذا يعني أن لمكان عمل رب الأسرة تأثير في رفع أو خفض معدلات الفقر في الأسرة.

جدول رقم (28:5): اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر ومكان عمل رب الأسرة في مدينة نابلس 2011

122.287	قيمة الاختبار
60	درجات الحرية
0.000	مستوى المعنوية

المصدر: الباحثة، 2011

4:8:5. مهنة رب الأسرة

يبين الجدول (29:5) نسبة الفقر والفقر المدقع في الإنفاق حسب مهنة رب الأسرة على مستوى المدينة وأحيائها فعلى مستوى المدينة كانت نسبة الفقر والفقر المدقع أقلها بين فئة التجار، حيث بلغت 27.5% و 17.7% على الترتيب، وهذا يعود إلى الوظيفة الرئيسية للمدينة وهي التجارة، تليها فئة الموظفين بنسبة فقر 36.4% ونسبة فقر مدقع 22.9%، وهذا يعود إلى حصول الموظفين على دخل ثابت وتأقلم نفقاتهم مع دخولهم. أما باقي الفئات فقد سجلت مستويات فقر وفقر مدقع مرتفعة، كان أعلاها بين الحرفيين بنسبة فقر 68.4% وفقر مدقع بنسبة 53.2% تلاها العاملون في الصناعة فالباعة، فالخدمات، فالأعمال الحرة فالبناء، وأخيرا العاملون في النقل والمواصلات. أما على مستوى الأحياء فيبين الجدول أن في معظمها كان وضع التاجر والموظف هو الأفضل، باستثناء الضاحية والمساكن الشعبية، حيث كان وضع العاملين في الصناعة يضاهي وضع العاملين في التجارة والموظفين. أما بالنسبة لمؤشري فجوة الفقر وشدة الفقر حسب المهنة على مستوى المدينة نلاحظ من خلال الجدول (30:5) أدناه، أن أقلها كانت في فئة التجار من أرباب الأسر حيث بلغت 6.9% و 1.6% على الترتيب، تليها فئة الموظفين والنقل والمواصلات، أما بالنسبة لباقي المهن فقد كانت فيها فجوة الفقر وشدته مرتفعة، تراوحت بين 15.2% و 23.6% لفجوة الفقر و 2.9% و 9.1% لشدة الفقر. كما يظهر الجدول تفاوتاً واضحاً بين الأحياء من جهة وبين المهنة لرب الأسرة من جهة أخرى، حيث سجل حي المخفية ورفيديا أقل النسب بصورة عامة، وللتجار والموظفين بصورة خاصة.

جدول(29:5): نسبة الفقر والفقر المدقع حسب مهنة رب الأسرة في مدينة نابلس عام 2011

المهنة المنطقة	موظف		تاجر		صناعة		خدمات		بائع		بناء		نقل ومواصلات		حرفي		أعمال حرة	
	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر
رفيديا	22.0	10.4	31.3	18.6	51.9	24.1	-	-	49.0	31.1	36.6	17.4	95.4	67.6	33.6	20.0	33.6	15.0
المخفية	22.2	12.4	21.7	7.9	60.0	54.8	-	-	56.7	34.8	51.9	24.1	-	-	58.7	37.3	45.5	34.8
الدوار	45.2	29.0	25.3	19.3	35.6	18.9	27.8	24.1	30.5	14.5	-	-	15.8	13.8	100	86.0	13.9	12.9
البلدة القديمة	47.0	32.7	77.3	65.2	100	87.0	100	88.6	90.9	77.8	47.2	29.0	66.7	58.0	81.2	68.9	88.9	76.6
الجبل الشمالي	34.6	18.6	12.3	6.9	-	-	51.9	29.0	50.8	37.3	75.0	65.2	32.7	18.3	57.9	43.5	-	-
رأس العين	28.4	20.8	17.3	9.7	73.6	59.0	65.1	49.7	73.5	47.8	68.3	53.5	-	-	75.8	60.5	51.1	34.8
الضاحية	41.9	27.7	44.5	32.6	27.8	22.0	63.9	43.5	82.0	65.2	-	-	47.9	32.6	53.7	38.7	57.0	43.5
المساكن الشعبية	70.4	53.2	23.8	20.7	27.8	24.2	51.8	29.0	75.9	58.0	-	-	72.8	58.0	54.8	37.3	59.2	45.7
المنطقة الصناعية	63.9	43.5	-	-	89.7	74.6	100	87.0	100	87.0	-	-	100	87.0	100	87.0	100	93.5
المدينة	36.4	22.9	27.5	17.7	66.0	51.9	62.8	48.4	64.9	49.5	52.7	35.7	47.5	33.7	68.4	53.2	61.1	48.2
مجموع عدد أرباب الأسر في المدينة	244	108	34	29	62	32	52	81	41									

المصدر: المسح الميداني 2011.

جدول (30.5): فجوة الفقر وشدة الفقر حسب مهنة رب الأسرة في مدينة نابلس 2011.

المهنة المنطقة	موظف		تاجر		صناعة		خدمات		بائع		بناء		نقل ومواصلات		حرفي		أعمال حرة	
	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر
رفيديا	4.1	0.76	7.3	1.7	8.2	1.3	-	-	12.4	3.1	6.8	2.3	20.0	14.5	8.2	6.2	8.2	2.0
المخفية	4.8	1.0	3.1	0.44	29.2	14.3	-	-	13.6	3.3	18.8	6.8	-	-	32.8	18.3	13.6	4.1
الدوار	11.3	2.8	7.6	2.3	5.0	0.72	20.0	14.5	22.9	17.2	-	-	0.10	3.6	34.1	11.7	2.2	0.35
البلدة القديمة	14.8	4.7	25.6	8.5	34.2	11.7	39.6	15.7	35.4	13.8	11.4	2.7	22.8	7.8	33.0	13.4	39.0	17.1
الجبل الشمالي	14.2	5.8	4.0	1.3	-	-	22.0	9.3	26.9	14.3	58.5	45.6	13.7	5.8	28.8	14.3	-	-
رأس العين	9.3	3.0	3.8	0.8	26.4	9.5	19.5	5.9	33.8	15.5	29.4	9.1	-	-	27.3	9.8	13.7	3.7
الضاحية	10.8	2.8	12.8	3.7	12.3	5.8	17.1	4.6	25.6	8.0	-	-	12.8	3.4	15.1	4.3	17.1	5.1
المساكن الشعبية	20.9	6.2	3.8	0.6	4.4	0.7	11.4	2.5	22.8	6.8	-	-	22.8	7.1	14.7	3.9	24.4	10.0
المنطقة الصناعية	17.0	4.6	-	-	29.3	9.6	34.1	11.6	34.1	11.6	-	-	34.1	11.6	34.1	11.6	56.1	31.5
المدينة	9.3	2.4	6.9	1.6	22.7	7.7	20.3	6.2	22.0	7.5	15.2	4.4	11.7	2.9	22.5	7.4	23.6	9.1
مجموع عدد أرباب الأسر في المدينة	244	108	34	29	62	32	52	81	41									

المصدر: المسح الميداني 2011.

ولإثبات أو نفي الفرضية الحادية عشرة التي تقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين مهنة رب الأسرة و معدلات الفقر " فقد تم اختبار صدقها من عدمه بتطبيق اختبار مربع كاي وكانت النتيجة كما يبينها الجدول أدناه أن قيمة اختبار مربع كاي هي 158.154 بدرجة حرية مقدارها 80 ومستوى المعنوية هي 0.000، وبما أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين مهنة رب الأسرة و معدلات الفقر وعلى درجات الحرية 80. وهذا يعني أن لمهنة رب الأسرة تأثير في رفع أو خفض معدلات الفقر في الأسرة.

جدول(31:5): اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر ومهنة رب الأسرة في مدينة نابلس 2011

158.154	قيمة الاختبار
80	درجات الحرية
0.000	مستوى المعنوية

المصدر: الباحثة 2011

5.8:5. عمل الزوجة

أظهرت نتائج المسح الميداني إلى أن النسبة العظمى من الزوجات هن ربات بيوت ويمثلن 62.5% من مجموع الزوجات في مدينة نابلس لعام 2011، في حين تبلغ نسبة العاملات في المدينة من الزوجات 11.3%، ونسبة العاطلات عن العمل 20.9%، أما غير القادرات على العمل فهي 4.1%، والمتقاعدات 1.2%. ويعتبر عمل الزوجة من العوامل الهامة لرفع مستوى المعيشة للأسرة، وهذا ما يظهر من خلال الجداول (32:5) و(33:5) حيث أن مؤشرات الفقر تنخفض في الأسر التي تعمل فيها الزوجة أو التي تكون فيها الزوجة متقاعدة، ويلاحظ أن أدنى معدل لانتشار الفقر والفقر المدقع كان في الأسر التي تكون فيها الزوجة متقاعدة وبلغت النسبة 17.3% و 0.1%، أي اختفاء الفقر المدقع تقريبا وبشكل ملحوظ من بين الأسر عندما تتقاعد الزوجة، وهذا دليل على عدم اكتفاء الزوجة براتب تقاعدها بل قد تعمل في عمل إضافي مما يسهم بشكل فعال في خفض مؤشرات الفقر عامة والفقر المدقع خاصة. ويليه الأسر التي تعمل فيها الزوجة وبلغت نسبة الفقر والفقر المدقع 18.8% و 12.1%، وهذا يعود إلى مساهمة الزوجة إلى جانب الزوج في تحسين الأوضاع الاقتصادية للأسرة، حيث بلغ متوسط دخل الزوجة في المدينة حوالي 2650 شيقل شهريا وهي قيمة لا بأس بها إذا ما أضيفت الى مجموع

دخل الأسرة، ويلاحظ ارتفاع متوسط دخل المرأة في المدينة في العام 2011 مقارنة بالعام 2007 حيث كان متوسط دخلها 2048.3 شيقل شهريا¹. أما الأسر التي لا تعمل فيها الزوجة، أو التي تكون فيها ربة بيت أو غير القادرات على العمل، فإن نسب مؤشرات الفقر ترتفع بشكل ملحوظ، حيث كانت أعلى مؤشرات للفقر والفقر المدقع بين أفراد الأسر التي لاتقدر الزوجة فيها على العمل وبلغت النسبة 71.8% و60.4%.

جدول (32:5): نسبة الفقر والفقر المدقع حسب الحالة العملية للزوجة في مدينة نابلس عام 2011

الحالة العملية		تعمل		لا تعمل		ربة بيت		غير قادر على العمل		متقاعدة	
نسبة الفقر المدقع	الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	الفقر المدقع	نسبة الفقر المدقع	الفقر المدقع
0.0	0.0	0.0	36.7	17.4	41.0	27.7	46.0	21.8	0.0	0.0	0.0
5.6	4.8	33.8	20.0	38.3	26.4	-	-	-	13.9	12.1	-
0.0	0.0	39.8	14.5	32.3	19.0	-	-	-	-	-	-
84.0	70.5	73.9	61.4	76.0	62.7	75.9	61.8	-	-	-	-
14.0	3.8	36.0	19.6	32.8	20.1	71.4	62.1	13.9	12.1	-	-
11.6	7.9	55.0	41.0	56.4	43.7	87.5	42.4	0.0	0.0	-	-
4.6	4.0	40.8	19.3	56.5	41.3	66.7	58.0	-	-	-	-
50.0	43.5	53.7	38.7	62.6	43.8	27.8	24.2	-	-	-	-
-	-	100	87.0	96.0	83.6	-	-	-	-	-	-
18.8	12.1	47.5	31.4	50.7	37.0	71.8	60.4	17.3	0.1	-	-
مجموع عدد الزوجات في المدينة	74	137	406	27	10	-	-	-	-	-	-

المصدر: المسح الميداني 2011.

¹ اثنتية، معتصم، مرجع سابق 2007، ص91.

أما على مستوى الأحياء فيظهر من خلال الجدول (32:5) و (33:5) أن حي رفيديا يختلف فيه أي مؤشر للفقر في الأسر التي تعمل فيها الزوجة أو تكون متقاعدة، وكذلك الوضع بالنسبة للزوجة العاملة في حي الدوار، بينما كان وضع الزوجة المتقاعدة الأفضل حالا في حي رأس العين مع خلة العامود، وهذا دليل على أهمية عمل المرأة.

أما البلدة القديمة فتشكل حالة شاذة، حيث ترتفع مؤشرات الفقر بشكل ملحوظ بين الأسر التي تعمل فيها الزوجة حيث بلغت معدلات الفقر والفقر المدقع 84.0% و 70.5%، وهذا دليل على أن خروج الزوجة للعمل هو بسبب ظروفها القاهرة وليس لرغبتها الشخصية، وقد تضطر العمل بمهن متواضعة بسبب تدني مستوى التعليم لديها، والدليل على ذلك عدم وجود فئة المتقاعدات بينهن.

جدول (33:5): فجوة الفقر وشدته حسب الحالة العملية للزوجة في مدينة نابلس عام 2011

متقاعدة		غير قادرة على العمل		ربة بيت		لا تعمل		تعمل		الحالة العملية
شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	المنطقة
0.0	0.0	1.6	8.6	3.5	12.0	1.3	6.8	0.0	0.0	رفيديا
3.0	6.5	-	-	3.4	11.3	1.9	8.0	0.7	2.0	المخفية
-	-	-	-	1.8	7.7	0.9	5.8	0.0	0.0	الدوار وغرب الدوار
-	-	35.6	52.0	9.0	26.2	11.3	29.0	15.7	36.4	البلدة القديمة
3.0	6.5	20.0	37.8	1.9	7.9	1.7	7.7	15.7	1.5	الجيل الشمالي
0.0	0.0	19.1	40.9	7.1	20.1	5.5	17.4	0.8	3.1	رأس العين وخلة العامود
-	-	21.0	37.4	4.6	16.2	1.4	7.6	0.6	1.7	الضاحية
-	-	3.7	10.1	5.2	18.1	4.3	15.2	0.5	4.9	المساكن الشعبية
-	-	-	-	14.4	37.2	11.7	34.2	-	-	المنطقة الصناعية
4.4	8.7	13.3	30.9	4.8	15.6	3.6	13.2	1.8	5.8	المدينة
10		27		406		137		74		مجموع عدد الزوجات في المدينة

المصدر: المسح الميداني 2011

ويظهر من خلال الجدول أيضا عدم وجود زوجات عاملات في حي المنطقة الصناعية، وأن الاعتماد يظل على رب الأسرة بشكل أساسي. وتختلف نسب الفقر بين الأحياء حسب علاقة الزوجة بقوة العمل بسبب اختلاف المهنة ومستوى التعليم.

ومن أجل اختبار صحة الفرضية الثانية عشرة القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين عمل الزوجة ومعدلات الفقر" تم تطبيق اختبار مربع كاي وكانت النتيجة كما يبينها الجدول أدناه أن قيمة اختبار مربع كاي هي 196.319 بدرجة حرية مقدارها 60 ومستوى المعنوية هي 0.000، وبما أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فاننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: "يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين عمل الزوجة ومعدلات الفقر " أي أن لعمل الزوجة تأثير في معدلات الفقر.

جدول رقم (34:5): اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر وعمل الزوجة في مدينة نابلس 2011

196.319	قيمة الاختبار
60	درجات الحرية
0.000	مستوى المعنوية

المصدر: الباحثة 2011

6.8:5. عدد العاملين في الأسرة

يبلغ متوسط عدد العاملين في الأسرة على مستوى المدينة 1.57 شخص، ويختلف هذا العدد من حي إلى آخر في المدينة، ويتراوح بين عامل واحد في الدوار والمنطقة الصناعية إلى 1.87 شخص في حي رأس العين مع خلة العامود. ويبين الجدول (35:5) إلى أن العلاقة بين مؤشرات الفقر والفقر المدقع وعدد العاملين في الأسرة هي علاقة عكسية، حيث تنخفض هذه المؤشرات بارتفاع عدد العاملين في الأسرة، ويبين أن أعلى معدلات للفقر والفقر المدقع في المدينة تتركز في الأسر التي لا يعمل بها أحد وتبلغ النسبة 76.6% و 70.2%، ثم تنخفض إلى 56.4% و 41.2% للأسر التي يعمل بها شخص واحد، حتى تصل إلى 14.9% و 5.4% للأسر التي يعمل بها أربعة أشخاص، وينطبق ذلك على مؤشري فجوة الفقر وشدة الفقر حسب الجدول.

ولاثبات صحة ما سبق تم اختبار العلاقة بين عدد العاملين ومتوسط مجموع الدخل الشهري للأسرة على مستوى المدينة، فكان معامل الارتباط بينهما قد بلغ 38% حسب نتائج معامل ارتباط بيرسون، وهذا يؤكد العلاقة الايجابية بين عدد العاملين في الأسرة ورفع مستوى المعيشة بين أفرادها.

جدول (33:5): الفقر حسب عدد العاملين في الأسرة في مدينة نابلس عام 2011

لا أحد		4		3		2		1		عدد العاملين
الفقر المدقع	نسبة الفقر	الفقر المدقع	نسبة الفقر	الفقر المدقع	نسبة الفقر	الفقر المدقع	نسبة الفقر	الفقر المدقع	نسبة الفقر	في الأسرة المنطقة
-	-	8.0	9.3	8.1	9.3	20.9	31.8	23.7	40.4	رفيديا
-	-	0.0	0.0	6.0	7.0	12.1	13.9	30.7	43.9	المخفية
-	-	-	-	-	-	0.0	0.0	21.8	37.6	الدوار وغرب الدوار
57.4	71.1	24.2	27.8	28.6	32.5	57.0	70.5	69.0	81.5	البلدة القديمة
60.2	66.7	6.1	7.0	8.7	12.8	37.0	19.5	25.5	41.3	الجيل الشمالي
97.8	100	21.8	32.0	14.5	21.3	29.4	39.2	49.8	63.2	رأس العين وخلة العامود
-	-	12.1	13.9	21.8	25.0	0.6	7.0	44.5	62.2	الضاحية
100	0.0	-	-	12.1	13.9	12.4	34.1	48.1	66.0	المساكن الشعبية
-	-	-	-	-	-	24.2	27.8	84.1	96.6	المنطقة الصناعية
70.2	76.6	5.4	14.9	12.4	17.2	18.2	28.6	41.2	56.4	المدينة
19		20		38		151		483		مجموع عدد العاملين في الأسرة

المصدر: المسح الميداني 2011

أما على مستوى الأحياء فنلاحظ من خلال الجدول (35:5) أعلاه أن العلاقة في معظمها عكسية بين مؤشرات الفقر والفقر المدقع وعدد العاملين في الأسرة، باستثناء بعض الحالات الشاذة مثل أحياء راس العين والضاحية حيث تتذبذب المؤشرات بين انخفاض وارتفاع ثم انخفاض حسب عدد العاملين وقد يعود ذلك الى نوع المهن والأجور التي يحصلون عليها.

أما المخفية فنلاحظ اختفاء الفقر بين الأسر تماما عند العامل الرابع في الأسرة، وحي الدوار عند العامل الثاني، وفي حي الجبل الشمالي نلاحظ أن الأسر التي يعمل بها شخصان ينخفض بينهم انتشار الفقر حسب خط الفقر الوطني، ولكن يقع 37% من هذه الأسر تحت وطأة الفقر المدقع. ويعتبر حي الدوار هو الأفضل حالا من بقية الأحياء من حيث انخفاض معدلات الفقر فيه حسب عدد العاملين، وحي البلدة القديمة هو الأسوأ حالا، فبالرغم من الانخفاض التدريجي للفقر حسب عدد العاملين في الأسرة الى أنه يبقى الأعلى بين الأحياء.

جدول(5:36) : مؤشرات الفقر حسب عدد العاملين في الأسرة في مدينة نابلس عام 2011

عدد العاملين في الأسرة		1		2		3		4		لا أحد
المنطقة	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر
رفيديا	10.2	2.6	8.2	2.1	3.4	1.2	3.4	1.2	-	-
المخفية	12.9	3.8	2.1	0.3	0.0	0.0	2.5	0.9	-	-
الدوار وغرب الدوار	8.5	1.9	0.0	0.0	-	-	-	-	-	-
البلدة القديمة	32.4	12.9	28.5	11.5	22.3	15.3	10.1	3.7	43.6	26.7
الجيل الشمالي	10.0	2.4	0.9	0.09	3.4	0.9	2.5	0.9	30.1	13.6
رأس العين وخلة العامود	22.5	8.0	12.7	4.1	5.7	1.5	8.5	2.3	70.7	50.0
الضاحية	17.4	4.9	0.2	0.003	3.8	0.6	5.0	1.8	-	-
المساكن الشعبية	18.9	5.4	4.9	0.7	4.0	1.2	-	-	78.0	60.9
المنطقة الصناعية	36.7	14.0	10.1	3.7	-	-	-	-	-	-
المدينة	17.6	5.5	8.1	2.3	6.9	2.8	2.1	0.30	46.0	27.6
مجموع عدد العاملين في الأسرة	483	151	38	20	19					

المصدر: المسح الميداني 2011

وبالنسبة لمؤشري فجوة الفقر وشدة الفقر ، فنلاحظ من خلال الجدول (36:5) أن حي الدوار مازال الأفضل حالا من بقية الأحياء من حيث انخفاض مؤشري فجوة وشدة الفقر يليه أحياء الجبل الشمالي ثم رفيديا ثم الضاحية ثم المخفية. أما الأسوء حالا فهو حي البلدة القديمة يليه أحياء المنطقة الصناعية ورأس العين مع خلة العامود ويليه المساكن الشعبية.

ولاثبات أو نفي الفرضية الثالثة عشرة التي تقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين عدد العاملين في الأسرة و معدلات الفقر " فقد تم اختبار صدقها من عدمه بتطبيق اختبار مربع كاي وكانت النتيجة كما يبينها الجدول أدناه أن قيمة اختبار مربع كاي هي 316.327 بدرجة حرية مقدارها 50 ومستوى المعنوية هي 0.000، وبما أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فاننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين عدد العاملين في الأسرة و معدلات الفقر وعلى درجات الحرية 50. وهذا يعني أن لعدد العاملين في الأسرة تأثير في رفع أو خفض معدلات الفقر في الأسرة.

جدول رقم (37:5): اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر وعدد العاملين في الأسرة في مدينة نابلس 2011

316.327	قيمة الاختبار
50	درجات الحرية
0.000	مستوى المعنوية

المصدر: الباحثة 2011

9:5. علاقة الفقر بخصائص المسكن:

9:5.1. طبيعة المسكن

يبين الجدول رقم (38:5) إلى أن طبيعة المسكن في المدينة يأخذ ثلاثة أنواع: فيلا، وشقة في عمارة، وبيت عربي. وبلغت نسبة الفلل في المدينة 3.9% من مجموع المساكن، أما الشقق فقد بلغت نسبتها 65.0%، في حين بلغت نسبة البيوت العربية 30.2%. وتتركز الفلل في المخفية ورفيديا، أما الشقق فتتركز في منطقة الدوار والجبل الشمالي، في حين تتركز البيوت العربية في البلدة القديمة ورأس العين مع خلة العامود والمنطقة الصناعية. ويبين الجدول أيضا أن أصحاب الفلل هم الأقل فقرا على مستوى المدينة، حيث بلغت نسبة الفقر بينهم 4.9% حسب خط الفقر الوطني وهي نسبة بسيطة مقارنة بباقي الفئات وتمثل أصحاب الفلل القديمة التي بُنيت قبل عام 1967 وهم من كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن 70 سنة، كما تبين أيضاً من خلال المسح الميداني أن هؤلاء تعليمهم أساسي. كما نلاحظ عدم وجود فقر مدقع بين أصحاب الفلل، أما

نسبة الفقر بين أصحاب البيوت العربية (البيوت القديمة والأحواش) فقد كانت الأعلى حيث بلغت 62.6%، وهي نسبة مرتفعة، في حين بلغت نسبة الفقر بين ساكني الشقق 43.7%، كما أن معدلات الفقر المدقع كانت أعلى بين أصحاب الشقق وبلغت النسبة 69.4%.

أما على مستوى الأحياء فيظهر من خلال الجدول (38:5) أن سكان البيوت العربية في جميع الأحياء يعانون من معدلات مرتفعة من الفقر والفقر المدقع، كان أعلاها في حي الدوار يليه أحياء المنطقة الصناعية والبلدة القديمة ثم رأس العين والمساكن الشعبية، أما أدنى معدلات للفقر فكانت في أحياء الجبل الشمالي يليه رفيديا ثم المخفيه يليها الضاحية.

كما يعاني أصحاب الشقق في المنطقة الصناعية من أعلى معدلات للفقر والفقر المدقع يليه البلدة القديمة ثم المساكن الشعبية ثم الضاحية. أما أدنى معدلات للفقر والفقر المدقع بين أصحاب الشقق فقد كانت في الدوار يليه المخفية ثم الجبل الشمالي ثم رفيديا يليه رأس العين مع خلة العامود. أما أصحاب الفلل في جميع الأحياء هم الأفضل حالا والأقل فقرا حسب جميع مؤشرات الفقر.

جدول (38:5): مؤشرات الفقر حسب طبيعة المسكن في مدينة نابلس عام 2011

بيت عربي					شقة في عمارة					فيلا					طبيعة المسكن المنطقة
الفقر المدقع	شدة الفقر	فجوة الفقر	نسبة الفقر	%	الفقر المدقع	شدة الفقر	فجوة الفقر	نسبة الفقر	%	الفقر المدقع	شدة الفقر	فجوة الفقر	نسبة الفقر	%	
18.1	1.5	7.1	33.5	32.9	25.1	3.0	10.8	39.1	57.5	0	0.02	0.8	7.9	9.6	رفيديا
29.0	2.0	7.8	44.9	17.4	21.1	2.6	9.3	33.0	71.0	0	0.04	0.9	10.4	11.6	المخفية
87.0	45.0	67.1	100	4.1	16.6	1.4	6.5	30.9	95.9	0	0.0	0.0	0	0	الدوار
63.5	11.7	30.0	76.9	76.8	60.0	20.6	37.6	68.8	23.2	0	0.0	0.0	0	0	البلدة القديمة
14.5	6.4	11.6	21.3	3.6	21.1	2.1	8.6	34.9	91.0	0	0.0	0.0	0	5.4	الجبل الشمالي
50.0	9.8	24.6	61.7	46.6	37.9	6.2	17.4	49.0	52.6	0	0.0	0.0	0	0.9	رأس العين وخلة العامود
30.2	2.9	11.9	48.0	38.3	39.7	4.5	15.6	53.6	58.4	0	0.0	0.0	0	3.3	الضاحية
34.2	6.0	18.3	54.8	14.0	45.3	5.0	17.8	63.0	84.2	0	0.0	0.0	0	1.8	المساكن الشعبية
88.1	14.6	38.2	100	50.0	72.3	11.7	31.9	86.8	50.0	0	0.0	0.0	0	0.0	المنطقة الصناعية
48.9	8.1	22.6	62.6	30.2	69.4	3.9	13.0	43.7	65.8	0.0	0.06	1.7	4.9	3.9	مدينة نابلس
216					467					28					مجموع عدد المساكن حسب طبيعتها في المدينة

المصدر: المسح الميداني 2011.

ولاثبات أو نفي الفرضية الرابعة عشرة التي تقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين طبيعة المسكن و معدلات الفقر " فقد تم اختبار صدقها من عدمه بتطبيق اختبار مربع كاي وكانت النتيجة كما يبينها الجدول أدناه أن قيمة اختبار مربع كاي هي 316.327 بدرجة حرية مقدارها 30 ومستوى المعنوية هي 0.000، وبما أن قيمة المعنوية أقل من 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول:

"يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين طبيعة المسكن و معدلات الفقر وعلى درجات الحرية 30."

جدول رقم(39:5): اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر وطبيعة المسكن في مدينة نابلس 2011

316.327	قيمة الاختبار
30	درجات الحرية
0.000	مستوى المعنوية

المصدر، الباحثة 2011

2.9:5. ملكية المسكن

أما بالنسبة لملكية المسكن، فيظهر الجدول (40:5) أدناه أن المساكن حسب الملكية قد قسمت إلى ثلاثة أنواع: ملك، وإيجار، ومشترك مع العائلة. وقد بلغت نسبة أرباب الأسر الذين يملكون مساكن 68.9%، وهي نسب أقل بكثير من النسبة في المحافظة والضفة الغربية، حيث بلغت النسبة 80.7% و 81.0% على التوالي¹؛ أما الساكنين بالإيجار فقد بلغت نسبتهم 26.6% في المدينة مقابل 11.9% في المحافظة و 9.6% في الضفة² وهذا أمر منطقي حيث أن المحافظة والضفة تضم القرى التي يعيش معظم سكانها في بيوت ملك لهم، أما المدينة ففيها أعداد كبيرة

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 مرجع سابق .

² نفس المرجع، ونفس العام.

من القادمين من خارجها للسكن أو العمل فيها مما يضطرهم للإستئجار. في حين بلغت نسبة الساكنين مع العائلة في المدينة 4.5% فقط.

ويبين الجدول أن مؤشرات الفقر ترتفع بين أرباب الأسر الساكنين مع العائلة، حيث وصلت النسبة في المدينة إلى 78%، حيث أن هؤلاء على الأغلب غير قادرين على شراء منزل أو دفع أجرة، مما يضطرهم للسكن مع العائلة، أما أقل نسبة فقر فهي لأرباب الأسر المالكين لمساكنهم حيث بلغت 45.8%، ويعود ذلك إلى عدم دفعهم أجرة للسكن.

جدول رقم (40:5): مؤشرات الفقر حسب ملكية السكن في مدينة نابلس عام 2011.

ملكية المسكن المنطقة	ملك				إيجار				مشترك مع العائلة			
	نسبة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	الفقر المدقع	نسبة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	الفقر المدقع	نسبة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	الفقر المدقع
رفيديا	37.8	9.7	2.5	22.8	22.9	4.3	0.8	10.9	50.0	33.5	22.5	43.5
المخفية	30.9	8.2	2.2	18.2	39.5	11.4	3.3	29.0	63.9	17.0	4.6	39.0
الدوار	39.2	10.0	2.7	25.6	30.9	6.4	1.3	16.3	-	-	-	-
البلدة القديمة	86.1	38.4	17.1	76.3	66.4	27.5	11.4	53.0	79.6	25.6	8.2	65.3
الجبل الشمالي	32.6	8.6	2.3	21.2	30.0	4.3	0.6	10.9	63.9	17.0	4.6	43.5
رأس العين وخلة العامود	52.1	21.0	8.5	36.0	52.3	21.3	8.7	45.0	92.3	38.3	15.9	82.3
الضاحية	53.1	14.8	4.1	37.8	26.6	3.8	0.5	9.7	0.0	52.1	45.2	60.0
المساكن الشعبية	58.8	16.9	4.9	40.8	67.1	19.5	6.7	49.7	-	-	-	-
المنطقة الصناعية	92.8	35.1	13.3	79.6	100	34.1	11.7	87.0	-	-	-	-
مدينة نابلس	45.8	14.3	4.5	32.8	47.2	15.6	5.1	33.3	78.0	28.0	10.1	65.9
مجموع عدد المساكن حسب الملكية	186	488	37									

المصدر: المسح الميداني 2011.

وعلى مستوى الأحياء نلاحظ من الجدول أيضا أن حي المنطقة الصناعية تعاني من أعلى مؤشرات الفقر خاصة الأسر التي تسكن بالايجار، لما تمثله الأجور من عبء اضافي يتحمله أرباب الأسر بجانب أعباء الحياة الأساسية، يليه حي رأس العين خاصة بين الأفراد الذين يعيشون في مساكن مشتركة مع العائلة حيث ترتفع معدلات الفقر المدقع، ثم البلدة القديمة والمساكن الشعبية خاصة بين الأفراد الذين يعيشون في مساكن ملك ومشارك مع العائلة. أما باقي الأحياء فترتفع فيها مؤشرات الفقر بين الأفراد الذين يعيشون في مساكن مشتركة مع العائلة وذلك يعود لعدم تمكنهم من توفير مساكن خاصة لهم بسبب أوضاعهم الاقتصادية المتردية. وبالتالي يمكننا القول أنه لا يوجد علاقة واضحة بين ملكية السكن ومعدلات الفقر، إذ أن معدلات الفقر تنخفض وتزيد حسب ظروف خاصة بالأسرة نفسها بغض النظر عن ملكية السكن.

ومن أجل اختبار صحة الفرضية الخامسة عشرة القائلة بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين مستوى الفقر و ملكية المسكن" تم تطبيق اختبار مربع كاي وكانت النتيجة كما يبينها الجدول أدناه أن قيمة اختبار مربع كاي هي 38.302 بدرجة حرية مقدارها 30 ومستوى المعنوية هي 142، وبما أن قيمة المعنوية أكبر من 0.05، فإننا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة التي تقول: "يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 بين مستوى الفقر و ملكية المسكن." وهذا يعني أن ملكية المسكن هو نتيجة ومظهر للفقر وليس مسببا له.

جدول رقم(41:5): اختبار مربع كاي للعلاقة بين الفقر و ملكية المسكن في مدينة نابلس 2011

38.302	قيمة الاختبار
30	درجات الحرية
.142	مستوى المعنوية

المصدر: الباحثة 2011

3:9:5. توفر الخدمات والسلع المعمرة في المسكن

من أهم مظاهر الفقر والحرمان حسب مؤشرات مستوى المعيشة، هو عدم توفر مياه صالحة للشرب، وعدم توفر المرافق الصحية في مساكن الفقراء، كالمطبخ والمرحاض وهل هما داخل المسكن أم خارجه، ومن مظاهر الفقر والحرمان أيضا هو توفر 3 أنواع من 10 أجهزة المنزلية أو السمعية والبصرية أما مظاهر الحرمان حسب مؤشر ملكية الأصول فيكون بمدى توفر سيارة خاصة ومنزل ملك¹.

وبناءً على ذلك ومن خلال تحليل بيانات المسح الميداني الخاص بمدى توفر الخدمات في مساكن مدينة نابلس والواردة في الجدول رقم (42:5) أدناه يمكن تقسيم النتائج الى مجموعتين:

(1) مجموعة الخدمات الأساسية التي لا يمكن الإستغناء عنها بغض النظر عن المستوى المادي للأسرة، ويعتبر عدم توفرها مؤشرا واضحا للحرمان والفقر؛ مثل توفر مياه الشرب والمطبخ والحمام والمرحاض بالإضافة للثلاجة والتلفزيون وغسالة الملابس، والتلفون الجوال، حيث نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن نسبة الفقر بين الأسر التي تتوفر في مساكنهم هذه الخدمات والسلع تتراوح بين 47 % و 50 %، وهي نسبة قريبة من النسبة العامة للفقر في مدينة نابلس والبالغة 47.9 %، في حين تراوحت نسبة الفقر بين الأسر التي لا تتوفر في مساكنهم هذه الخدمات والسلع بين 65.8 % و 100 % من مجموع الأسر في مدينة نابلس، كما تراوحت نسبة الفقر المدقع بين الأسر من نفس الفئة بين 55.7 % و 100 %، أما فجوة الفقر فقد تراوحت أيضاً بين 27.4 % و 78.0 % ، اما شدة الفقر فقد تراوحت بين 4.4 % و 60.9 %، وهي جميعها نسب مرتفعة جدا.

(2) مجموعة السلع التي يُعتبر توفرها في المنزل مؤشرا على المستوى المادي المرتفع والرفاهية، كالتدفئة المركزية والمكيف الكهربائي والسيارة الخاصة وغسالة الصحون والانشافة المستقلة، حيث تراوحت نسبة الفقر بين الأسر التي تتوفر في مساكنهم هذه السلع بين 11.5 % و 25 %، وتتراوح نسبة الفقر المدقع بينهم 3.4 % و 11.4 % بينما فجوة الفقر

¹نعمة، أديب، 2009 مرجع سابق، ص34.

فتتراوح بين 1.3% و 5.0% وأخيرا شدة الفقر فتتراوح بين 0.1% و 1.0% وهي نسب منخفضة جدا وتؤكد ما تم الإشارة اليه سابقا من ارتباط توفرها في المسكن بالمستوى المادي المرتفع للأسرة.

جدول (42:5): الفقر حسب توفر الخدمات والسلع المعمرة في المسكن في مدينة نابلس 2011

غير متوفر					متوفر					مدى توفر الخدمات والسلع المعمرة في المسكن
الفقر المدقع	شدة الفقر	فجوة الفقر	نسبة الفقر	%	الفقر المدقع	شدة الفقر	فجوة الفقر	نسبة الفقر	%	
67.9	7.5	22.6	88.8	1.1	38.4	4.9	15.1	47.0	98.9	شبكة مياه للشرب
-	-	-	-	0.0	34.7	4.9	15.4	47.9	100	شبكة كهرباء
100	60.9	78.0	100	0.1	34.7	6.4	17.9	50.4	99.9	مطبخ
91.3	23.8	48.8	100	0.4	34.5	4.9	15.3	47.7	99.6	حمام
93.4	40.3	65.3	100	2.1	34.5	4.9	15.2	47.3	97.9	مرحاض
91.2	36.6	60.5	100	0.7	31.2	4.8	15.1	47.6	99.3	ثلاجة
53.1	14.7	31.1	65.8	1.8	31.2	4.8	15.1	47.6	98.2	غسالة ملابس
33.1	5.3	16.2	49.6	93.2	11.4	1.0	5.0	25.0	6.8	نشافة مستقلة
33.4	5.3	16.3	49.9	93.5	5.9	5.5	10.1	18.6	6.5	غسالة صحون
35.5	4.5	15.5	53.0	1.5	31.6	4.9	15.4	47.8	98.5	طباخ غاز
59.2	13.3	30.9	71.9	9.3	32.2	4.2	13.9	45.5	90.7	مكوى
58.2	10.6	27.6	72.0	28.6	25.4	2.9	10.6	38.3	71.4	مكنسة كهربائية
48.9	8.1	22.6	62.9	40.5	25.1	3.0	10.6	37.8	59.5	ميكرويف
56.8	10.2	26.9	70.6	29.7	25.4	2.9	10.6	38.3	70.3	جهاز حاسوب
50.9	14.3	30.6	65.7	53.0	16.5	1.7	6.8	27.9	47.0	شبكة انترنت
41.0	6.0	18.3	55.5	73.6	16.9	2.0	7.3	26.5	26.3	مكتبة بيتية
52.1	8.5	23.7	66.1	37.1	24.5	5.1	17.8	37.2	62.9	هاتف ثابت

55.7	4.4	27.4	68.5	3.0	34.1	4.6	14.8	47.3	97.0	هاتف (جوال)
69.6	8.7	27.4	85.6	0.8	34.5	5.0	15.4	47.7	99.2	تلفزيون
68.1	11.9	31.0	80.7	2.1	34.0	4.7	14.9	47.2	97.9	ستلايت
43.0	6.7	19.5	56.9	67.4	17.7	1.7	7.1	29.3	32.6	فيديو أو DVD
38.5	5.6	17.1	52.3	89.2	3.4	0.1	1.3	11.5	10.8	تدفئة مركزية
42.9	6.4	19.0	57.0	76.9	7.6	2.4	6.8	17.7	23.1	مكيف كهربائي
43.6	6.5	19.2	56.6	60.6	22.7	2.7	9.6	34.6	39.2	مدفأة كهربائية
27.1	5.8	16.8	48.4	43.2	34.0	4.4	14.5	47.6	56.8	مدفأة غاز
35.7	5.1	15.9	49.5	87.8	27.4	3.5	12.1	36.8	12.2	مدفأة كاز
52.0	8.7	23.8	65.0	28.4	27.9	3.4	11.8	41.1	71.6	حمام شمسي
45.2	6.6	20.0	60.4	69.1	11.3	1.3	5.1	19.9	30.9	سيارة خاصة

المصدر: المسح الميداني 2011

الفصل السادس

سبل مكافحة الفقر

- 1:6. المقدمة
- 2:6. معوقات التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة
- 3:6. سياسات السلطة الفلسطينية لمكافحة الفقر
- 4:6. الفقر والدعم غير الحكومي
- 5:6. الجهات المسؤولة عن تقديم المساعدات في مدينة نابلس
- 6:6. علاقة الفقر بالجهة المساعدة
- 7:6. أنواع المساعدات
- 8:6. نقص التغطية وخطأ التضمين
- 9:6. استراتيجيات الصمود والتكيف الإقتصادي للأسر في مدينة نابلس
- 10:6. تجارب بعض الدول العربية والإسلامية في مكافحة الفقر
- 11:6. مقترح خطة شاملة لمكافحة الفقر في مدينة نابلس
- 1:11:6. حلول مقترحة لمشكلات التعليم
- 2:11:6. حلول مقترحة لمشكلات البطالة
- 3:11:6. حلول مقترحة لمشكلات المرأة المعيلة

الفصل السادس

سبل مكافحة الفقر

1.6. المقدمة:

في العام 2000 أعلنت الأمم المتحدة الألفية للتنمية، التي تلزم فيها جميع الدول الغنية منها والفقيرة الى بذل كل ما تستطيعه لاستئصال الفقر، وتعزيز مبادئ الكرامة والمساواة الانسانية، وتخفيض الفقر في بلادها بحلول عام 2015 أو قبله. وتلزم أهداف التنمية للألفية، بلدان العالم ببذل المزيد من الجهد لمعالجة كثير من قضايا التنمية في بلادهم، أولها استئصال الفقر والجوع الشديدين، ثم تحقيق المساواة بين الجنسين من حيث التعليم والعمل وتمكين المرأة، بالاضافة لمعالجة التدهور البيئي، وتحسين مستوى التعليم والصحة والمياه النظيفة¹.

وقد صادق ممثلون عن 191 دولة وبالإجماع على مضمون الإعلان، ومن اجل حث كل الدول على الالتزام بأهداف الألفية والتأثير عليهم في تبني هذا التوجه والسير وفقه، تم تشكيل مجموعة عمل تضم عشر فرق، وعددا كبيرا من الخبراء من الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، اسند إليها دور المتابعة والتقييم الدوري لمدى تحقيق أهداف الألفية للتنمية. وتم تحديد عام 2015 كسقف لتحقيق هذه الأهداف مع إعتبار العام 1990 كسنة أساس للمقارنة ورصد التقدم الحاصل على تحقيقها².

وقد تبنت السلطة الوطنية الفلسطينية كغيرها من الدول هذه الأهداف، ولكن اندلاع إنتفاضة الأقصى عام 2000، أعاق تحقيق هذه الأهداف بل أدى الى تراجع مؤشرات التنمية البشرية سلباً. وفي العام 2005 تم العمل على البدء برسم الخطوط العامة للعمل على هذه الأهداف، سرعان ما اضمحلت تلك المحاولات إلى الحد الأدنى، وذلك بعد ما شهدته الضفة الغربية وقطاع

¹ ، تقرير التنمية البشرية للعام 2003، ص1. UNDP الأمم المتحدة، أهداف التنمية الألفية

² الإئتلاف الوطني للنداء العالمي لمكافحة الفقر - فلسطين، الأهداف الألفية للتنمية في السياق الفلسطيني الإمكانيات

والمعوقات، 2007، ص9.

غزة من أزمات في العام 2006 وحتى اليوم مازالت تعترض طريق التنمية الكثير من المعوقات على رأسها الإحتلال الإسرائيلي.

2:6. معوقات التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة

تنقسم معوقات التنمية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية إلى قسمين: معوقات داخلية ومعوقات خارجية. أما المعوقات الداخلية فتشمل: ضيق مساحة الأرض قياساً بالدول الأخرى عدا عن الجزء الأكبر من الأراضي الخاضعة تحت سلطة الإحتلال الإسرائيلي والذي يمنع سير عملية التنمية الفلسطينية بشكل مستقل وناجح. بالإضافة الى نقص الموارد البيئية الجيدة كالمعادن ذات القيمة الاقتصادية مثل الذهب والحديد وغيرها. ونقص كمية ومصادر المياه؛ الأمر الذي يسبب أزمة كبيرة عند المزارعين الفلسطينيين. ومن المعوقات أيضاً الكثافة السكانية المتزايدة في أعداد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والذي يشكل عبئاً إضافياً على سير عملية التنمية خاصة مع صغر مساحة الأرض وقلة الموارد وظروف سياسية صعبة من إحتلال وإنقسام داخلي وضغوط خارجية. ومن معوقات التنمية الداخلية أيضاً نقص رأس المال، بالإضافة الى المشاكل التي تواجه قطاع التعليم والثقافة والصحة والإسكان.

أما المعوقات الخارجية: فتتمثل بشكل أساسي في الإحتلال الإسرائيلي وآثار ممارساته ضد السكان في الضفة والقطاع، حيث تعتبر الإجراءات الإسرائيلية وعدم السيطرة الفلسطينية الكاملة على الأراضي الفلسطينية أهم عائق أمام وضع خطط قابلة للتنفيذ لتحقيق أهداف الألفية ففي مجال الفقر بينت الدراسات أن مستويات الفقر تضاعفت أكثر من ثلاثة أضعاف منذ العام 2000¹، وأدى انتشار الفقر إلى ظهور العديد من الأمراض المزمنة بين السكان من ضمنها سوء التغذية وخاصة بين الأطفال، وأدت الإجراءات الإسرائيلية ضد المؤسسات التعليمية وبناء جدار الضم والتوسع إلى عدم قدرة العديد من الأطفال من الالتحاق بمؤسساتهم التعليمية مما ساهم في مضاعفة فرص تسربهم المبكر من المدارس، وكان الأثر أكثر وضوحاً بين الإناث، وبالتالي أدى تسرب الأطفال من التعليم إلى زيادة معدلات الأمية، وأدت الاعتداءات الإسرائيلية

¹الإئتلاف الوطني للدعاء العالمي لمكافحة الفقر - فلسطين، 2007 مرجع سابق، ص15.

والحصار المستمر وصعوبة التنقل إلى استشهد العديد من المواطنين بينهم أعداد كبيرة من الأطفال، مما زاد من معدلات وفيات الأطفال، وتسببت الاغلاقات وصعوبة التنقل إلى ارتفاع معدلات وفيات الأمومة وزيادة حالات الولادة التي تتم في ظروف غير ملائمة طبيًا. أما الأراضي والبيئة فقد تعرضت أيضا إلى أسوأ الاعتداءات من تجريف واقتلاع للأشجار وتدمير للبيئة، وتعتبر نفايات المستوطنات الإسرائيلية من أهم مصادر التلوث البيئي في الأراضي الفلسطينية، وكذلك أدت مصادرة الأراضي الزراعية والرعية والغابات من قبل السلطات الإسرائيلية إلى تدمير نظام التنوع الحيوي في فلسطين. وفي مجال المياه والصرف الصحي فقد تم تدمير العديد من شبكاتها، مما أدى إلى حرمان أعداد كبيرة من المواطنين من الخدمات الجيدة في هذه المجالات. ووصلت معدلات البطالة إلى مستويات عالية جدا بسبب حرمان الآلاف من الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم¹. وقد تسببت هذه الظروف مجتمعة ضغطا كبيرا وعقبات دائمة ومتواصلة في طريق التنمية والتنمية المستدامة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

3.6: سياسات السلطة الفلسطينية لمكافحة الفقر

منذ إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994، وهي تسعى لتطوير البنية الاقتصادية من خلال استغلال مواردها المتاحة بشكل يرفع من المستوى الاقتصادي والتنموي في الأراضي الفلسطينية، ولكن كانت تتعرض بمجموعة من القيود التي يفرضها الجانب الإسرائيلي على السلطة والتي تتمثل بالحد من قدرتها بالتحكم بالقرار الاقتصادي، والإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وعدم ممارسة سياسة نقدية ومالية بشكل يخدم الاقتصاد الفلسطيني، وارتباط إيرادات السلطة بشكل أو بآخر بإسرائيل، بالإضافة إلى القيود التي تفرضها على جهود السلطة الفلسطينية في تطوير بعض المناطق الفلسطينية التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة أو الجزئية كمناطق "ب و ج"، وعدم تمكين السلطة الفلسطينية من إصدار العملة الفلسطينية والتي تمكنها من ممارسة السياسة النقدية بشكل فعال ومؤثر في الاقتصاد الفلسطيني². بالإضافة إلى إنعدام الإستقرار المالي بسبب السياسات الإسرائيلية³، وضعف التمويل الدولي للمشاريع

¹ نفس المرجع السابق 2007، ص15.

² الفقر في فلسطين، مرجع سابق، ص58.

³ وزارة التخطيط، خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010، 2008، ص11.

التنمية، وسعي بعض المانحين الى فرض أجنداتهم السياسية عبر التمويل، بصرف النظر عن الأجندة الفلسطينية المنشودة. فتحول التعاون بين الفلسطينيين والمانحين الى محصلة غير منصفة للفلسطينيين تتمثل في فرض شروط سياسية مجحفة مقابل الدعم التنموي المقدم¹.

وبالرغم من ذلك فقد وضعت السلطة الفلسطينية مجموعة من الخطط التي تستهدف تنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني، والى مكافحة الفقر ومن هذه البرامج نذكر ما يلي²:

1.3:6. خطة التنمية متوسطة المدى (2004- 2006 2005- 2007 2006- 2008):

تركز خطة التنمية التي تم اعدادها من قبل وزارة التخطيط مع مختلف الجهات على الأنشطة الاغاثية في المدى القصير، وبعضها يرتبط بالتأسيس لأنشطة تنموية متوسطة المدى، ومن بين أهداف تلك الخطة؛ توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين للتخفيف من معاناتهم، كما تسعى الى خلق فرص عمل للحد من معدلات البطالة المرتفعة في مناطق الضفة والقطاع، كما تسعى أيضا الى تمكين المؤسسات العامة لتقوم بدورها في تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية ودعم الاسر الفقيرة والمحتاجة.

الا أن المانحين لايتقيدون بأولويات تلك الخطة، حيث يبرز لكل مانح خطة خاصة به وينفذ الخطة الموضوعية من قبله ولا يعير اهتماما كافيا بخطة التنمية الفلسطينية. ولذا كان من الضروري تضافر كافة الجهود من أجل الضغط على المانحين للالتزام بالمشاريع الواردة في خطة التنمية الفلسطينية، من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني.

وفي نهاية عام 2004 تمت مراجعة الخطة اخذة بعين الاعتبار الاهداف الانمائية للألفية. ثم صدرت خطة اخرى متوسطة المدى 2005 2007 التي كانت اكثر استجابة لأهداف الالفية للتنمية. وبعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة صدرت خطة جديدة للفترة 2006 2008 التي كانت اكثر انسجاما مع اهداف الالفية، بل شاملة لمعظم اهداف الالفية ومؤشراتها حسب ما اتفق عليه دوليا، الا ان الخطة حددت مجموعة من الأولويات ذات العلاقة بالظروف الخاصة التي

¹ تقرير التنمية البشرية، فلسطين، 2004، ص128.

² المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار "بكدار" مرجع سابق 2006، ص8.

تمر بها اراضي السلطة الفلسطينية الناجمة عن الاحتلال وسياساته التدميرية. لكن الظروف السياسية السائدة وفرض الحصار الاقتصادي والمالي والسياسي حالت دون تنفيذ الخطة، وبات التركيز في عمل السلطة الوطنية الفلسطينية على دعم المشاريع ذات الطابع الاغاثي الطارئ. مما سبق نلاحظ ان الخطط التنموية الفلسطينية تتعثر باستمرار، إما نتيجة العراقيل التي يضعها الاحتلال الاسرائيلي، او نتيجة ضعف التمويل.

2:3:6. برنامج مساعدات البطالة والتشغيل:

يهدف برنامج مساعدات البطالة والتشغيل الى الحد من مشكلة البطالة؛ عن طريق توفير فرص عمل للمتطلين الباحثين عن عمل بكافة شرائحهم لفترة مؤقتة تقدر بشهرين، حيث يستفيد من البرنامج شهريا 50 ألف مستفيد في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث يتم صرف مخصص قيمته 500 شيكل في الشهر الواحد للمستفيد الذي لا يعمل ويبيدي استعداده لتقديم خدمات اجتماعية متى طلب منه ذلك أثناء فترة استفادته من البرنامج. ومبلغ قدره 750 شيكل الشهر الواحد للمتعل الذي يبيدي استعداده للعمل المثلث لمدة لا تقل عن 15 يوم في الشهر الواحد أثناء فترة استفادته من البرنامج، حيث يمنح المستفيد المتزوج علاوة 150 شيكل في الشهر. إلا أن ذلك البرنامج مر بفترات طويلة شابها بعض الانتقادات والاشكاليات؛ أهمها استفادة غير المستحقين من المساعدات التي يقدمها البرنامج، حيث استفاد من البرنامج تجار وموظفون وأفراد من الأجهزة الأمنية وغيرهم. وأشرفت على البرنامج في البداية وزارة المالية، ومن ثم تشكلت لجنة لإدارة البرنامج برئاسة وزارة العمل وعضوية كل من وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الزراعة.

ورغم السلبيات التي عانى منها البرنامج إلا انه استطاع تشغيل ما يقارب 200 ألف عاطل عن العمل في الضفة وقطاع غزة من مجموع ما يقارب 500 ألف متعل مسجل. ولكن مما يجب ملاحظته أن ذلك البرنامج لا يؤدي الى التشغيل الدائم، حيث سرعان ما تنتهي فترة الشهرين فيعود المستفيدين بسرعة الى دائرة البطالة والفقر من جديد. بالإضافة الى أن ذلك البرنامج لا يؤدي الى اكساب مهارات للمستفيدين، بحيث لا يوجد آلية لتدريب المسد تفيد أثناء قيامه بعمله

كي تعينه على إيجاد فرصة عمل مستقبلاً.

3:3:6. الهيئة الوطنية لمكافحة الفقر:

قرر مجلس الوزراء تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفقر عام 2005، وتتلخص مهامها بالاشراف على وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط الهادفة الى مكافحة الفقر، والتأكد من إدماج وجهات نظر الفقراء واحتياجاتهم في الخطط الوطنية؛ عبر تعزيز مشاركة الفئات المختلفة في المجتمع في عملية صياغة الرؤى والسياسات التنموية، والعمل على التأكد من ملائمة توزيع الموارد بما يتلاءم مع خطط مكافحة الفقر، بالإضافة الى مراجعة الخطط الوطنية للتأكد من انها تركز على مكافحة الفقر، وتقديم التوجيه والارشاد الى الجهات المانحة للمشاركة في تطوير البرامج المختلفة، وأخيرا الاشراف على تحديث البيانات والمعلومات حول ظاهرة الفقر في الضفة والقطاع، والتأكد من بناء الخطط والاستراتيجيات ومراجعتها.

ومع كل تلك الطموحات؛ الا أن الواضح هو غياب دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفقر في بلورة السياسات المختلفة لمكافحة الفقر، والمطلوب هو الانتقال الفعلي من قرارات وتوصيات الى سياسات فاعلة على أرض الواقع.

4:3:6. صندوق الرعاية الاجتماعية وشبكة الامان الاجتماعي

قررت الحكومة الفلسطينية تخصيص مبلغ 240 مليون دولار من موازنة السلطة لعام 2005 لمصلحة صندوق الرعاية الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي، بحيث يتم الصرف عبر هذا الصندوق لتغطية مخصصات البطالة ودعم الفقراء والمجموعات المهمشة والمتضررين والنساء والاطفال والأسر الواقعة في ظروف صعبة. ويستهدف ذلك الصندوق جميع المتعطلين عن العمل الباحثين عنه، والأسر الفقيرة كثيرة الأفراد، والأسر الفقيرة وغير القادرة على توليد الدخل، بالإضافة الى اليتامى والأسر التي ترأسها نساء، والمسنين والمعاقين وقاطني المؤسسات الصحية والملاجئ وبيوت الأمان وغيرها، وأسر الشهداء والجرحى والمتضررين.

وبالرغم من أهمية دور هذا الصندوق؛ إلا أنه يعاني من قلة الموارد المالية، حيث لم يت

التمويل إلا لأفقر 4000 عائلة فقط؛ علماً بأن عدد الواقعين تحت خط الفقر هو 2.7 مليون فرد¹. كما إن مساعدة مشروع البنك الدولي لا تخرج الأسر من تحت خط الفقر الوطني بقدر ما يخفف من المعاناة التي تعانيها هذه الأسر، حيث تعمل على تقليل فجوة الفقر وشدته.

5:3:6. برامج حماية أفقر الفقراء

أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية عام 2005 برنامج حماية أفقر الفقراء لمساعدة نحو 400 ألف مواطن بمعدل 55 ألف أسرة، 45% منها في الضفة الغربية و55% في قطاع غزة. وتستفيد فقط 10-15% من الأسر الفلسطينية الفقيرة التي يقل دخلها عن 600 شيكل شهرياً، وقد دخل المشروع حيز التنفيذ. والأولوية في هذا البرنامج لذوي الاحتياجات، وذوي الأمراض المزمنة الذين لا يتلقون أي مساعدة من أية جهة، وكبار السن الفقراء الذين هم فوق 65 عاماً ولا يتلقون مساعدة من أي جهة، والأسر التي ترأسها نساء ولا تتلقى مساعدات، واليتام القصر.

6:3:6. صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية

تم تأسيس هذا الصندوق في العام 2004، ويهدف إلى مواجهة مشاكل البطالة والفقر من خلال تعزيز رأس المال الاجتماعي والبشري، ودعم تنمية القطاع الخاص، واستحداث مشاريع مختلفة للإنتاج والخدمات؛ لتوفير فرص عمل والارتقاء بمهارات القوى العاملة لزيادة قدرتها التنافسية. ويتوقف نجاح هذا الصندوق على مدى قدرته على الاستدامة والاستثمار بما يتلاءم مع احتياجات التنمية ليضمن خروج الفقراء من دوامة الفقر.

4:6. الفقر والدعم غير الحكومي

تقوم المؤسسات والجمعيات الخيرية بتقديم الخدمات للفقراء؛ مثل توفير المساعدات العينية والنقدية. وتعتبر لجان الزكاة من المؤسسات الناشطة في هذا المجال، حيث تعمل 81 لجنة زكاة من خلال وزارة الأوقاف؛ منها 67 لجنة في الضفة الغربية، وتقدم المساعدات لليتام والأسر

¹البنك الدولي، تقرير عن الفقر في فلسطين 2006، ص6.

المحتاجة وطلبة المدارس والجامعات، بالإضافة للخدمات الطبية للمرضى من خلال المراكز والمستشفيات التابعة لها.

كذلك قدمت المؤسسات الأهلية الأخرى مساعدات لحوالي 17 ألف أسرة، ومساعدات نقدية بالإضافة الى الخدمات الأخرى التي تقوم بها، مثل توزيع طرود غذائية، واصلاح البيوت المتضررة، وبرامج أخرى متنوعة. كما تقوم وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) بتقديم مساعدات دورية لحوالي 127 ألف شخص؛ 31% منهم في الضفة الغربية و69% في قطاع غزة¹.

5.6. الجهات المسؤولة عن تقديم المساعدات في مدينة نابلس

هناك ثلاثة أصناف من المؤسسات التي تقدم المساعدات المادية المالية والعينية للأسر الفقيرة هي: المؤسسات الحكومية مثل وزارة الشؤون الإجتماعية، والمؤسسات الدولية مثل وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين (الأونروا)، والمؤسسات الأهلية والدينية مثل لجنة الزكاة، بالإضافة الى أهل الخير والتنظيمات السياسية. وتتباين برامج هذه المؤسسات من حيث شروط استحقاق المساعدة المادية، ولكنها تشترك من حيث توجهها بالأساس إلى الأسر والفئات التي تعاني من الفقر والفقر المدقع، كما تتباين في رؤيتها لنشاطها ومصادر تمويلها، لكنها تعمل جميعاً وفق برامج من أجل التخفيف من وطأة الفقر بين أفراد الأسر الفقيرة.

وبالنظر إلى برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية؛ فإنه يحدد الأسر المستحقة للمساعدة بالأسر التي فقدت إجمالي دخلها أو الجزء الأكبر منه بسبب غياب أو تعطيل المعيل الرئيسي (الوفاة، الشيخوخة، المرض)؛ أي أن المحدد الرئيسي للاستحقاق هو انعدام الدخل أو تدنيه الشديد؛ وليس تراجع مستوى المعيشة دون خط معين، ولذا فإن المساعدة هنا تعتبر إغاثية وليست تنموية.

أما برنامج وكالة الغوث الدولية فإنه ينحصر في تقديم المساعدات للأفراد والأسر الفقيرة من اللاجئين الذين يتبعون ضمن تصنيفها لـ "حالات عسر خاصة"، وتضع الوكالة شروطاً أكثر تشدداً من وزارة الشؤون الاجتماعية لاستحقاق المساعدة، وتشمل افتقاد الأسرة اللاجئة لذكر بالغ

¹ المجلس الإقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار" 2006 مرجع سابق، ص10.

بين سن 18 و60، أو غير قادر صحياً على توفير دخل للأسرة دون أن يشترط ذلك ممارسة لعمل مدر للدخل، وأن يكون دخل الأسرة من جميع المصادر أقل من ثلثي أدنى راتب لموظف في وكالة الغوث في منطقة سكن وله نفس عدد المعيلين، إضافة إلى شروط أخرى.

أما برنامج مساعدات لجان الزكاة في المدينة، فإنه يعتمد شرطين رئيسيين لاستحقاق المساعدة هما: فقدان المعيل (الرجل)، وعجز مُعيل الأسرة عن توفير الدخل كلياً أو جزئياً بصورة دائمة أو مؤقتة، وتقدم لهذه الأسر عادة مساعدات عينية، وتقوم بعض لجان الزكاة بتوفير كفالة للأسر الفقيرة، لكن التجاوب مع هذا التدبير من قبل الجهات الكافلة، ما زال محدوداً جداً.

جدول (1:6): النسبة المئوية لعدد الأسر التي تتلقى المساعدات حسب الجهة المسؤولة عن تقديم المساعدة في مدينة

نابلس عام 2011

المنطقة / الجهة	الشؤون الاجتماعية	وكالة الغوث	لجنة الزكاة	أهل الخير	تنظيمات سياسية	أكثر من جهة
رفيديا	27.3	-	9.1	36.4	-	27.3
المخفية	20.0	-	-	26.7	13.3	40.0
الدوار وغرب الدوار	100	-	-	-	-	-
البلدة القديمة	41.4	10.3	10.3	20.7	10.3	6.9
الجبل الشمالي	28.6	-	-	28.6	14.3	28.6
رأس العين وخلة العامود	33.3	22.2	-	22.2	5.6	16.7
الضاحية	-	55.6	-	11.1	11.1	22.2
المساكن الشعبية	50.0	-	-	50.0	-	-
المنطقة الصناعية	-	100	-	-	-	-
مدينة نابلس	29.5	15.8	4.2	23.2	8.4	18.9

المصدر: المسح الميداني 2011

ومن خلال الجدول (1:6) أدناه يتبين أن وزارة الشؤون الاجتماعية تأتي بالمركز الأول من حيث تقديم المساعدات للمحتاجين في مدينة نابلس، حيث يتلقى 29.5% من السكان المحتاجين المساعدات من خلالها، ثم أهل الخير من الأقارب والجيران، حيث يقدم أهل الخير المساعدات لـ 23.2% من الأسر المحتاجة في عدة أحياء من المدينة باستثناء المنطقة الصناعية، حيث كانت وكالة الغوث هي جهة المساعدة الوحيدة في الحي، والدوار الذي كان مصدر المساعدة الوحيد فيه هو وزارة الشؤون الاجتماعية. أما أعلى النسب للأسر التي تلقت المساعدة من أهل الخير فكان في المساكن الشعبية ورفيديا. ويبين الجدول أيضا أن من يتلقى المساعدة من أكثر من جهة قد بلغت نسبتهم 18.9% في المدينة، يتركز معظمهم في حي المخفية.

أما أدنى نسبة من المساعدات فكانت مقدمة من لجنة الزكاة، حيث بلغت نسبة الأسر التي تلقت مساعدات منها 4.2% من مجموع الأسر المحتاجة في المدينة، وتركزت في البلدة القديمة ورفيديا، وذلك حسب نتائج عينة المسح الميداني 2011، تليها التنظيمات السياسية حيث بلغت نسبة الأسر التي تلقت مساعدات منها 8.4% من مجموع الأسر التي تتلقى المساعدات في عدة أحياء وتركزت في حي الجبل الشمالي والمخفية.

6:6. علاقة الفقر بالجهة المساعدة

يبين الجدول (2:6) و(3:6) أن الأفراد في الأسر التي تتلقى المساعدات تعاني من معدلات مرتفعة لمؤشرات الفقر في المدينة والأحياء، إلا أن هناك تفاوت بمعدلات الفقر بين الأحياء؛ فنلاحظ أن أعلى معدلات للفقر بين الأسر التي تتلقى المساعدات كانت في أحياء الجبل الشمالي والبلدة القديمة ورأس العين مع خلة العامود والدوار والضاحية والمنطقة الصناعية، أما باقي الأحياء؛ فتبين الجداول أن معدلات الفقر بين أفراد الأسر التي تتلقى المساعدات ليست مرتفعة كغيرها، خاصة في المساكن الشعبية، يليه حي رفيديا ثم المخفية، ويتضح هذا الأمر من خلال مؤشري فجوة الفقر وشدة الفقر في الجدول (3:6)، أما باقي الأحياء خاصة في رأس العين فيبين الجدول أيضا أن الأسر وبالرغم من تلقيها للمساعدات ومن أكثر من جهة إلا أنها مساعدات غير كافية لتحسين أحوالهم المعيشية، وغير كافية لتخفيض مؤشرات الفقر، وهذا يعني أن هذه المساعدات تبقى طارئة قد تفيد في تحسين الظروف مؤقتا ولكن لا يمكن الاعتماد عليها لمكافحة الفقر على المدى الطويل.

جدول (2:6): نسبة الفقر والفقر المدقع حسب جهة المساعدات في مدينة نابلس عام 2011

الجهة		الشؤون الاجتماعية		وكالة الغوث		لجنة الزكاة		أهل الخير		تنظيمات سياسية		المنطقة
نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	
42.6	29.0	-	-	27.8	24.2	38.9	21.8	-	-	27.8	24.2	رفيديا
75.9	58.0	-	-	-	-	38.9	21.8	-	100	100	87.0	المخفية
100	100	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الدوار وغرب الدوار
88.0	73.6	66.7	62.3	75.9	62.3	63.9	45.6	75.9	52.0	100	100	البلدة القديمة
100	87.0	-	-	-	-	100	93.5	100	87.0	63.9	43.5	الجبل الشمالي
71.3	62.3	82.0	68.5	-	-	75.0	71.8	100	100	100	91.3	رأس العين
-	-	65.5	52.2	-	-	100	87.0	27.8	24.2	100	87.0	الضاحية
27.8	24.2	-	-	-	-	27.8	24.2	-	-	-	-	المساكن الشعبية
-	-	100	87.0	-	-	-	-	-	-	-	-	المنطقة الصناعية
77.4	63.5	77.0	65.5	63.4	46.7	60.0	45.8	81.9	66.8	60.8	45.6	مدينة نابلس
29		16		6		23		8		18		مجموع عدد الأسر المتلقية للمساعدات في المدينة

المصدر : المسح الميداني 2011

جدول (3:6): فجوة الفقر وشدة الفقر حسب جهة المساعدات في مدينة نابلس عام 2011

أكثر من جهة		تنظيمات سياسية		أهل الخير		لجنة الزكاة		وكالة الغوث		الشؤون الاجتماعية		الجهة
نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	نسبة الفقر المدقع	نسبة الفقر	المنطقة
24.2	27.8	-	-	21.8	38.9	24.2	27.8	-	-	29.0	42.6	رفيديا
14.5	30.6	87.0	100	21.8	38.9	-	-	-	-	58.0	75.9	المخفية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	100	100	الدوار وغرب الدوار
100	100	52.0	75.9	45.6	63.9	62.3	75.9	62.3	66.7	73.6	88.0	البلدة القديمة
43.5	63.9	87.0	100	93.5	100	-	-	-	-	87.0	100	الجبل الشمالي
91.3	100	100	100	71.8	75.0	-	-	68.5	82.0	62.3	71.3	رأس العين
87.0	100	24.2	27.8	87.0	100	-	-	52.2	65.5	-	-	الضاحية
-	-	-	-	24.2	27.8	-	-	-	-	24.2	27.8	المساكن الشعبية
-	-	-	-	-	-	-	-	87.0	100	-	-	المنطقة الصناعية
45.6	60.8	66.8	81.9	45.8	60.0	46.7	63.4	65.5	77.0	63.5	77.4	مدينة نابلس
18		8		23		6		16		29		مجموع عدد الأسر المتلقية للمساعدات في المدينة

المصدر: المسح الميداني 2011

7:6. أنواع المساعدات

تقسم المساعدات المقدمة للأسر الى عدة أنواع : مساعدات مالية، ومساعدات عينية كالملابس والأغذية، ومساعدات لتعليم الأبناء كتأمين الأقساط المدرسية والجامعية. ومن خلال الجدول (4:6) يظهر أن أعلى نسبة من المساعدات التي تتلقاها الأسر في مدينة نابلس هي مساعدات مالية وبلغت نسبتها 38% يليها المساعدات العينية 28%، ثم أكثر من نوع وهي غالبا تجمع بين المساعدات المالية والعينية، أما أدناها فهي المساعدات التي تقدم لإتمام تعليم الأبناء خاصة الجامعي، وهو مايزيد الوضع سوءا بين الأسر؛ حيث يعاني معظمهم من ارتفاع القيمة النقدية للأقساط الجامعية، خاصة اذا كان هناك أكثر من طالب جامعي في الأسرة. أما على مستوى الأحياء فيتبين من الجدول أعلاه أن الأسر في معظمها تتلقى أكثر من نوع من المساعدات، باستثناء حي الدوار الذي كانت المساعدات فيه عينية فقط، وهي عبارة عن سلة من الغذاء، كما بينت نتائج الدراسة.

جدول (4:6): نوع المساعدة المقدمة للأسرة في مدينة نابلس عام 2011

نوع المساعدة	مساعدات مالية	مساعدات عينية	مساعدات لتعليم الأبناء	أكثر من نوع
المنطقة				
رفيديا	36.4	27.3	9.1	27.3
المخفية	46.7	13.3	6.7	33.3
الدوار وغرب الدوار	-	100.0	-	-
البلدة القديمة	35.5	25.8	6.5	32.3
الجبل الشمالي	71.4	-	-	28.6
راس العين وخلة العامود	28.6	38.1	14.3	19.0
الضاحية	22.2	55.6	-	22.2
المساكن الشعبية	50.0	-	50.0	-
المنطقة الصناعية	66.7	33.3	-	-
مدينة نابلس	38.0	28.0	8.0	26.0

المصدر: المسح الميداني 2011.

يؤخذ على هذه المساعدات أنها في مجملها غير منتظمة وغير كافية، حيث بينت عينة الدراسة أن هذه المساعدات غير منتظمة، وضئيلة إذ تتراوح المبالغ التي يتلقونها ما بين 300-800 شيكل، بعد أن تم تخفيضها في الآونة الأخيرة، ولا تصرف إلا كل ثلاثة شهور وأحيانا أكثر، وكذلك الأمر بالنسبة للمساعدات العينية، وبالرغم من ذلك فإن أفراد العينة متمسكون بهذه المساعدات ويخشون كثيرا من فقدانها.

8:6. نقص التغطية وخطأ التضمين

تتطلب عملية تحديد الفئات المستهدفة تجنب نوعين من الأخطاء المحتملة، النوع الأول هو خطأ التضمين (leakage)، والذي يحسب من خلال قسمة عدد الأسر غير المحتاجة التي تتلقى المساعدات على العدد الإجمالي للأسر التي تستفيد منها، أما الخطأ الثاني فهو نقص التغطية للفئات المحتاجة (under-coverage/exclusion)، والذي يحسب من خلال نسبة الأسر المحتاجة التي لا تتلقى المساعدات¹. تم تناول أخطاء استهداف الأسر بالمساعدات بالاستناد إلى خط الفقر الوطني العادي وموقع الأسرة من خط الفقر، أي أن الأسر التي تم اعتبارها محتاجة هي الأسر الفقيرة (دون خط الفقر) والأسر غير المحتاجة هي الأسر غير الفقيرة (فوق خط الفقر)، ومن ثم تم استخراج وتحليل أخطاء الاستهداف في تقديم المساعدة بناءً على هذا التصنيف؛ وذلك بهدف التعرف على مستوى العدالة في توزيع هذه المساعدات ومدى تقديمها إلى مستحقيها فعلاً. أظهرت بيانات العمل الميداني في منطقة الدراسة، أن ما يتم توزيعه من مساعدات في المدينة والأحياء لا تقدم في معظمها لمستحقيها من الأسر المحتاجة حقاً، حيث يظهر من خلال الجدول (5:6) أن نسبة نقص التغطية قد بلغت 86.2% وهذا يعني أن أكثر من أربعة أخماس الأسر المحتاجة لا تتلقى أي نوع من المساعدات، في المقابل هناك 30.4% من الأسر تتلقى المساعدات وهي غير محتاجة لها ولا تستحقا يسمى خطأ التضمين.

أما على مستوى الأحياء؛ فيبين الجدول (5:6) أن نقص التغطية قد شملت جميع الأحياء تقريباً، حيث تراوحت نسبة الأسر التي لم تتلقى أي نوع من المساعدات رغم احتياجها، بين 68.7% في البلدة القديمة و 98.2% في المساكن الشعبية. وتمثل الأسر التي تتلقى المساعدة وتستحق نسبة قليلة من مجموع الأسر الفقيرة، حيث تتراوح نسبتهم بين 1.8% في المساكن الشعبية و 31.3% في البلدة القديمة. وهذا يؤكد عدم العدالة في التوزيع والعشوائية وربما المحسوبية. وقد أفاد عدد لا بأس به من أفراد العينة أن المسؤول عن هذا الفساد ليس الجهة التي تقدم المساعدات وإنما العاملين عليها، حيث يقومون بتوزيعها حسب الأهواء وليس بصورة دقيقة وموضوعية، إما لجهل بمن يستحق فعلاً أو إرضاء للمقربين. وهذا لا يعفي الجهات المسؤولة عن المساعدات من مسؤوليتها، نظراً لعدم متابعتها المسار الصحيح لهذه المساعدات ولمن ستصل. وقد أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقرير الفقر 2011 ولأول مرة لخطأ التضمين ونقص التغطية، حيث أعلن أن نسبة خطأ التضمين قد بلغت 65.7%، أي أن حوالي ثلثي الأسر التي تتلقى مساعدات وهي غير فقيرة حسب خط الفقر الوطني، أما خطأ نقص التغطية بلغ 42.6%، أي أن 42.6% من الأسر الفقيرة المحتاجة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة لا تتلقى مساعدات².

¹ الجهاز المركزي للإحصاء، 2011 مرجع سابق، ص23.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق 2011، ص23.

جدول رقم (5:6) نسبة الأسر حسب تلقي المساعدات و الإستحقاق في مدينة نابلس 2011

المنطقة	نسبة الأسر التي تتلقى مساعدات وتستحق	نسبة الأسر التي لم تتلقى مساعدات وتستحق	نسبة الأسر التي تلقت مساعدات ولا تستحق
رفيديا	15.1	84.9	64.1
المخفية	20.3	79.7	52.4
الدوار وغرب الدوار	2.0	98.0	0.0
البلدة القديمة	31.3	68.7	21.9
الجبل الشمالي	4.2	95.8	10.3
رأس العين وخلة العامود	18.1	81.9	21.2
الضاحية	13.3	86.7	30.6
المساكن الشعبية	1.8	98.2	72.2
المنطقة الصناعية	13.6	86.4	0.0
مدينة نابلس	13.7	86.2	30.4

المصدر: المسح الميداني، 2011.

ونظراً لعدم فعالية هذه المساعدات في التخفيف من حدة الفقر على المدى الطويل، فقد استخدمت الأسر الفقيرة عدة استراتيجيات للتأقلم مع أوضاعها المعيشية الصعبة، وذلك في محاولة منها للصمود والتكيف الاقتصادي.

9:6. استراتيجيات الصمود والتكيف الاقتصادي للأسر في مدينة نابلس

أظهرت نتائج العمل الميداني 2011، أن الأسر الفقيرة وفقاً للإنفاق في مدينة نابلس قد اعتمدت في صمودها الاقتصادي على عدة طرق، فقد أفادت 96.8% من الأسر الفقيرة باعتمادها على دخلها الشهري المتاح ومحاولة التكيف معه، بينما أفادت 75.9% من الأسر بأنها تعتمد على تخفيض النفقات، كما لجأت 50.6% من الأسر إلى مدخراتها. وقامت 48.2% من الأسر بتأجيل دفع فواتير الماء والكهرباء المستحقة عليها للتمكن من تغطية نفقاتها.

جدول(6:6): استراتيجيات الصمود والتكيف الإقتصادي للأسر في مدينة نابلس عام2011

المنطقة	رفيد	المخفية	الدوار	البلدة القديمة	الجبل الشمالي	راس العين وخلة العامود	الضاحية	المساكن الشعبية	المنطقة الصناعية	مدينة نابلس
المنطقة	يا									
الاعتماد على الدخل الشهري	97.3	97.1	100	89.9	99.4	97.4	98.3	96.5	90.9	96.8
تأجيل دفع فواتير الماء والكهرباء	71.2	73.9	16.3	79.8	6.0	68.1	60.0	33.3	40.9	48.2
تخفيض النفقات الشهرية	87.7	58.0	65.3	87.9	57.2	83.6	76.7	84.2	63.6	75.9
الحصول على المساعدات	27.4	23.2	4.1	40.4	4.2	20.7	16.7	5.3	13.6	19.6
بيع جزء من مقتنيات المنزل	34.2	24.6	0.0	14.1	3.0	15.5	11.7	3.5	0.0	12.4
بيع عقار أو أرض	30.1	27.5	2.0	9.1	6.6	7.8	6.7	7.0	0.0	11.2
بيع مصاغ الزوجة	63.8	55.1	4.1	54.5	18.7	39.7	46.7	56.1	45.5	41.6
استخدام المدخرات	65.8	59.4	63.3	55.6	35.5	39.7	45.0	66.7	68.2	50.6
ترك أو تأجيل التعليم المدرسي أو الجامعي	42.5	29.0	4.1	24.2	1.2	31.9	26.7	12.3	13.6	19.7
الاستدانة من الأهل والأقارب	56.9	47.8	12.2	57.6	6.6	41.4	53.3	28.1	36.4	35.4

المصدر: المسح الميداني 2011

أما على مستوى الأحياء فيظهر من خلال الجدول (6:6) أدناه أن الغالبية العظمى من الأسر الفقيرة في أحياء المدينة قد اعتمدت على دخلها الشهري للتكيف والصمود، ثم تخفيض النفقات، وبعدها لجأت الى تأجيل دفع فواتير الماء والكهرباء، ثم أخذت الوسائل تتذبذب في الأحياء بين خيار وآخر، فنلاحظ في ريفديا مثلا ان الأسر استخدمت أكثر من استراتيجية للتكيف، حيث كان الخيار أمام الفقراء بين استخدام المدخرات أو بيع مصاغ الزوجة.

أما في البلدة القديمة فقد لجأت 57.6% من الأسر الفقيرة بالإستدانة من الأهل والأقارب، أما الجبل الشمالي والدوار فكان الاعتماد على الدخل هو الغالب بين الأسر الفقيرة، بينما لجأت الأسر الفقيرة في كل من المساكن الشعبية (56.1%) والمنطقة الصناعية (45.5%)

الى بيع مصاغ الزوجة. كما يُلاحظ من خلال الجدول أيضا أن هناك 42.5% من الأسر الفقيرة قد اضطر أبناؤها الطلبة الى ترك أو تأجيل تعليمهم لعدم مقدرتهم على تأمين نفقات الأقساط خاصة الجامعية منها.

ومن خلال طرح عدة أسئلة على أرباب الأسر من عينة الدراسة في مدينة نابلس حول الأسباب التي تؤدي الى تفاقم ظاهرة الفقر برأيهم ورفع معدلاته بين الأفراد؛ أجاب 98.9% منهم أن السبب يعود الى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، وأجاب 96.9% منهم أن السبب يعود الى تكلفة الماء والكهرباء والهاتف والمواصلات، كما أفاد 72.3% منهم بأن السبب يعود الى قلة فرص الحصول على عمل يتناسب مع مؤهلاتهم ويحقق لهم العيش الكريم، بينما أعرب 60.2% منهم عن قلة المساعدات الانسانية و 56.8% أجابوا بسبب ارتفاع تكاليف العلاج والرعاية الطبية.

6:10. تجارب بعض الدول العربية والإسلامية في مكافحة الفقر

منذ اعلان الأمم المتحدة للألفية وجميع بلدان العالم ومنها الدول العربية تسعى الى خفض مستويات الفقر في بلدانها. وقد اعتمدت كل دولة في تحقيقها على وجهة نظر خاصة تتلاءم وطبيعة الدول والظروف الخاصة بها، فكان من الضروري البحث عن التجارب الإنمائية

الناجحة في الحد من ظاهرة الفقر فيها وتعميمها.

1.10:6. التجربة المغربية:

أحرز المغرب انخفاضا ملفتا في معدل الفقر خلال العقد الماضي، وعلى الرغم من أنه لا يزال بعيدا عن تقديم نموذج مثالي، إلا أن تجربته قد تفيد البلدان العربية الأخرى ومنها السلطة الفلسطينية.

استطاع المغرب تخفيض معدلات الفقر من 56%¹ في الستينات إلى 16.2% بداية العام 2000 حتى وصلت النسبة أقل من 9% عام 2010². ففي دراسة للباحث الحسن عاشي، وهي دراسة مقارنة بين الجهود التي يبذلها المغرب للحد من الفقر وتجارب مصر وسورية في هذا المجال، سلّط فيها الباحث الضوء على العوامل الرئيسية الكامنة وراء نجاح المغرب، والتي تعود إلى عوامل عدة منها:

- السلوك الديمغرافي: تراجع عدد الولادات لكل امرأة بالغة خلال العقود المنصرمة من 5.4 ولادات في المتوسط بين العامين 1980 و 1985 إلى 2.4 في الفترة الممتدة بين العامين 2005 و 2010. وجاء هذا التحول السكاني المتسارع الوتيرة ليخفف الأعباء التي تضغط على موازنات الأسر والاستثمارات العامة وأسواق العمل. لذلك، استثمر المغرب مبالغ أكثر في البنية التحتية. فبنى شبكة طرق في المناطق الريفية وحسّن وضع الكهرباء ووفّر المياه النظيفة.
- الموارد المالية: يتقدّم المغرب على مصر وسورية في مجاله المالي وقدرته على الاستثمار في مشاريع عامة، خصوصا أنه غير مُثقل بعجز عام هائل. كما يستطيع المغرب، بفضل إيراداته الضريبية الأكثر ارتفاعاً، أن يضع سياسات مالية شاملة.
- مؤسسات القروض الصغرى: تقوم هذه المؤسسات بدور جوهري في رفع القيود التي تتقل كاهل الأسر الفقيرة والشركات الصغيرة في المغرب عند سعيها إلى الحصول على السيولة، مما

¹ أمياني، عبد المجيد، محاربة الفقر: تجربة بنك جرامين، الحوار المتمدن، العدد 1924 2007. عنوان الموقع

الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid> ، تاريخ التصفح 20\4\2012.

² الحسن، عاشي، تجربة المغرب في مواجهة الفقر: الدروس، التحديات، وخيارات السياسة العامة 2010، ص1.

وضع المغرب اليوم في موقع الريادة في العالم العربي في مجال القروض الصغيرة، بمجموع يصل إلى 59 في المئة من مجموع القروض الإقليمية الممنوحة.

- تحويلات العمّال المهاجرين: حيث تقوم هذه التحويلات بدور أساسي في إعادة توزيع الدخل، ذلك أنّ المغاربة الذين يعيشون في الخارج يرسلون الأموال إلى بلدهم الأم لدعم عائلاتهم وتوفير الموارد المالية للمشاريع الاجتماعية.

- دور المنظمات غير الحكومية: نشطت المنظمات غير الحكومية في المغرب بالشاركة مع الحكومات المحلية والمركزية، والواقع أنّ المنظمات غير الحكومية المحلية تمكّنت، بعد إقرار قانون يجيز لها الحصول على التمويل من مصادر أجنبية في العام 2002 من أن توسع رقعة أنشطتها على المستويين المحلي والوطني.

من خلال هذه التجربة تم انتشار ما يقارب 1.7 مليون مغربي من براثن الفقر خلال العقد الماضي. كما ساهمت كل من الجهات الحكومية وغير الحكومية على حدّ سواء في تحقيق هذا الإنجاز، ولكن لا يمكن أن نعتبر التجربة المغربية نموذجاً كاملاً، بل لها محدوديتها الخاصة وذلك يعود الى أربع عوائق رئيسة تحول دون إبقاء المغرب على معدلات الفقر متدنية، هي:

1 - ضعف رأس المال البشري: بسبب ما يعانيه المغرب من معدلات مرتفعة للأمية تصل الى 45% عام 2010¹ ولم تؤت الجهود الحكومية ثمارها في مجال مكافحة التسرب من المدارس.

2 - التفاوت الاقتصادي: حيث لا تزال الفجوة بين الفقراء والأغنياء واضحة على الرغم من الجهود المبذولة للحدّ من الفقر؛ ويعود ذلك لعدم توفر سياسات ملائمة تعمل على إعادة توزيع الدخل بشكل عادل يستهدف الفقراء والشرائح الأكثر ضعفاً في المجتمع المغربي.

3 - تردي نوعية الوظائف: حيث أنّ الكثير من الوظائف المتوفرة في المغرب ذات نوعية متردية، بالإضافة الى تزايد عدد العمّال غير المهرة الذين يتقدمون لها مقابل أجور متدنية.

¹الحسن، عايشي، 2010 مرجع سابق، ص10.

4 - تحكّم الحكومة المتزايد بالمنظمات غير الحكومية مما جعلها تفقد بعضاً من زخمها في مسيرة التنمية المحلية خلال السنوات القليلة الماضية في ضوء الرقابة الحكومية المتشدّدة.

2:10:6. التجربة البحرينية

تعد مملكة البحرين من الدول الرائدة في مجال مكافحة الفقر والحد من تأثيره في المجتمع وذلك عبر سنّ مجموعة من التشريعات ووضع الخطط وتنفيذ المشاريع التنموية اللازمة للقضاء عليه. ويتمثل ذلك في إنشاء بنك الأسرة لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة (المايكروستارت) ومشروعات الأسر المنتجة، والعمل على تقديم قروض صغيرة وميسرة للفئات ذات الدخل المحدود والفقراء لمساعدتهم على إقامة مشروعات صغيرة تكون نواة لمشروعات أكبر في المستقبل.

كما وضعت مملكة البحرين استراتيجيات لحل مشكلة الفقر، ويأتي في مقدمة ذلك مسألة القضاء على البطالة باعتبارها العنصر الأول في مسألة الفقر، من خلال تبني المملكة لعدة مشروعات استراتيجية رائدة للقضاء على البطالة، منها المشروع الوطني للتوظيف، ومشروع التأمين ضد التعطل، فضلاً عن العديد من مشروعات التدريب التي تهدف إلى تطوير أداء الخريجين البحرينيين بما يؤهلهم لدخول سوق العمل.

كما عملت البحرين على توجيه القسط الأكبر من ميزانيات المملكة المتعاقبة خلال السنوات الماضية باتجاه المشروعات التي تلامس احتياجات المواطنين بصورة مباشرة لاسيما محدودي الدخل فضلاً عن مشروع ترميم البيوت الأيالة للسقوط. وازداد التعاون بين مملكة البحرين والمنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية من أجل إيجاد برامج اجتماعية متكاملة تتوافق مع سياسة الحكومة في هذا المجال، ومن ذلك اتفاقية التعاون التي وقعت بين وزارة التنمية الاجتماعية والبنك الدولي في نوفمبر 2006 وتهدف إلى تنفيذ مشروع طموح هو الأول من نوعه في منطقة الخليج لتدعيم ودعم شبكة الأمان الاجتماعي في المملكة. وعلى الرغم من هذه

الجهود الا ان معدلات الفقر مازالت في إرتفاع مستمر حيث وصلت النسبة في العام 2012 نحو 60% مقابل 30% عام 2007¹.

3.10:6. التجربة الماليزية

بعد تعرض الدولة الماليزية للأزمة المالية الآسيوية 1997 والتي كادت أن تعصف بالبلاد، وضعت الحكومة خطة تنموية وطنية صارمة استطاعت من خلالها الخروج من أزمتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط². وكانت تجربة ماليزيا في مواجهة الفقر مميزة وناجحة بكل المقاييس، حيث نفذت الحكومة مجموعة من البرامج في إطار فلسفتها للتنمية التي تقوم على فكرة أن "التنمية البشرية تقود إلى المساواة في الدخل"، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن، وأن يكون أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع والأقاليم الأقل نمواً. ولا شك أن الإيمان بهذه الفلسفة دفعه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو وتقليل الفقر طردية موجبة؛ لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل، وإلى صحة أفضل يساهما بفعالية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي³.

برامج التنمية البشرية في ماليزيا:

1- برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً: ويقدم فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة، وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين

¹مقابلة للنائب البحريني سلمان الشيخ في صحيفة الوسط البحرينية ردا على تصريحات وزيرة التنمية الاجتماعية حول الفقر في البحرين، العنوان الإلكتروني:

<http://www.alwasatnews.com/html/1/635062/news/read/3455>، تاريخ التصفح 2012\5\3.

²كتوش، عاشور، فورين، حاج قويدر التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مركز الدراسات الاقليمية، بحث منشور في المجلة العلمية الاكاديمية المحكمة "دراسات اقليمية"، العدد 10، مطبعة دار ابن الأثير، الموصل، العراق، 2008، ص6.

³ نفس المرجع السابق، ص17.

بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي وفي بعض الأحيان تقدم مساعدات مباشرة للفقراء .

2 - تقليص اختلالات التوازن بين القطاعات ومحاربة كل أشكال التمييز وتقليص الفوارق الاجتماعية حيث تم إنشاء برنامج (أمانة أسهم البومييترا)، وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البومييترا) وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضاً من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها .

3 - برنامج (أمانة اختيار ماليزيا): وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقراً، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقديم الحكومة من جانبها قروضاً للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة.

4 - المنح الحكومية: والمتمثلة في إعانات مالية للفقراء أفراداً وأسرًا، مثل تقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130 - 260 دولاراً أمريكياً لمن يعول أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة، وكذلك تنمية النشاطات المنتجة خاصة في الجانب الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة .

5 - تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية. وأسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية في 1997، تحدد اعتماداته في الموازنة العامة للدولة سنوياً، إلى جانب اعتمادات مالية أخرى رغم تخفيض الإنفاق الحكومي عقب الأزمة المالية وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك لصالح مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف، والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

6 - توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة، بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، ونجحت أيضاً في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة في إطار إستراتيجية 2020م.

7 - دعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة، كما أن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة جعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية، وتقدم خدمات أفضل ومجانية في جانب الرعاية الصحية للحوامل والأطفال.

8 - القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل إقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة.

خصائص التجربة الماليزية في مكافحة الفقر :

إن التجربة الماليزية جديرة بالتأمل خاصة وأنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية واهم العوامل التي ساعدت على النجاح نذكر :

- المناخ السياسي للبلاد حيث لعب الاستقرار السياسي دور مهم في دفع عملية التنمية نحو الأمام ذلك أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة.

- اعتمدت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الأصليين إلى جانب اهتمامها بالتنمية البشرية.

- مكافحة الفقر كانت من أولويات السياسة الوطنية.

- استقرار السياسات الاقتصادية والمشاركة الشعبية والإدارة الجيدة أي المشاركة الفعالة من قبل مؤسسات المجتمع المدني والشفافية في الحكم والمساءلة العامة، كما أن نظام الحكم قائم على عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع واللامركزية في صنع القرار .

- إقامة مشروع مصرف لإقراض الفقراء من أجل توليد دخول جديدة لهم تساعد على الخروج من دائرة الفقر، وهو عمل يمكن للأفراد القيام به في شكل مجموعات صغيرة، وقد

طبقت التجربة في ماليزيا على شكل قروض حسنة، وقد نجح في القضاء على الفقر خاصة في المناطق الريفية، كما كان لتجربة صناديق الزكاة دور في تخفيف حدة الفقر.

نتيجة لتلك السياسات سجل معدل الفقر المدقع انخفاضاً من 3.9% في عام 1990 إلى 2.2% في عام 1995، ثم انخفض إلى 1.5% في عام 1999، كما انخفض الفقر في المناطق الريفية من 15.6% إلى 13.2% في عامي 1995-1999 على التوالي، بينما في المناطق الحضرية انخفض من 4.1% في عام 1995 إلى 3.8% في عام 1999، ومن الأرقام الرسمية ذات الدلالة يلاحظ أن 94% من الفقراء في ماليزيا يتاح لأطفالهم التعليم الأساسي مجاناً.

11:6. مقترح خطة شاملة لمكافحة الفقر في مدينة نابلس

من أجل مكافحة الفقر يجب أن نحدد العوامل الرئيسية التي تؤدي للفقر في مدينة نابلس، فمن خلال الدراسة تبين أن البطالة أو عدم القدرة على الحصول على عمل كان من أهم العوامل التي تؤدي إلى الفقر في المدينة، وخاصة البطالة طويلة الأمد الناتجة عن المرض وعدم القدرة على العمل، حيث بلغت نسبة الفقر بسبب عدم القدرة على العمل في المدينة 84.0% من مجموع العاطلين عن العمل، وهذا يعني أن هذا النوع من البطالة يتطلب اعتماداً كاملاً على معونات الشؤون الاجتماعية¹. ولكن البطالة الأخطر هي التي يعاني منها الأشخاص الأصحاء والقادرون على العمل ولا يحصلون عليه، حيث بلغت نسبة الفقر بينهم في المدينة 57.4%. ولا يقتصر الفقر على العاطلين عن العمل، فقد بلغت نسبة الفقر بين الذين يعملون 46.0%، ويشكلون 85.0% من الفقراء، مع العلم أن برنامج الدعم الاجتماعي لا تتعامل مع هذه الفئة من الفقراء، مما يؤدي لزيادة الفقر وآثاره².

ومن العوامل التي تؤدي إلى الفقر في مدينة نابلس أيضاً، الحالة الزوجية خاصة للمرأة كالطلاق والترمّل إذ تشكل النساء المطلقات 40.0% من مجموع المطلقين في المدينة، وتشكل الأرامل ما نسبته 58.1% من مجموع الأرامل في المدينة، وتعتبر هذه المجموعة ضمن الفئات

¹ القزاز، هديل رزق، سعيد، نادر عزت، مرجع سابق، ص32.

² القزاز، هديل رزق، سعيد، نادر عزت، مرجع سابق، ص32.

الأساسية التي تتلقى المساعدات الاجتماعية. كما تزداد نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء (رب الأسرة أنثى)، حيث تصل الى 73.9% مقابل 46.6% للأسر التي يرأسها ذكور، حسب بيانات المسح الميداني، وذلك برغم المساعدات التي تتلقاها الأسر التي ترأسها نساء من وزارة الشؤون الاجتماعية ولجان الزكاة ووكالة الغوث. ومن العوامل المهمة المؤثرة بالفقر أيضا كبر السن حيث يشكل المسنون (عمر 65 سنة فأكثر) ما نسبته 3.5% من سكان المدينة، ويشكلون 21.4% من حالات الشؤون الاجتماعية في المدينة حيث يعانون من عدم القدرة على إعالة أنفسهم في ظل غياب ضمان اجتماعي، فيتحول المسن الى عبء على أسرته الفقيرة. وتزداد حدة المشكلة في ظل غياب المؤسسات التي توفر الرعاية للمسنين وغياب الرعاية الصحية المجانية.

ومن العوامل المؤثرة بمعدلات الفقر أيضا انخفاض مستوى التعليم بين أرباب الأسر وعلاقته بطبيعة العمل ونوع المهن التي يعمل بها أرباب الأسر وقيمة الأجور التي يتلقونها، والانخفاض الكبير في مشاركة المرأة في العمل بسبب اعتمادها بشكل أساسي على دخل الرجل، وتعرضها لأزمة حقيقية في حالة طلاقها أو ترملها، مما يجعلها عرضة للفقر والفقر المدقع اذا لم تتلقى المساعدة الكافية من الأهل والمؤسسات المعنية بالمساعدة. ولذا نجد أن مكافحة الفقر يعتمد على حل هذه الاشكاليات بصورة فعالة وجذرية.

1.11:6. حلول مقترحة لمشكلات التعليم:

يعتبر تحسين التعليم وخفض معدلات الأمية، ورفع معدلات التحاق الاناث بمراحل التعليم الثانوي والجامعي والدراسات العليا، وإزالة التفاوت بين الجنسين في مراحل التعليم المختلفة، وتمكين المرأة، الهدف الثاني والثالث من أهداف التنمية الألفية¹. ولذا تولي الحكومة اهتماما ملحوظا بالتعليم وذلك من خلال تطوير المناهج، وبناء المؤسسات التعليمية وتجهيزها بما تمتلكه من إمكانيات. وبالرغم من ايجابيات هذه الجهود إلا أنها مازالت متواضعة، وتحتاج لوضع خطة شاملة تأخذ بعين الاعتبار حساسية وضع الفقراء المعيشي. فمن خلال الدراسة تبين عدم مقدرة

¹ الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2003 مرجع سابق، ص1.

الأسر المحتاجة توفير ما يحتاجه التعليم من مصاريف، وبالرغم من أن التعليم شبه مجاني في المدارس الحكومية، إلا أن هناك مصاريف ترتبط بالتعليم؛ مثل شراء الكتب والأدوات المدرسية والزي المدرسي والمواصلات، وهي كلها تكاليف مرتفعة على الأسر الفقيرة، وتتفاقم هذه المشكلة في الأسر كبيرة العدد، مما يؤدي إلى حرمان الفتيات من التعليم بعد انتهاء المرحلة الأساسية لإتاحة الفرصة لتعليم الأبناء الذكور كأولوية على حساب الإناث، مما يدخلهن في مشكلة جديدة وهي الزواج المبكر، أو يخرجن للعمل في مهن متدنية الأجور بهدف مساعدة الأهل في تأمين متطلبات الحياة. وقد تبين من خلال المسح الميداني 2011، أن الأسر الفقيرة تلجأ في بعض الأحيان إلى حرمان ذكر أو أكثر من التعليم للعمل والمساعدة في تأمين متطلبات التعليم لبقية الأخوة (ذكورا وإناثا). وبالتالي في ظل هذه الظروف سيكون الحديث عن تعليم جامعي غاية في الصعوبة.

ولحل هذه المشكلة لا بد للحكومة من إيجاد فرص للتعليم المجاني حتى المرحلة الثانوية، لأن أية رسوم وإن كانت قليلة فهي تشكل عبئا كبيرا على الأسر قد يؤدي إلى تسرب الطلبة أو رسوبهم. بالإضافة إلى فرض عقوبات مشددة على الأباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلى المدرسة خاصة في المرحلة الأساسية. وللتخفيف من عبء الفقراء لا بد للحكومة من سن قوانين ملزمة للتجار بتخفيض أسعار اللوازم المدرسية وعدم الإستغلال خاصة في بداية العام الدراسي.

أما لحل مشكلة الأقساط الجامعية، وبسبب عدم قدرة الجهات الرسمية على توفير الحد الأدنى من احتياجات الفقراء؛ كان لابد من إيجاد مقترح لحل هذه المشكلة، يعتمد على مبدأ التكافل الإجتماعي، النابع من الدين الإسلامي الحنيف، ويتمثل الحل بإضافة نسبة 1% على فاتورة الكهرباء والهاتف الثابت والجوال ونسبة 2% على فاتورة المياه شهريا، ويستثنى من ذلك من لم تصل قيمة الفاتورة الشهرية 100 شكيل، وترصد هذه النسبة لدعم صندوق الطالب في الجامعات بحيث يتم توزيع هذه الأموال لتأمين الأقساط الجامعية للطلبة المحتاجين. أي تكون بمثابة عملية توفير جماعي ولكن نتيجتها فعالة.

ولحساب مدى فاعلية هذه الخطة على مستوى المدينة نجد ما يلي:

تضم مدينة نابلس 25104¹ أسرة، ولو فرضنا أن لكل أسرة اشتراك واحد للمياه والكهرباء والتلفون الثابت بالإضافة الى متوسط فاتورة الجوال. ونفترض أيضا أن متوسط الإنفاق الشهري على المياه والكهرباء والهاتف الثابت والجوال يساوي متوسط الإنفاق في مدينة نابلس حسب بيانات المسح الميداني ويساوي 80، و175، و140، و165 شيكل على الترتيب. وبالتالي تكون الميزانية كالتالي:

$$40166.4 = 1.6 \times 25104 \text{ شيكل من فاتورة المياه على الأقل.}$$

$$43932 = 1.75 \times 25104 \text{ شيكل من فاتورة الكهرباء على الأقل.}$$

$$35145.6 = 1.4 \times 25104 \text{ شيكل من فاتورة التلفون الثابت على الأقل.}$$

$$41421.6 = 1.65 \times 25104 \text{ شيكل من فاتورة التلفون الجوال على الأقل.}$$

$$\text{المجموع} = 160665.6 \text{ شيكل شهريا}$$

$$1927987 = \text{شيكل في السنة على الأقل.}$$

يمكننا أن نوفر تقريبا 2 مليون شيكل سنويا لصالح صندوق الطالب المحتاج، وبسهولة دون أن يشعر السكان بأي عبء اضافي بسبب انخفاض قيمة المساهمة في صندوق التكافل. وبالتالي يمكن حل مشكلة الأقساط الجامعية للطلبة المحتاجين خاصة من أبناء الأحياء الأكثر فقرا في مدينة نابلس وهي أحياء البلدة القديمة والمنطقة الصناعية ورأس العين مع خلة العامود وحي المساكن الشعبية، حيث تشكل هذه الأحياء أقل نسبة من التعليم الجامعي. كما يمكن تعميم هذه التجربة على جميع المحافظات.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق 2007، ص

2.11:6. حلول مقترحة لمشكلات البطالة:

- من أجل حل مشكلة البطالة بصورة جذرية، يحتاج الحل الى وضع خطة طويلة الأمد، تبدأ أولى الخطوات من الاهتمام بتحسين النظام التعليمي الذي يبدأ من مرحلة ما قبل المدرسة (الروضة) من خلال إشراف وزارة التربية والتعليم على رياض الأطفال وبشكل كامل، ثم الالتزام بمجانية التعليم الأساسي، وتوجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية من خلال رفع مستوى ونوعية التعليم والاهتمام بالتعليم الفني والتقني الذي يتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم التي تؤهلهم للخروج الى سوق العمل. ثم توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد من خلال تطوير التعليم الجامعي والعالي من خلال تحديد التخصصات التي تسد حاجة البلاد من قوة العمل الماهرة.

- وضع خطة قصيرة الأمد تشمل حلول عاجلة لرفع المعاناة عن الأسر الواقعة تحت خط الفقر المدقع؛ فبالإضافة لتقديم المساعدات الإغاثية يجب الاهتمام بالمشاريع المولدة للدخل خاصة لفئة السكان الأكثر فقراً، من النساء المعيلات لأسرهن ولإصحاب الحالات الخاصة كالمعاقين.

- الإهتمام بإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ لما لها من أهمية في إيجاد فرص عمل للشباب وللمرأة خاصة المرأة المعيلة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل 98% من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، وأن هناك نسبة كبيرة من النساء المعيلات في هذا القطاع، كما تشكل ما نسبته 99% من النشاط الاقتصادي في أوروبا ، وتوظف 67% من العمالة، وتساهم بما نسبته 55% من الناتج القومي الإجمالي¹.

وتعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تخفيض معدلات البطالة وزيادة فرص العمل أكثر من المشاريع الكبرى بسبب اعتمادها على العمالة أكثر من التكنولوجيا، بالإضافة الى قدرتها على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بصورة أسرع وبتكلفة أقل عن المشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى استثمارات عالية، وإنها وعاء للتكوين الرأسمالي من حيث امتصاصها للمدخرات

¹ العتيبي، محمد الفاتح، المرأة المعيلة والمنظمات التعاونية النسوية كحاضنات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سنابل: شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية العنوان الإلكتروني:

<http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/> تاريخ التصفح: 2012\4\25.

الفائضة والعاطلة، فضلاً عن إنها توفر فرصاً استثمارية لأصحاب المدخرات الصغيرة، وتنتج سلع وخدمات لا تستطيع أو تقبل المشروعات الكبيرة على إنتاجها لاعتبارات اقتصادية¹. ويمكن أن تكون المشاريع الصغيرة والمتوسط مصدراً للتجديد والابتكار وتسهم في خلق كوادِر إدارية وفنية يمكنها الانتقال للعمل في المشروعات الكبيرة، الى جانب محافظتها على الأعمال التراثية (حرفية / يدوية)، بجانب مساعدتها للمشروعات الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار، الأمر الذي يمكن المشروعات الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسية مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة التسويق، بالإضافة لكونها تشكل النواة التي تمحورت حولها غالبية الصناعات الكبرى، وهي نقطة البداية في حركة التصنيع باعتبارها القدرة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج في وقت أقل وبتكلفة مناسبة، كما أنها تعمل على خلق فرص عمل، وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية، وتسهم في إيجاد كوادِر إدارية وفنية².

ومن مميزات هذه المشاريع، أنها تضم صناعات بالغة التنوع والانتساع من المجالات الاقتصادية مثل تصنيع الغذاء والأدوية والغزل والنسيج والملابس والسجاد والحصير والفخار، وكذلك الصناعات التي تتعلق ببناء المساكن وحفر الآبار ووسائل المواصلات... إلخ. ومن مميزاتا أنها واسعة وقابلة للانتشار حتى لأصغر وحدة عمرانية؛ قرية كانت أو حيا سكنيا، وكذلك لأصغر وحدة من المجتمع، وهي الأسرة النووية أو الممتدة.

أما الدور التنموي والاجتماعي فيتمثل في دعم نسيج العلاقات الاجتماعية، ومنع تحلله من خلال إضفاء وظائف اقتصادية جديدة في إطار نشر وتطوير المشروعات والصناعات التقليدية المناسبة في كل مجتمع محلي، والتخفيف من حدة البطالة، وبالتالي دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع من خلال إعطاء أولوية للاهتمام بالشرائح الاجتماعية الأكثر حاجة أو الأشد فقرا خاصة المرأة المعيلة؛ مما يؤدي إلى خفض التباين بين الشرائح الاجتماعية المختلفة.

¹ نفس المرجع و تاريخ التصفح.

² نفس المرجع وتاريخ التصفح.

جميع ما تقدم، يجعل من المشاريع الصغيرة والمتوسطة خياراً مهماً، لا بد للحكومة الفلسطينية أن تستغلها بغية تحقيق أهداف التنمية والتنمية المستدامة وأهمها التخلص من البطالة وتمكين المرأة.

ولإنجاح هذه المشاريع؛ لا بد من وجود جهة توفر الدعم المالي لإنشاء هذه المشاريع، والإقتراح هو إنشاء بنك يقدم قروضا مالية بدون فوائد أو بفوائد قليلة جداً وبفترة سماح كافية، تساعد الفقراء على إنشاء مشاريعهم وإنجاحها، على غرار بنك الأسرة في البحرين، وبنك جرامين في بنغلاديش، الذي تعتمد فكرته على تقديم قروض صغيرة لتمويل مشروعات منزلية تقوم عليها غالباً نساء. وقد قدم البنك منذ تأسيسه أوائل الثمانينيات نحو 11 مليون قرض، ووصلت نسبة تسديد القروض إلى 99%. فمنهجية جرامين لا تتأسس على تقييم الملكية المادية للفرد، وإنما تتأسس على الدافعية التي يملكها، ف جرامين بنك يعتقد أن كل البشر بمن فيهم الأكثر فقراً موهوبون بدافعية لا حدود لها، وهو ما جعله مشروعاً تنموياً ناجحاً وبفضله أصبح يتحرك 5% من المقترضين سنوياً خارج دائرة الفقر حسب نتائج بعض الدراسات¹.

وهذا بعكس الكثير من البنوك؛ فبالرغم من وجود بنوك خاصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية كبنك الرفاه وبنك التنمية الإسلامي، إلا أنه يعيبها أنها تشترط وجود ضمان مالي كراتب منتظم أو أصول ملكية للمستفيد في حال عدم قدرته على تسديد القرض²، مما جعل كثير من الفقراء غير مستوفين لشروط قبول القروض، كما يوضح السبب في عدم نجاح أو استمرارية المشاريع التي تمولها البنوك في أراضي السلطة الفلسطينية.

ولكن هناك تجربة ناجحة لمساعدة الفقراء في أراضي الضفة الغربية لا بد من الإشارة إليها وهي (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر "شراكة") وهي تمثل 11 جمعية غير ربحية للإقراض المتناهي الصغر، وقد بلغت محفظة القروض الخاصة بها 75 مليون دولار في نهاية عام 2011. والجدير بالذكر أن عدد القروض المتناهية الصغر في الضفة

¹ الجزيرة نت، كتاب تجربة بنك الفقراء، <http://www.aljazeera.net/books/pages/> تاريخ التصفح:

2012\5\1.

² بنك الرفاه، التقرير السنوي 2011، ص 10.

الغربية وقطاع غزة بين عامي 2007 و2011 قد ارتفع من 20,000 إلى أكثر من 43,000 قرض. وتتوقع "شراكة" أن يستمر هذا الاتجاه، وأن يصل عدد القروض إلى 77,000 بحلول عام 2015. بالإضافة الى أن عدد العملاء الناشطين الذين يتلقون قروضاً من مؤسسات للإقراض المتناهي الصغر قد ارتفع بمعدل 27 بالمائة سنوياً منذ عام 2007¹. وتعتبر محاولة تأسيس عمل تجاري صغير أحد سبل مواجهة تحديات التوظيف في القطاع العام، ولكنها قد تكون محفوفة بالمخاطر نظراً للأوضاع الاقتصادية الصعبة في فلسطين .

- ومن وسائل حل مشكلة البطالة أيضاً، تخفيض الأجور لبعض الموظفين ذوى الرواتب العالية والتي لا تتناسب تماماً مع مجهوداتهم ومهاراتهم، وبالتالي سينعكس ذلك على زيادة في الميزانية التي تؤدي بدورها إلى زيادة في توفير فرص العمل.

- تقديم سن التقاعد وتوفير أماكن كبار السن للجيل الجديد. وهذا الإقتراح تم إقراره من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وبقي التطبيق عملياً.

3.11:6. حلول مقترحة لمشكلات المرأة المعيلة:

- لعلاج المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة بهدف وصولها إلى حياة أفضل لها ولأسرتها، وتحويل دورها في المجتمع من امرأة معيلة متلقية للمساعدات، الى امرأة مشاركة بفاعلية في مسيرة التنمية، وذلك من خلال تأهيل قدراتها الفكرية والإنتاجية، وتنظيم دورات تدريبية متطورة لتواكب متطلبات سوق العمل والمشاريع الصغيرة لتنشيط وتفعيل دورها في عجلة التنمية. بالإضافة الى تدعيم ثقتها بنفسها وتعزيز الشعور لديها بأنها قادرة على حل مشكلاتها، وهذا يتم عبر برامج تربوية وتعليمية واجتماعية، بالإضافة الى اكسابها المهارات الاقتصادية اللازمة للعمل، وكذلك منح القروض المادية وإيجاد التسهيلات لحصولها على العمل وإشراكها في النشاطات الاجتماعية. جميع هذه الأمور لها أهميتها الواضحة في تخليصها من الشعور بالوحدة والعزلة والكآبة والقلق، كما انه يجعل نظرة المجتمع لهن نظرة ايجابية.

¹شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) الأرض الفلسطينية المحتلة:

تامري الطلب على القروض المتناهية الصغر بالرغم من المخاطر رام الله، 2012.

- يعتبر تمكين المرأة الإقتصادي من أهم القضايا التي يجب على الحكومة الإهتمام بها، ومن أجل تمكين اقتصادي أفضل للمرأة؛ يجب أن تطرح الحكومة برنامجا طموحا يضم عددا من المشروعات لخدمة المرأة المعيلة، بالإضافة الي القيام بدراسة متعمقة عن المرأة المعيلة وأوضاعها المختلفة، وتوفير القروض متناهية الصغر وتقديمها كمنح، وليس كقروض، لإعطاء المرأة المعيلة الدافع للعمل والكسب للحصول على دخل مهما صغر حجمه، كي يساعدها على الحياة واعالة ذاتها وأسرتها، بدلا من الشعور بأنها عبء على غيرها.

- تأسيس جمعيات تعاونية للنساء المعيلات، وتقديم القروض الصغيرة لمجموعة من النساء تتراوح أعدادهن بين عشرة وثلاثين سيدة بحيث يتم التعاون بينهن في تسديد قيمة القرض، مما يخلق روح العمل الجماعي بينهن ويجعل من القرض وسيلة للاندماج الاجتماعي¹. بالإضافة الى ضرورة تقديم التدريب الكافي لهن حول إنشاء وإدارة المشاريع الصغيرة، مع ضرورة المتابعة من قبل الحكومة ومنحها التسهيلات الضرورية، مثل الإعفاء الضريبي لسنوات يتم تحديدها من قبل الجهات المختصة.

- تشجيع قيام التعاونيات الإنتاجية والتسويقية وإقامة المعارض لتشجيع قيام الصناعات الصغرى والحرف التقليدية لدعم تشغيل المرأة المعيلة والحد من ظاهرة البطالة، وتشجيع إنشاء المعاهد والمدارس المتخصصة في التعليم الحرفي، مثل مدارس التدريب المهني، وتشجيع الصناعات الحرفية "التعاونية".

¹ العتيبي، مرجع سابق.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

1:7. النتائج

2:7. التوصيات

1.7. النتائج:

في ضوء معالجة وتحليل بيانات المسح الميداني بغية التعرف على ظاهرة الفقر وتوزعها وتبايناتها المكانية في مدينة نابلس توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- بينت الدراسة ان انتشار الفقر في المدينة سببه الرئيسي هو الاحتلال الاسرائيلي وحصاره المتكرر للمدينة، وخاصة اثر انتفاضة الاقصى عام 2000.

- بينت الدراسة ان متوسط مجموع دخل الاسرة الشهري على مستوى المدينة قد بلغ 3700 شيقل، اما على مستوى الاحياء فقد اظهرت الدراسة تباينا واضحا فيما بينها، فقد كان أعلى متوسط دخل للأسرة في حي رفيديا، يليه حي المخفية وحي الجبل الشمالي، ويبلغ متوسطه 4700 و 4650 و 4337 شيقلا على الترتيب. أما أدنى متوسط دخل للأسرة فقد سجله حي المنطقة الصناعية و البلدة القديمة والدوار، ويبلغ متوسطه 2000 و 3000 و 3300 شيقلا على الترتيب.

- بلغ متوسط الإنفاق الشهري على مستوى المدينة 3150 شيقلا، اما على مستوى الاحياء فقد بلغ أعلى متوسط إنفاق للأسرة في حي المخفية، يليه حي رفيديا وحي الجبل الشمالي، ويبلغ متوسطه 3768 و 3760 و 3540 شيقلا على الترتيب. أما أدنى متوسط إنفاق للأسرة فقد سجله حي المنطقة الصناعية و البلدة القديمة والمساكن الشعبية، ويبلغ متوسطه 2000 و 2333 و 3600 شيقلا على الترتيب، وبلغت نسبة الفقر حسب الانفاق على مستوى المدينة 47.9% وهي أعلى من نسبة الفقر حسب الدخل 42.6%.

- بينت الدراسة أن أعلى نسبة إنفاق في المدينة كانت على الطعام وهي 29.1%، أما على مستوى الأحياء، فقد بينت الدراسة تفاوت نسبة الانفاق على الطعام من حي إلى آخر، فكانت أعلاها في المنطقة الصناعية والبلدة القديمة ورأس العين مع خلة العامود حيث زادت على 30%، أما أقلها فكانت في المخفية ورفيديا حيث قلت عن 20%، وأما باقي المناطق فقد تراوحت بين 25% و 30% تقريبا. يأتي في المرتبة الثانية بعد الطعام، الإنفاق على أجرة السكن الشهرية حيث بلغت 12.7%، وتفاوتت بين حي وآخر، وكانت أعلاها في منطقة الدوار بنسبة

16.3% وأدناها في الجبل الشمالي 9.5%. أما في المرتبة الثالثة من حيث الإنفاق فكان للتعليم حيث شكل متوسطه في المدينة نسبة 11.2% وهذا يعكس مدى تأثير تكاليف التعليم وخاصة التعليم الجامعي على الأسر في المدينة، وتفاوتت النسبة بين حي وآخر فكان أعلاها في المخفية ورفيديا بنسبة 26.1% و 22.3% على الترتيب، أما أقل المناطق إنفاقا على التعليم فهي المنطقة الصناعية و البلدة القديمة ورأس العين مع خلة العامود والمساكن الشعبية حيث كانت أقل من 10% من مجمل الإنفاق، أما باقي المناطق فتراوحت النسبة بين 11% و 13% تقريبا. كما بينت الدراسة إن أوجه الإنفاق الثلاثة المذكورة شكلت ما يزيد على نصف أوجه الإنفاق، وشكلت باقي الأوجه ما بين 40 50% فقط، والملفت أن المتفرقات شكلت 7.8% من أوجه الإنفاق وهي في الغالب على التدخين.

- أظهرت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي لرب الأسرة ونسبة الفقر، فكلما ارتفع المستوى التعليمي لرب الأسر، كلما انخفضت نسبة الفقر والفقر المدقع، فكانت أدنى نسبة فقر بين الحاصلين على دراسات عليا، حيث بلغت نسبة الفقر بينهم 8.7% ونسبة الفقر المدقع 4.1%، أما بالنسبة للحاصلين على المؤهل الجامعي، فقد بلغت نسبة الفقر بينهم 28.8% والفقر المدقع 18.1%. أما أعلى نسبة فقر فقد كانت بين الأميين، حيث بلغت 76.5% والفقر المدقع 62.3%، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤشري فجوة الفقر وشدة الفقر، حيث أن أعلى نسبة لهما كانت بين الأميين، وبلغت 28.9% و 10.9%.

- بينت الدراسة أن معدلات انتشار الفقر تأخذ بالإنخفاض كلما زاد عدد أفراد الأسرة حتى تصل أدنى معدلاتها في الأسرة التي يزيد عدد أفرادها عن 10 أفراد، حيث بلغت نسبة الفقر 34.9% والفقر المدقع 26.1% وكذلك بالنسبة لمؤشرات فجوة الفقر وشدة الفقر حيث بلغت النسبة 17.3% و 8.6% على التوالي. أما على مستوى الأحياء فكانت العلاقة بين حجم الأسرة ومعدل انتشار الفقر في معظمها علاقة عكسية، باستثناء حي واحد هو حي الضاحية، حيث كانت العلاقة طردية. فقد ارتفعت فيه نسبة الفقر والفقر المدقع إلى 100% و 87% على التوالي لدى الأسر المكونة من 10 أفراد فأكثر، بينما انخفضت فيه إلى 36.6% و 21.8% على التوالي لدى

الأسر المكونة من 2-3 أفراد.

- بينت الدراسة أن الأسر التي ترأسها إناث هي الأكثر عرضة للفقر مقارنة بالأسر التي يرأسها ذكور. فقد أظهرت المؤشرات أن نسبة الفقر حسب الإنفاق بين الأسر التي ترأسها إناث قد بلغت 73.9% مقابل 46.6% للأسر التي يرأسها ذكور.

- بينت الدراسة أن أعلى معدلات للفقر كانت في فئة الأرامل، حيث بلغت بينهم حوالي 64.0%، وتتركز بين الإناث أكثر من الذكور حيث تبلغ نسبة الإناث الأرامل 58.1% من مجموع الأرامل في المدينة. بينما بلغت أعلى نسبة للفقر بين الأرامل 100% وتركزت في المنطقة الصناعية ورأس العين والضاحية. وتبلغ نسبة الفقر بين فئة المطلقين 51.1% من بينهم 40% نساء على مستوى المدينة، وبلغت أعلى نسبة للفقر على مستوى الأحياء في الضاحية 100%، والبلدة القديمة 80.0%، كما تبلغ نسبة الفقر بين فئة العزاب 58.8% في المدينة، تشكل النساء 25% منهم، أما أعلى نسبة للفقر بين العزاب على مستوى الأحياء فقد سجلت 100% في الضاحية والدوار، أخيراً بلغت نسبة الفقر بين المنفصلين 50.0% تشكل النساء 50% من مجموع المنفصلين في المدينة، أما في الأحياء فقد بلغت أعلى نسبة للفقر في هذه الفئة 100% وكانت في حي رأس العين.

- بينت الدراسة أن مؤشرات الفقر للاجئين أعلى من مؤشرات الفقر بالنسبة لغير اللاجئين، حيث بلغت نسبة الفقر بين أرباب الأسر من اللاجئين على مستوى المدينة 57.9% بينما بلغت لغير اللاجئين 45.4%، ويندرج هذا الأمر على باقي مؤشرات الفقر. أما على مستوى الأحياء، فإن المستوى الاقتصادي للاجئين من أرباب الأسر في أحياء البلدة القديمة ورأس العين والمساكن الشعبية والمنطقة الصناعية والضاحية هو الأسوأ، أما في باقي الأحياء فوضعهم أفضل نسبياً.

- بينت الدراسة أن الغالبية العظمى من أرباب الأسر في مدينة نابلس مشاركة في القوى العاملة بنسبة 89.2% تقريباً، وتشكل نسبة الفقراء منهم حوالي 79.3%، في حين وصلت النسبة إلى 81.0% في أراضي الضفة وقطاع غزة، عند استخدام مقياس مؤشر الفقر بين الأسر. أما

بالنسبة لأشد الفئات فقرا وعوزا، فهم أفراد الأسر التي أربابها غير قادرين على العمل، حيث وصلت نسبة الفقر فيها الى 84.0%، منهم 73.7% يقعون تحت خط الفقر المدقع، وهذا ينطبق على بقية مؤشرات الفقر الأخرى. كما بلغت نسبة الإعالة الخام في مدينة نابلس 47.2% حسب المسح الميداني عام 2011، يعني أن كل 100 شخص من الفئة النشطة اقتصاديا (15-64) سنة، يقومون على إعالة 47 شخصا من سكان منطقة الدراسة في حين تبلغ نسبة الإعالة الحقيقية في المدينة 54.7% عام 2011. وبلغت نسبة الإعالة الخام للصغار في مدينة نابلس 49.7%، وهي نسبة منخفضة اذا ما قورنت بنسبة الإعالة الخام للصغار في الضفة الغربية التي تبلغ 74.7% حسب بيانات عدد السكان 2007. وهذا ينطبق على نسبة اعالة كبار السن الخام والبالغة 6.1%، أما في مدينة نابلس فقد بلغت نسبتهم 5.1%، وهذا يعني أن العبء الإقتصادي على الفئة العمرية العاملة والمنتجة نحو صغار وكبار السن هو عبء قليل نسبيا.

- بينت الدراسة أن مؤشرات الفقر ترتفع بين صفوف أرباب الأسر الذين يعملون بصورة مؤقتة، حيث تصل نسبة الفقر على مستوى المدينة لهذه الفئة 67.9%، في حين تنخفض هذه النسبة في صفوف أرباب الأسر الذين لهم عمل دائم إلى 42.2%. وتتفاوت هذه النسب من حي إلى آخر فأقل النسب سجلتها منطقة المخفية، وأعلى النسب كانت في المنطقة الصناعية.

- تظهر نتائج المسح الميداني 2011 أن معظم أرباب الأسر يعملون في المدينة، وبنسبة بلغت 89%، أما الذين يعملون خارج فلسطين فلا تكاد تذكر نسبتهم وهي 0.4% فقط، مما يعني عدم وجود تحويلات مالية من الخارج، أما العاملون في فلسطين المحتلة عام 1948 فبلغت نسبتهم فقط 2.9%، والباقي يعمل في قرى ومدن الضفة الغربية. أن مؤشرات الفقر للعاملين في فلسطين المحتلة عام 1948 هي الأقل، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أجور العمال هناك نسبيا حيث بلغ متوسط الأجر اليومي 150 شيكل، مقابل 76.9 شيكل في الضفة الغربية، و57.7 شيكل في قطاع غزة حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2009 أما أعلى النسب فكانت للعاملين في قرى الضفة الغربية، أما بالنسبة للعاملين في المدينة، وهم يشكلون النسبة الكبرى، والعاملين في مدن الضفة الغربية، فإن مؤشرات الفقر فيهما متقاربة.

- أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة الفقر والفقر المدقع في الإنفاق حسب مهنة رب الأسرة على مستوى المدينة وأحيائها كانت أقلها بين فئة التجار، حيث بلغت 27.5% و 17.7% على التوالي، تليها فئة الموظفين بنسبة فقر 36.4% ونسبة فقر مدقع 22.9%، وهذا يعود إلى حصول الموظفين على دخل ثابت وتأقلم نفقاتهم مع دخولهم. أما باقي الفئات فقد سجلت مستويات فقر وفقر مدقع مرتفعة، كان أعلاها بين الحرفيين بنسبة فقر 68.4% وفقر مدقع بنسبة 53.2%، تلاها العاملون في الصناعة فالباعة، فالخدمات، فالأعمال الحرة فالبناء، وأخيرا العاملون في النقل والمواصلات.

- بينت الدراسة أن مؤشرات الفقر تنخفض في الأسر التي تعمل فيها الزوجة أو التي تكون فيها الزوجة متقاعدة، ويلاحظ أن أدنى معدل لانتشار الفقر والفقر المدقع كان في الأسر التي تكون فيها الزوجة متقاعدة وبلغت النسبة 17.3% و 0.1%، أي اختفاء الفقر المدقع تقريبا وبشكل ملحوظ من بين الأسر عندما تتقاعد الزوجة، وهذا دليل على عدم اكتفاء الزوجة براتب تقاعدها بل قد تعمل في عمل اضافي مما يسهم بشكل فعال في خفض مؤشرات الفقر عامة والفقر المدقع خاصة. ويليه الاسر التي تعمل فيها الزوجة وبلغت نسبة الفقر والفقر المدقع 18.8% و 12.1% على التوالي، وهذا يعود إلى مساهمة الزوجة إلى جانب الزوج في تحسين الأوضاع الاقتصادية للأسرة.

- أظهرت الدراسة أن العلاقة بين مؤشرات الفقر والفقر المدقع وعدد العاملين في الأسرة هي علاقة عكسية، حيث تنخفض هذه المؤشرات بارتفاع عدد العاملين في الأسرة، ويبين أن أعلى معدلات للفقر والفقر المدقع في المدينة تتركز في الأسر التي لا يعمل بها أحد وتبلغ النسبة 76.6% و 70.2%، ثم تنخفض إلى 56.4% و 41.2% للأسر التي يعمل بها شخص واحد، حتى تصل إلى 14.9% و 5.4% للأسر التي يعمل بها أربعة أشخاص، وينطبق ذلك على مؤشري فجوة الفقر وشدة الفقر.

- بينت الدراسة أن أصحاب الفلل هم الأقل فقرا على مستوى المدينة، حيث بلغت نسبة الفقريينهم 4.9% حسب خط الفقر الوطني وهي نسبة بسيطة نسبة بباقي الفئات، كما نلاحظ عدم

وجود فقر مدقع بين أصحاب الفلل، أما نسبة الفقر بين أصحاب البيوت العربية (البيوت القديمة والأحواش) فقد كانت الأعلى حيث بلغت 62.6%، وهي نسبة مرتفعة، في حين بلغت نسبة الفقر بين ساكني الشقق 43.7% كما أن معدلات الفقر المدقع كانت أعلى بين أصحاب الشقق وبلغت النسبة 69.4%.

- أن مؤشرات الفقر ترتفع بين أرباب الأسر الساكنين مع العائلة، حيث وصلت النسبة في المدينة إلى 78%، حيث أن هؤلاء على الأغلب غير قادرين على شراء منزل أو دفع أجرة، مما يضطرهم للسكن مع العائلة، أما أقل نسبة فقر فهي لأرباب الأسر المالكين لمساكنهم حيث بلغت 45.8%، ويعود ذلك إلى عدم دفعهم أجرة للسكن.

- بينت الدراسة أن وضع المدينة جيد جدا من حيث إرتفاع نسبة توفر المرافق، فبلغت نسبة توفر مطبخ في المسكن 99.9%، وتوفر حمام 99.6%، ومرحاض 97.9% وفي مجموعها أعلى من النسب في الضفة والقطاع حيث بلغت 98.2%، 98.0%، 97.8% على الترتيب. ويرتبط عدم وجودها بمستويات الفقر والفقر الشديد حيث بلغت النسبة 100%.

- وكذلك الامر بالنسبة لتوفر السلع المعمرة، فنسبة توفرها أعلى من النسبة في الضفة والقطاع ويرتبط عدم وجودها بمعدلات الفقر بين أفراد الأسر في المدينة.

- بينت عينة الدراسة أن المساعدات المقدمة للفقراء غير منتظمة، و تتراوح المبالغ التي يتلقونها ما بين 300-800 شيكل فقط، بعد أن تم تخفيضها في الآونة الأخيرة، ولا تصرف إلا كل ثلاثة شهور وأحيانا أكثر، وكذلك الأمر بالنسبة للمساعدات العينية، وبالرغم من ذلك فإن أفراد العينة متمسكون بهذه المساعدات ويخشون كثيرا من فقدانها. بينت الدراسة أن ما يتم توزيعه من مساعدات في المدينة والأحياء لا تقدم في معظمها لمستحقيها من الأسر المحتاجة حقا، و أن نسبة نقص التغطية قد بلغت 86.2% وهذا يعني أن أكثر من أربعة أخماس الأسر المحتاجة لا تتلقى أي نوع من المساعدات، في المقابل هناك 30.4% من الأسر تتلقى المساعدات وهي غير محتاجة لها ولا تستحق وهوما يسمى خطأ التضمين.

- أظهرت نتائج العمل الميداني 2011، أن الأسر الفقيرة وفقا للإنفاق في مدينة نابلس قد

اعتمدت في صمودها الاقتصادي على عدة طرق، فقد أفادت 96.8% من الأسر الفقيرة انها تعتمد بشكل أساسي على دخلها الشهري المتاح للتكيف مع تكاليف الحياة المرتفعة، بينما أفادت 75.9% من الأسر بأنها تعتمد على تخفيض النفقات، كما لجأت 50.6% من الأسر الى مدخراتها، وقامت 48.2% من الأسر بتأجيل دفع فواتير الماء والكهرباء المستحقة عليها للتمكن من تغطية نفقاتها.

- من خلال طرح عدة أسئلة على أرباب الأسر من عينة الدراسة في مدينة نابلس حول الأسباب التي تؤدي الى تفاقم ظاهرة الفقر برأيهم ورفع معدلاته بين الأفراد؛ أجاب 98.9% منهم أن السبب يعود الى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، وأجاب 96.9% منهم أن السبب يعود الى تكلفة الماء والكهرباء والهاتف والمواصلات، كما أفاد 72.3% منهم بأن السبب يعود الى قلة فرص الحصول على عمل يتناسب مع مؤهلاتهم ويحقق لهم العيش الكريم، بينما أعرب 60.2% منهم عن قلة المساعدات الانسانية و 56.8% أجابوا بسب ارتفاع تكاليف العلاج والرعاية الطبية.

- التدني النسبي لمستوى الخدمات الصحية المقدمة للسكان على مستوى محافظة نابلس، بالإضافة الى قلة نصيب الفرد من عدد الأطباء، الأمر الذي يحتاج الى ضرورة تطوير الخدمات الطبية في المدينة بما يتناسب مع حجم السكان في المحافظة وحاجاتهم الصحية المختلفة. أن هناك طبيب لكل 442 نسمة في المدينة، وهذا على فرض أن جميع الخدمات الصحية هي مقدمة لسكان المدينة فقط، بينما في الواقع هي مقدمة لعموم سكان المحافظة، وفي هذه الحالة نجد أن معدل الأسرة ينخفض الى 1.4 سرير لكل 1000 نسمة، ويصبح هناك طبيب لكل 1112 نسمة في محافظة نابلس، وهي نسبة منخفضة عما هو موجود في الضفة الغربية والقطاع حيث نجد أن نسبة الأطباء هي طبيب لكل 833 نسمة من مجموع السكان، وبالمقارنة مع بعض الدول نجد أن نسبة الأطباء في الأردن بلغت طبيبا لكل 417 نسمة في الأردن، وفي اسرائيل نجد أن هناك طبيب لكل 357 نسمة، وفي دولة الامارات العربية المتحدة نجد أن هناك طبيب لكل 659 نسمة في عام 1989 .

- ان اكثر الأمراض انتشارا في المدينة هي امراض القلب بنسبة 32% من الامراض، يليها مرض السكري بنسبة 19.8%، وتأتي الأمراض الصدرية في المرتبة الثالثة بنسبة 10.2% كما ان نسبة المصابين بأكثر من مرض مرتفعة، بحيث بلغت 21.6% من مجموع الامراض.

- بينت الدراسة ان 40.4% من سكان المدينة لا يمتلكون اي نوع من التأمين الصحي، وأن 41.9% لديهم تأمين حكومي، في حين بلغت نسبة الذين لديهم تأميناً خاصاً 7.7% فقط وهذا يعود الى ارتفاع تكاليف هذا النوع من التأمين، اما الذين لديهم تأمين وكالة الغوث فقد بلغت نسبتهم 10%، مما يعني انتقال هؤلاء من المخيمات الى مختلف احياء المدينة. وترتفع نسبة الذين لديهم تأمين حكومي في منطقة الجبل الشمالي بشكل ملحوظ، حيث بلغت 65.1%، وهذا يعود الى ارتفاع نسبة الموظفين الحكوميين التي بلغت 46.3%.

2:7. التوصيات:

بناء على النتائج التي خلصت اليها الدراسة، فإن الباحثة توصي بما يأتي:

- (1) إقامة مشاريع إنتاجية في المدينة لخفض نسبة البطالة ورفع مستوى الدخل، خاصة في أحياء البلدة القديمة ورأس العين مع خلة العامود والمنطقة الصناعية والمساكن الشعبية.
- (2) وضع حد أدنى للأجور من أجل مكافحة استغلال أرباب العمل للعمال، وحفاظاً على كرامة الفئات المهمشة في المجتمع.
- (3) إيجاد فرص للتعليم المجاني حتى المرحلة الثانوية، وإنشاء صندوق فاعل لمساعدة الطلبة الجامعيين خاصة في الأحياء الأكثر فقراً في المدينة.
- (4) إقامة المشاريع الإنتاجية المتوسطة والصغيرة لحل مشكلة البطالة في المدينة، واستيعاب النساء المعيلات لأسرهن للعمل فيها بدلاً من إعتادهن على المساعدات الضئيلة.
- (5) رفع مستوى ونوعية التعليم والإهتمام بالتعليم الفني والتقني الذي يتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم التي تؤهلهم للخروج الى سوق العمل. ثم توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد من خلال تطوير التعليم الجامعي والعالي من خلال تحديد التخصصات التي تسد حاجة البلاد من قوة العمل الماهرة.
- (6) الحفاظ على المساعدات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين والعمل على زيادتها، خاصة أن نسبة الفقر في صفوف اللاجئين هي الأعلى في المدينة.
- (7) مناشدة الدول العربية الغنية لإعادة فتح سوق العمل للفلسطينيين بعد أن قامت بإغلاقه بصورة شبه كاملة إثر حرب الخليج الثانية عام 2003.
- (8) تشكيل فرق مسح إجتماعي متخصصة لتحديد الأسر المحتاجة بدقة، من أجل تمكين وصول المساعدات الى مستحقيها.

9) تشديد الرقابة على أسعار السلع الإستهلاكية، ومعاقبة التجار المستغلين.

10) تخفيض تكاليف المياه والكهرباء والإتصالات من خلال السماح بإنشاء شركات خاصة متنافسة، وعدم احتكار هذه الخدمات من قبل جهة واحدة.

11) تحسين الخدمات الطبية الحكومية من اجل تشجيع السكان للاشتراك فيه، نظراً لارتفاع رسوم التأمين الخاص.

12) التنسيق بين الجهات التي تقدم المساعدات بهدف إيصالها الى أكبر عدد ممكن من الفقراء، مع التأكيد على ضرورة بث حالة من الثقة والمصادقية في عمل هذه الجهات من خلال إيصال المساعدات الى مستحقيها لما له من أثر كبير في نفوس المحسنين وأهل الخير مما سيضاعف من عطائهم واحسانهم.

13) التحول من المساعدات الإغاثية الى المساعدات الإنمائية.

قائمة المصادر والمراجع

- أبوكشك، غازي، نابلس من عاصمة للاقتصاد إلى مقبرة للاقتصاد، مقالة منشورة في الصحيفة الإلكترونية: دنيا الوطن بتاريخ 10\5\2007، تاريخ التصفح 2\12\2011.
- الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، 2009م.
- الأمم المتحدة استراتيجيات التنمية الحضرية واستراتيجية المأوى لمساعدة الفقراء، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الدورة التاسعة عشرة، نيروبي 5-6 مايو 2002.
- البكوش الطيب الفقر وحقوق الإنسان المعهد العربي لحقوق الانسان نانت فرنسا 2004.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، 2011.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (مسح الطاقة المنزلي: كانون ثاني، 2011) النتائج الأساسية، رام الله - فلسطين، 2011.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح ظروف السكن، رام الله - فلسطين، 2011.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، الفقر في الأراضي الفلسطينية/تقرير النتائج الرئيسية للأعوام (2009-2010).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب محافظة نابلس الإحصائي السنوي (2)، رام الله - فلسطين، 2010.
- الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني أهم معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية 2004-2009، وفقا للمنهجية الجديدة لتقدير معدلات الفقر لعام 2010.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية 1997-2007، رام الله فلسطين، 2009.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 2007: النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية -ملخص (السكان والمساكن)، رام الله فلسطين 2008.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية 2006. تقرير النتائج الرئيسية. رام الله - فلسطين، 2007.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية، بيانات الفقر للأعوام 2000 2002.

الحسن، عايشي، تجربة المغرب في مواجهة الفقر: الدروس، التحديات، وخيارات السياسة العامة 2010.

الحو، مسلم، قصة مدينة نابلس، سلسلة المدن الفلسطينية(3)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم دائرة الاعلام والثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بدون سنة نشر.

الخالدي جميل الفقر في الأراضي الفلسطينية 2006م.

الرفاعي، عبدالله محمد، معوقات بيانات قياس الفقر المؤتمر الإحصائي العربي الأول عمان الأردن 12 - 13 نوفمبر، 2007.

العليمي، ببلي ابراهيم أحمد هذا هو الفقر أبعاده، أسبابه، مآسيه، نظرة اقتصادية إسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة القاهرة، ج 1 ط 1 أكتوبر 2003 .

الفارس عبد الرزاق الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001.

الفريق الوطني لمكافحة الفقر، فلسطين تقرير الفقر 1998 وزارة التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الوطنية الفلسطينية، 1998.

القزاز، هديل، سعيد، نادر، الفقر في فلسطين دراسة حالات، برنامج دراسات التنمية، رام الله، 1999.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا: محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر الأمم المتحدة نيويورك 2003.

الليثي، هبة، تحديات قياس الفقر في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وقائع اجتماع الخبراء حول قياس الفقر، 28-29 نيسان/أبريل 2009، بيروت.

المجلس الإقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار) تقرير عن الفقر في الأراضي الفلسطينية بمناسبة اليوم العالمي للفقر 2006.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، نشرة خاصة حول الطوق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة، العدد 18، الأربعاء 23\4\1997.

أمياي، عبد المجيد، محاربة الفقر: تجربة بنك جرامين، الحوار المتمدن، العدد 1924 2007.

أهداف التنمية للألفية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقرير عن سير العمل، إعداد اللجنة التوجيهية الوطنية لأهداف التنمية للألفية، كانون أول 2005 .

أوزال، عبد القادر، ملاحظات حول الفقر في العالم البليدة الجزائر بدون سنة نشر.

باكير، علي، الفقر في أمريكا : شواهد وأرقام، مجلة الإسلام اليوم، عدد شوال 1428، 20 تشرين الأول، 2007.

باقر محمد قياس الفقر في التطبيق بحث منشور 2007.

باقر محمد قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا سلسلة مكافحة الفقر الأمم المتحدة نيويورك 1996.

بدران، عدنان، تقدير مؤشرات الفقر في الأردن لعامي 1997 و 2002 بتطبيق الرقم القياسي لخط الفقر من خلال بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة للأعوام 1992 و 1997 و 2002 الاحصاءات العامة الأردن 2002.

بنك الرفاه، التقرير السنوي 2011 رام الله، فلسطين، 2011.

بوشامة مصطفى محفوظ مراد ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي أسبابها وآثارها جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر، بدون سنة نشر.

تقرير التنمية البشرية: 1998-1999 برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، فلسطين 2000.

سراج ويوسف الفقر والأزمات الاقتصادية سلسلة كتيبات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية 1997.

شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، الأرض الفلسطينية المحتلة: تنامي الطلب على القروض المتناهية الصغر بالرغم من المخاطر رام الله، 2012.

عبد الرازق عمر، وموسى نائل تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) 2001.

علي عبد القادر علي الفقر: مؤشرات القياس والسياسات بحث منشور، بدون سنة نشر.

عيوش، ذياب، وجهة نظر سوسيولوجية في معالجة المشكلات الاجتماعية، بحث مقارنة مطبعة الأمل 1992.

قطوش، سامية، **معضلة الفقر: آثارها ومظاهرها** بحث منشور الجزائر بدون سنة نشر.

كتوش، عاشور، فورين، حاج قويدر، **التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها**، مركز الدراسات الاقليمية، بحث منشور في المجلة العلمية الاكاديمية المحكمة "دراسات اقليمية"، العدد 10، مطبعة دار ابن الأثير، الموصل، العراق، 2008.

كريم كريمة **دراسات في الفقر والعولمة.. مصر والدول العربية** مصر، المجلس الأعلى للثقافة 2005.

نادر عزت، ناصيف، نوران، **سلسة التخطيط من أجل التنمية - العدد الثاني: تمويل التنمية في فلسطين** 1998.

نعمة، أديب، **تعدد الفقر ومناهج ودراسته برنامج الامم المتحدة الانمائي**، اجتماع فريق خبراء حول قياس الفقر بيروت لبنان 28 - 29 نيسان/ ابريل 2009.

هشام، عبد الله **العولمة والنمو والفقر: بناء اقتصاد عالمي شامل** تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، الطبعة الأولى المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2003.

الرسائل الجامعية:

أبو صالح، ماهر، مدينة نابلس - دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1997.

اشتية، معتصم نمرحسن ظاهرة الفقر الحضري وأثرها على التطور العمراني في مدينة نابلس رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين، 2007.

الجميل، هاني، جغرافية الصناعة في محافظة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية نابلس 2003.

النوري، علا، محددات وأثرها على التنمية العمرانية في محافظة نابلس رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2001.

جبالي، أروى، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المخيمات الفلسطينية، الحلول المقترحة: "مخيم بلاطة نموذجاً" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس 2010.

حسن، عبدالله، الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته حالة عملية (محافظة جنين) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2005.

حلبى، رائد، استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في دراسة استعمالات الأراضي في مدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2002.

داوود، وائل، البناء متعدد الطوابق والوظائف في مدينة نابلس من منظور اجتماعي وعمراني رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003.

صبرة، رنا، الامراض والخدمات الصحية في محافظة نابلس: دراسة في الجغرافيا الطبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003.

عمران، عمار، الامتداد العمراني لمدينة نابلس والعوامل المؤثرة فيه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2008.

مشاقي، عوني، تحليل وتقييم توزيع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية في محافظة نابلس رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008.

يوسف، طاهر، التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة نابلس باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس 2007.

المواقع الإلكترونية:

1- الجزيرة نت ظاهرة الفقر في العالم.. معضلة تنذر بالخطر العنوان الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/portal>، تاريخ التصفح: 2010/4/25.

2- الجزيرة نت، كتاب تجربة بنك الفقراء، العنوان الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/books/pages/> تاريخ التصفح: 2012\5\1.

3- الحوار المتمدن، العدد 1924، 2007. عنوان الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid>، تاريخ التصفح: 2012\4\20.

4- بلدية نابلس، 2011 العنوان الإلكتروني: http://www.nablus.org/content.php?id_itemcontent تاريخ التصفح : 2011\11\25.

5- جهاز الإحصاء الإسرائيلي، 2010، العنوان الإلكتروني:

<http://www.Cbs.gov.il/reader> تاريخ التصفح: 2010\11\15.

- 6- شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية، سنابل: العنوان الإلكتروني:
<http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/>، تاريخ التصفح: 2012\4\25.
- 7- صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية، العنوان الإلكتروني:
<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/>، تاريخ التصفح: 2011\12\2.
- 8- صحيفة الحياة الجديدة العنوان الإلكتروني:
<http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=>، تاريخ التصفح: 2012\5\25.
- 9- صحيفة الوسط البحرينية، العنوان الإلكتروني:
<http://www.alwasatnews.com/html1/635062/news/read/3455>، تاريخ التصفح: 2012\5\3.
- 10 - ويكيبيديا، العنوان الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org/>، تاريخ التصفح: 2011\11\10.
- 11 موسوعة منظمات المجتمع المدني في الأردن 2010، العنوان الإلكتروني: Comprehensive Guide to Civil Society Organisations in Jordan <http://www>.
تاريخ لتصفح: 2011\11\15.

الملاحق

ملحق (1) الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

قسم الجغرافيا

أخي المواطن/أختي المواطنة.....

بعد التحية:

تهدف هذه الإستبانة لدراسة ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحته، الرجاء التكرم بالإجابة على فقرات الاستمارة بكل دقة وموضوعية لذا نرجو تعبئة الاستمارة بوضع دائرة حول الإجابة الصحيحة أو في المكان المخصص لها، وسوف تعالج هذه البيانات بغاية من السرية لأغراض البحث العلمي من أجل استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير.

الباحثة صبحية دخل الله

مع الشكر الجزيل

القسم الأول: معلومات عامة

1. مكان الولادة: ()
2. مكان السكن: الحي/ الحارة ()
3. مكان السكن السابق: أ. مدينة أخرى ب. قرية أخرى ج. مخيم د. داخل 48

4. سبب الانتقال للسكن في مدينة نابلس: 1. العمل 2. التعليم 3. القرب من الأهل 4. الزواج 5. أسباب

سياسية 6. غير ذلك

5. العمر لرب الأسرة: ()

6. الجنس لرب الأسرة: 1. ذكر 2. أنثى

7. حالة اللجوء لرب الأسرة: 1. لاجيء 2. غير لاجيء

8. المستوى التعليمي لرب الأسرة: 1. أمي 2. أساسي 3. ثانوي 4. دبلوم متوسط 5. جامعي

6. دراسات عليا.

9. الحالة الاجتماعية لرب الأسرة: 1. أعزب 2. متزوج 3. مطلق 4. أرمل 5. منفصل

10. الحالة العملية: 1. يعمل 2. لا يعمل 3. متقاعد 4. غير قادر على العمل.

11. طبيعة العمل: 1. دائم 2. مؤقت

12. مهنة رب الأسرة: 1. موظف 2. تاجر 3. صناعة 4. خدمات 5. بائع 6. بناء

7. نقل ومواصلات 8. حرفي 9. أعمال حرة

13. مكان عمل رب الأسرة: 1. مدينة نابلس 2. أحد مخيمات نابلس 3. مخيم آخر في الضفة 4. قرية في

الضفة 5. مدينة أخرى في الضفة 6. داخل أراضي (48) 7. خارج الضفة.

14. تحديد قيمة الدخل الشهري أمام الفئة التي تناسبك بالشيكول:

1. (أقل من 1000) 2. (1000 - 1999) 3. (2000 - 2999) 4. (3000 - 3999)

5. (4000 - 4999) 6. (5000 فأكثر).

15. علاقة الزوجة بقوة العمل: 1. تعمل 2. لا تعمل 3. ربة بيت 4. غير قادرة على العمل

5. متقاعدة.

16. إذا كانت الزوجة تعمل معدل الدخل الشهري للزوجة: () شيكل

17. عدد العاملين في الأسرة: ()

18. مجموع الدخل الشهري للأسرة: () شيكل

19. ما هو متوسط الإنفاق الشهري للأسرة: () شيكل

20. مجموع عدد أفراد الأسرة : 1. () ذكور 2. () اناث

أ - العمر للذكور: 1. () 2. () 3. () 4. () 5. () 6. ()

ب - العمر للإناث: 1. () 2. () 3. () 4. () 5. () 6. ()

21. المستوى التعليمي لأفراد الأسرة:

أ - الذكور: 1. () 2. () 3. () 4. () 5. () 6. ()

ب - الإناث: 1. () 2. () 3. () 4. () 5. () 6. ()

22. وجود مريض في الأسرة: 1. (نعم) 2. (لا)

أ - إذا كانت الإجابة نعم عدد الأشخاص المصابين بأمراض : ()

ب - نوع المرض: ()

ج - نوع التأمين الصحي: 1. حكومي 2. خاص 3. لا يوجد

23. وجود حالة وفاة في الأسرة خلال العام الأخير: 1. (نعم) 2. (لا)

أ - اذا كانت الاجابة نعم سبب الوفاة 1. مرض 2. حادث 3. استشهد 4. أسباب أخرى (_____)

ب - العمر للمتوفي : ()

ج - الجنس للمتوفي: 1. ذكر 2. أنثى

القسم الثاني: خصائص المسكن:

24. طبيعة المسكن: 1. فيلا 2. شقة في عمارة 3. بيت عربي 4. غير ذلك

25. مساحة المسكن: (م²)

26. مادة بناء المسكن: 1. حجر 2. طوب 3. اسمنت 4. حجر واسمنت 5. غير ذلك

27. هل يشاركك احد في المسكن من اسرتك (الوالدين، إخوة غير متزوجين): 1. نعم 2. لا

28. عدد غرف المنزل: ()

29. عدد غرف النوم في المنزل: ()

30. ملكية المسكن: 1. إيجار 2. ملك 3. مشترك مع العائلة

31. إذا كان المسكن "إيجار" أجب عن الأسئلة التالية:

أ - قيمة الأجرة السنوية بالشيكول: ()

ب - أهم سبب يدعوك للبقاء في منزلك: 1. انخفاض قيمة الأجرة 2. القرب من مكان العمل 3.

القرب من مركز المدينة 4. القرب من الأهل 5. الوضع الاقتصادي

ج - أهم سبب لعدم امتلاكك منزلاً حتى الآن: 1. عدم توفر الإمكانيات المادية 2. انخفاض الأجرة 3. القرب

من مراكز الخدمات 4. عدم توفر قطعة ارض 5. عدم الحاجة للبناء

32. إذا رغبت بالانتقال من منطقة سكنك، فما هو أهم سبب يدعوك لذلك:

1. ارتفاع الإيجار 2. الإزعاج والتلوث 3. عدم توفر الخدمات 4. الازدحام 5. عدم توفر الأمان 6.

الجيران 7. الانتقال الى بيت جديد 8. أكثر من سبب 9. لأرغب في الانتقال.

33. إذا كان المنزل ملك أجب عن الأسئلة التالية:

أ - تاريخ بناء المنزل: ()

ب - تاريخ الانتقال والسكن في المنزل: ()

ج - ما مقدار دخل رب الأسرة الشهري وقت بناء المنزل: () بالشيك

د - المصدر الرئيسي الذي اعتمدت عليه لتمويل بناء المسكن: 1. بواسطة الادخار 2. قرض من البنك 3.

بيع ارض 4. مشروع إسكان 5. بمساعدة الأهل 6. بيع مصاغ الزوجة

34. هل أنت راض عن مسكنك من حيث الأمور التالية، مع مراعاة وضع إشارة (x) في المكان المناسب:

الرقم	البيان	نعم	الى حد ما	لا	الرقم	البيان	نعم	الى حد ما	لا
1	إتساع المسكن				7	توفر الخدمات في الحي			
2	الازدحام داخل المسكن				8	نظافة الحي وبيئة صالحة			
3	دخول أشعة الشمس				9	مياه مأمونة وصالحة للشرب			

4	التهوية			10	وصول الكهرباء إلى الحي		
5	القرب من الحدائق العامة			11	مناسبا لبعده عن مصادر التلوث		
6	قربه من المساحات الخضراء			12	توفر الامن والأمان لأطفالك		

35. ما مدى توفر الخدمات التالية في المنزل، مع مراعاة وضع إشارة (X) في المكان

المناسب:

الرقم	الخدمة	متوفر	غير متوفر	الرقم	الخدمة	متوفر	غير متوفر
1	شبكة مياه للشرب			15	شبكة انترنت		
2	شبكة كهرباء			16	مكتبة بيتية (10كتب فأكثر)		
3	مطبخ			17	تلفون ثابت		
4	حمام			18	هاتف جوال		
5	مرحاض			19	تلفزيون ملون		
6	ثلاجة			20	ستلايت		

7	غسالة ملابس			21	فيديو/DVD		
8	نشافة مستقلة			22	تدفئة مركزية		
9	غسالة صحون			23	مكيف كهربائي		
10	طباخ غاز			24	مدفئة كهربائية		
11	مكوى			25	مدفئة غاز		
12	مكنسة كهربائية			26	مدفئة كاز		
13	مايكرويف			27	حمام شمسي		
14	حاسوب			28	سيارة خاصة		

القسم الثالث: تقييم الوضع الاقتصادي:

36. قيمة النفقات العامة الشهرية للأسرة بالشكل:

1. استهلاك الكهرباء () 2. استهلاك المياه () 3. أجرة المسكن ()
4. النقل والمواصلات () 5. العلاج () 6. المحروقات () 7. التعليم () 8. التلفون ()
9. البلفون/ات () 10. الطعام () 11. الملابس () 12. الترفيه () 13. مصروفات اخرى ()

37. هل تلقيتم أية مساعدات خلال العام الأخير: 1. نعم 2. لا

38. إذا كانت الإجابة نعم حدد نوع المساعدة: 1. مساعدات مالية 2. مساعدات عينية 3. مساعدات

لتعليم الأبناء 4. أكثر من نوع

39. من هي الجهة الرئيسية المسؤولة عن تقديم المساعدة: 1. الشؤون الاجتماعية 2. وكالة

الغوث 3. لجنة الزكاة 4. أهل الخير 5. تنظيمات سياسية 6. أكثر من جهة.

40. بتقييمك لدخل أسرتك هل ترى ان دخل الأسرة خلال السنة الأخيرة ؟

1. زاد 2. زاد بشكل كبير 3. بقي كما هو 4. نقص 5. نقص بشكل كبير.

41. تقييمك للأمور التالية من حيث: الطرق والإجراءات التي اعتمدت عليها الأسرة من أجل

الصمود والتكيف مع الوضع في السنة الأخيرة مع مراعاة وضع (x) في المكان المناسب:

الرقم	البيان	مؤثر جدا	مؤثر	الى حد ما	غير مؤثر	غير مؤثر مطلقا
1	الإعتماد على الدخل الشهري					
2	تأجيل دفع الفواتير المستحقة					
3	تخفيض النفقات					
4	الحصول على المساعدات الإنسانية					
5	بيع جزء من مقتنيات المنزل					
6	بيع عقار أو أرض					
7	بيع مصاغ الزوجة					
8	اللجوء الى توفيرات الأسرة					

					ومدخراتها	
					ترك أو تأجيل التعليم الجامعي أو المدرسي	9
					الإستدانة من الأهل والأقارب	10

42. تقييم العوامل التالية من حيث، مدى تأثيرها على الوضع المعيشي لأسرتك : مع مراعاة وضع

إشارة (X) في المكان المناسب:

الرقم	البيان	مؤثر جدا	مؤثر	مؤثر الى حد ما	غير مؤثر	غير مؤثر على الإطلاق
1	أجرة المسكن					
2	قلة الحصول على فرص عمل					
3	ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية					
4	تكلفة (الماء، والكهرباء، والهاتف، والمواصلات)					
5	تكاليف العلاج والرعاية الطبية					
6	تعليم الأبناء في الجامعات					
7	قلة المساعدات الانسانية المقدمة للأسرة					

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

**Spatial Variations of Poverty Phenomenon in Nablus
City, and Ways to Face It
(A Study in Development Geography)**

Prepared by

Subhiya Abd Al-Qader Dakhallallah

Supervised by

Dr. Wael Ennab

**Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of
Master in Geography, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National
University, Nablus, Palestine.**

2012

Spatial Variations of Poverty Phenomenon in Nablus City, and Ways to Face It

Prepared by

Subhie Abdel Qader Dakhlallah

Supervised by

Dr. Wael Ennab

Abstract

This study examined the poverty phenomenon in Nablus city with its nine zones (Rafidia, Makhfiya, Dawwar, the Old City, Ras el Ain and Khallat El Amood, Al Jabal Esh Shamali, Dhahia, Al Masaken Ash Sha'biyyeh, and Al Mantiqa As Sna'yyeh). It also examined poverty spatial distribution and variations.

The study aimed at identifying levels of poverty and its indicators and types at the level of the city and at the level of the nine zones as well, and come out with recommendations for decision makers, which may reduce percentages of poverty in the city.

The descriptive and the analytical approach was adopted in the study, using the stratified random sampling technique. A questionnaire was directly distributed by hand on the selected population sample in the nine zones, who answered the questions included in it. The Statistical Program for Social Sciences (SPSS) was used to analyse the collected data. Also, results of analysis were represented cartographically to show the spatial variations of poverty levels in the city nine zones.

The study showed that the prevalence of poverty in the city of Nablus is due to the Israeli occupation and the frequent siege, especially in Al Aqsa Intifada in September 2000. Also, the study showed the the percentage of spending poverty in the city is 47.9%, while that of income poverty is 42.6%.

Percentage of poverty varied from one zone to another. Zones of the Old city, Ras el Ain and Khallat el Amood, Al Mantiqa As Sna'yy, and Al Masaken Esh Sha'biyya were the poorest, then Dhahia came next, while zones of Rafidia, Makhfiyya, Al Jabal Ash Shamali, and Dawwar had lower percentages of poverty.

The study also showed that the distributed aid did not reach all the poor people, and about 30.4% of the families who got aid do not deserve that aid, and this is called error of inclusion.

It was clear from the study results that the Palestinian refugees who lives in the city of Nablus were the poorest, and the percentage of poverty among them was 57.9%, while that of the residents was 45.4%.

The study recommended that it is essential to establish productive projects in the city, inorder to reduce the unemployment rate, and increase levels of income, particularly in the poorest zones. Also, the study recommended to consider a minimum limit of salaries, in order to face the unfare treatment of employers to the employees.

Aids of UNRWA to the Palestinian refugees should continue and become better because the study showed that poverty levels are highest among refugees in the city.

To reduce levels of poverty in Nablus in particular and in the West Bank and Gaza Strip in general, the rich Arab countries are to be asked to reopen their labor markets for the Palestinians after their closure in 2003 (the Second Gulf War).

In order to secure the reach of aids to the poor, the study recommended to create a professional team of sociology to conduct an accurate social survey to identify thoroughly the real poor familie

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.